جامعة الأزهر
كليـة اللغـة العربيـة
بالمنصـورة

حـــروف النفــى وأثـــرها
فــى
الأسلــوب العربــى

تأليــــف
دكتـور
محمود محمود السيد الدرينى
مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية
بالمنصــــــورة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحَمْدُ للهِ المُمتَنِّ على عِبَادِهِ بالفَيْض والاِحْسَان،، والصلاة والسلام على نبيه سيدنا محمد صفوة الأنبياء وإمام الأتقياء ورائد البلغاء وعلى أله وصحبه والتابعين الذين تَدَّبروا القرآن ففهموا معانيه وعرفوا مواطن الجمال فيه فكانوا أصحاب الكلمة وفرسان البيان لعلمهم بلغة القرآن.

وبعد:-

فإنَّ للحروف فى اللغة العربية وظيفة جليلة، فجل كلام العرب على إختلاف صنوفه مَبْنِيٌّ على معانى حروفه، ولذلك افتقر إلى معرفتها، وتحديد مرادها فى الأسلوب العربى كُلُّ مَنْ عُنِىَ بالعلوم النقلية، فهى أدوات النحو، دعامة العلوم العربية ووسيلة المستعرب، وسلاح اللغوى، وعماد البلاغى، وأداة المشرع والمجتهد، والمدخل إلى العلوم العرية والإسلامية جميعا. ولَنْ يرقى معنيى بالعلوم النقلية إلى مراتب الأئمة ومنازل المجتهدين إلا به ولذلك كان شرطا فى رتبة الإجتهاد أجمع على ذلك الأئمة من السلف والخلف.

فَلِزاماً على كُلِّ مُجْتَهِد أنْ يكون على دراية بعلم النحو وخاصة حروف المعانى لأنَّ الأساليب العربية مبنية على تلك الحروف التى اختلفت أعمالها، وتعددت صيغها وكَثُرَ دَوْرُها، وبَعُدَ غورها، وعَزَّ على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلاّ لمن يُعَانيها.

ولمّا كانت حروف المعانى تمثّل مكانة بارزة فى العلوم العربية والإسلامية عُنِى بها المتقدمون فوجدت أقوالهم فيها متناثرة فى طَيّات كتب

النحو، والتفسير ، واللغة، والبلاغة، بل وجدنا من النحاة مَنْ خَصَّها بالتأليف فكانت فيها التصانيف.

وهذه التصانيف جليلة النفع عظيمة القَدْر فيها جُهْدٌ لا يُجَارى واجتهاد لا يُبَارى ولكنها فى النهاية عمل الإنسان، وعمله دائما يوصف بالنقصان، ولا يرقى - أبدا - إلى درجة الكمال فالكمالُ للهِ وحده وصدق القائل:

لِكُلِّ شيء إذا مَا تَمَّ نقصان .. فَلاَ يُغَرَّ بِطِيب العَيْش إنْسانُ

فممَّا يُؤخذ عليها أنَّ بعضها قَدْ أُغفل حروفاً وأهملها، وبعضها الأخر ركّب بسيطها، وبسط مركبها، وكثر عددها، وشعب معانيها وكرر فيها، كما أنَّ المنهج القائم عليه ترتيب هذه التصانيف فيه صعوبة لأنَّه إمَّا قائم على الترتيب الأبجدى أو على مراعاة نوع الحروف، فجعل الأحادى بابا، والثنائى بابا، والثلاثى بابا وهلم جرا فأردت أنْ أسلك منهجاً جديداً يقوم على حصر كل مجموعة تتفق فى الدلالة فى بحث مستقل، تيسيرا على الدارسين وعاشقى اللغة العربية، وخاصة أننا فى عصر قَلَّ فيه الصابر الدّءوب على أمثال هذه التصانيف.

ولمَّا كان لِزاماً على كُلِّ مُجْتهد فى العلوم النقلية أن يكون على دراية تامة بعلم الحروف أردت جَمْع كُلّ مجموعة منها تتفق فى المعنى- على ماأشرت فى بحث مستقل لكى تكون سهلة المأخذ قريبة التناول، خاصة أنْ البحث فيها شاق بعيد الغور عسير، يفتقر الباحث فيها إلى أنْ يتجلد بالصبر ويتحمل المشاق وكان باكورة عملى سيرا على المنهج المقترح أنْ بدأت ببحثى هذا والذى سميته:

راجيا من المولى عزّ وجلّ أنْ يحقق رغبتى فى إتمام بقية حروف اللغة على هذا المنهج هذا وقد قسمت بحثى إلى سبعة أبواب، يسبقها مقدمة ويعقبها خاتمة.

المقدمة: تحدثت فيها عن أهمية النحو عامة وحروف المعانى خاصة، ثم أشرت إلى مافى تصانيف المتقدمين من خلل ثم ذكرت المنهج المقترح.

البـــاب الأول : وفيه تحدثت عن « لن ».

الباب الثانى : وفيه تحدثت عن « لم ولمّا ».

الباب الثالث : وفيه تحدثت عن « لا النافية ».

الباب الرابع : وفيه تحدثت عن « ليس» على الرأى القائل بحرفيتها.

الباب الخامس : وفيه تحدثت عن « ما » النافية.

الباب السادس: وفيه تحدثت عن « لاتْ » النافية.

الباب الســابع : وفيه تحدثت عن « إنْ » النافية.

أمّا الخاتمة فقد ذكرت فيها النتائج التى أسفرت عنها الرحلة مع هذا البحث.

وهذا جَهْدى، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يضع فيه القبول لكل من وقف عليه أو قرأ فيه، فإنّه ولى ذلك والقادر عليه.

المؤلف

د/ محمود محمود السيد الدرينى

الباب الأول
لَنْ

حرف نفى ونصب واستقبال، ونعرض لها بالحديث عن أصلها وعملها، معناها وما يعرض لها من أحكام.

لَنْ بين البساطة والتركيب

للعلماء فى أصل« لن» ثلاثة أقوال

الأول: للخليل والكسائى فقد ذهبا إلى أنّ أصلها« لا أنْ» فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للإلتقاء الساكنين، والذى دعاهم إلى القول بالتركيب أنهم رأوْها نافية كما أنّ« لا » نافية، وأنّها ناصبة كما أنّ« أنْ» ناصبة وما ورد فى قول الشاعر:

يُرجِّى الفتى مالا أنْ يلاقى .. وتَعْرِض دُونَ أدناه الخطوب[1]

الثانى: للفراء فقد ذهب إلى أنّها« لا » النافية فأبدلت الألف نوناً، وحجته أنهما حرفان ثنائيان و« لا » أكثر استعمالاً.

الثالث: لسيبويه والجمهور فقد ذهبا إلى أنّها أداة بسيطة غير مركبة.

---

(١) قائله جابر بن رالان الطائى والبيت من بحر الوافر، وهو فى: الضرائر لابن عصفور ٦٢، والإرتشاف٣/٢٨٣، والمغنى١/٢٥ والرواية فيه« ماإنْ لايراه» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه لما نحن فيه، وإنما هو شاهد على زيادة« إنْ» بعد ما الموصولة الإسمية. وقال أبو الحسن فى شرحه على النوادر قوله:« ماإنْ لايلاقى» غلط والصواب« ماأنْ لايلاقى» و« أنْ» زائدة، وهى تزاد فى الإيجاب مفتوحة، وفى النفى مكسورة تقول: لما أنْ جاءنى زيد أعطيته، وفى النفى« ماإنْ زيدٌ مُنْطَلقٌ» وانظر النوادرص٢٦٤ والخزانة٣/٥٦٧ وشرح الكافيه ٢/٢٣٥.

وقفة مع هذه الأقوال :-

أما القول الأول القائل بأنها مركبة فباطل من وجوه:

١- أن البساطة أصل، والتركيب فرع فلا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع.

٢- أنّها لو كانت فى الأصل« لا أنْ» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها وهو جائز نحو:« الواجب لن أترك» قال سيبويه[١]« ولو كانت على مايقول الخليل لمّا قلت: أمّا زيداً فَلَنْ أضْرِبَ لأن هذا إسم والفعل صلةٌ، فكأنّه قال: أمّا زيدا فلا الضرب له»

٣- أنّ الموصول وصلته مفرد و« لنْ أفعل» كلام تام، وقول المبرد إنّ «لن» والفعل فى موضع رفع بالإبتداء والخبر محذوف والتقدير فى «لن تقوم» (لا أنْ تقوم) واقع، وقول المبرد مردود بأنّه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيءٌ مسده، وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأنّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له فى دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الإستقراء يشهد بذلك.[٢]

٤- أنّ الأصل فى الحروف ألاّ يحكم عليها بالتركيب لأنّ التركيب وغيره من ضروب التغيير تصرف، وباب التصرف الأفعال، والأسماء محمولة عليها فيه، ولا تصرف فى الحروف.

---

(١) الكتاب ٥/٣.

(٢) أنظر الإرتشاف ٣٩٠/٢، والمغنى ٢٨٤/١.

٥- أنّه لا معنى للمصدرية فى «لن» كما كانت فى «أنْ».[١]

٦- دعوى التركيب تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب ك «لولا» و «هلا» والظاهر هنا جزء كل منهما.

أمّا ماذهب إليه الفرّاء فباطِلٌ أيضاً، ولا حجة له فيما ذهب إليه ويمكن ردّه بما يلى:

أولاً: أنّ الإبدال لا يغير حكم المهمل ويجعله عاملاً، و «لا» مهملة و «لن» عاملة: فكيف يكون العامل فرعاً للهامل.

ثانيا: دعوى الفرّاء خالفت المعهود إذ المعهود إبدال النون ألفاً لا العكس نحو «لَنَسْفَعاً» و «لَيَكُونا» قال ابن يعيش[٢] «ولا أدرى كيف أطلع على ذلك، إذ ذلك شيىء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع «وهو خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب».

وأمّا ما احتج به من أنهما حرفان ثنائيان فمردود، بأنّ حروف النفى كثيرة ولم يقل أحدٌ بأنّ أحدها فرع عن الأخر.

أمّا سيبويه فيرى أنها بسيطة غير مركبة عملا بالظاهر إذ كان لها نظير فى الحروف نحو «أنْ» و «لم» و «أمْ» ونحن إذا شاهدنا ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ماشهدنا من حاله، وإن أمكن أنْ يكون الحكم فى باطنه على خلافه. قال سيبويه[٣]«وأمّا غيره فزعم أنّه ليس فى «لنْ»

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٥.

(٢) شرح المفصل ٧/١٦، ٨/١١٢.

(٣) الكتاب ٣/٥.

زيادة وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شىء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها فى حروف النصب بمنزلة «لم» فى حروف الجزم فى أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائدا.. ».

وأرى أنّها أداة لغوية بسيطة مهما كان لها من أصول تركيبية، لأنّ ميلنا إلى البساطة يدفعنا إلى القول بذلك والقول بالبساطة هو رأى إمام النحاة سيبويه.

عملها:

«لنْ» حرف بسيط عامل وإنما وجب له العمل لأنّه حرف مختص والإختصاص شرط فى العمل فلما كان مختصا بالفعل عمل فيه، وعمله النصب نحو « لنْ أترك الصلاة».

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّه قدْ يُجْزِم ب «لن» تشبيها لها ب «لم» كقول الشاعر:

أيادى سَبأ يَاعَزُّ مَاكُنْتُ بَعْدكُمْ .. فَلَنْ يَحْلَ للْعَينيْنِ بَعْدَك مَنْظَرُ[1]

وقول الآخر:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مِنْ .. حَرَّكَ مِنْ دُون بابِكَ الْحَلَقَةْ[2]

---

(١) قائله كثير عزة والبيت من بحر الطويل وهو فى: ديوانه ص٣٢٨، والمغنى ٢٨٥/١، والأشمونى ٢٧٨/٣.

(٢) لم أقف له على نسبه والبيت من بحر المنسرح، وهو فى: المغنى ٢٨٥/١ والأشمونى ٢٧٨/٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦٨٨/٢ وفيه أنشأه أعرابى ولم يعينه.

ف «يخب» فعل مُضارع مجزوم ب «لن» والدليل على جزمه حذف عينه التى هى «ياء» للإلتقاء الساكنين، وأمّا كسر آخره فلعارض التخلص من التقاء الساكنين.

وقد حكى اللحيانى أنها لغة[1]، ويمكن أن يُجَاب عن البيت الأول، بأنّه قد حذف الألف واجتزا بالفتحة التى قبلها لأنّها تدل عليها.

ولنا أنْ نقول طالما ورد الجزم بها وثبت أنّه لغة فلا نتأوّله لأنّ اللغة لا تقبل التأويل.

الفصل بين «لن» ومعمولها :

ذهب البصريون وهشام إلى أنّه لايجوز الفصل بين «لن» والفعل المنصوب بها فى الإختيار، وأجاز الكسائى والفرّاء الفصل بالقسم نحو «لنْ والله أكرم المهمل»، وزاد الكسائى أنّه: أجاز الفصل بينهما بما ليس بمعمول نحو: لنْ أظن أزورك، وبمعمول الفعل نحو «لن الدرس أهملَ»[2] وربما جاء الفصل «بما» المصدرية الظرفية فى ضرورة الشعر نحو قوله:

لمَا رأيت أبا يزيد مقاتلا .. أدَعَ القِتالَ وأشهد الهيْجاء[3]

---

(١) الإرتشاف ٢/ ٣٩٠.

(٢) أنظر الإرتشاف ٢/ ٣٩١. ٣٩٢، والهمع ٤/ ٩٦. ٩٧.

(٣) لم أعثر على قائله والبيت من بحر الكامل، والشاهد فيه «الفصل بين «لنْ» ومنصوبها «أدع» بما المصدرية الظرفية وصلتها ضرورة. و «لما» أصلها « لنْ ما » ولكنها كتبت هكذا «لما» فى بعض النسخ لألغاز و «أشهد» منصوب بأن مضمرة بعد الواو لا بكونه معطوفا على «أدع» وإلا فسد المعنى، والمصدر المؤول معطوف على المصدر الصريح (القتال) وهو فى المغنى ١/ ٢٨٣ وشرح شواهد للسيوطى ٢/ ٦٨٣، والخصائص ٢/ ٤١١، والمزهر ١/ ٥٨٨ والمقرب ١/

والتقدير: لن أدعَ القتال مع شهود الهيجاء مُدّة رؤية أبي يزيد.

والأولى ألا يُفرّق بين «لن» والفعل اختيارا لأنّ «لن» وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة «إنّ» وأخواتها من الحروف الناصة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين «إنّ» واسمها لا يجوز بين «لن» والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وأجاز الكسائي والفراء الفصل بالشرط قال أبو حيان[1] «فتنصب أو تجزم جوابا للشرط نحو: «لن إنْ تَزُرني أزُرك وأزُرك» فتلغى «لن».

حكم تقديم معمول معمولها عليها

ذهب الجمهور إلى جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب» وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الأخفس الصغير محتجا بأن النفي له صدر الكلام، ورد بأنّ ذلك خاص ب «ما» بخلاف «لن» بدليل قول الشاعر:

مه عاذلي فهائما لن أبرح[2]

واستثنى أبو حيان[3] من جواز التقديم التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب الفرس وليس بشيء لأنّه إنّما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم

---

(١) الإرتشاف ٣٩٢/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢٧٨/٣ والبيت من الرجز لم أعثر على قائله.

(٣) الإرتشاف ٣٩٢/٢.

التمييز على عامله فلا يقال عندهم: «عرقا تصيب الفرس» لأنه ممتنع قبل مجيء «لن» أما ابن مالك فلا يسلم هذا الإستثناء لأنه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصَرف بقلة فيجوز عنده قليلا: عرقا لن يتصبب الفرس[1]

وأقول: إذا كان تقديم التمييز على عامله المتصرف جائزا على قلة فمنع تقديم التمييز فيما نحن فيه أولى وأقعد، لأن القليل لا يقاس عليه وإنما القياس على الكثير الشائع فاعرفه.

معناها:

أجمع النحاة على أنَّ «لنْ» تفيد النفى والإستقبال بمعنى أنَّها تنفى الفعل المضارع وتخلصه للإستقبال، فهى تنفى ما أثبت بالسين وسوف ف «لن» أفعل نفى لقولك: سأفعل وسوف أفعل.

أمَّا العلامة الزمخشرى فيرى أنَّها تفيد توكيد النفى وأنَّ النفى بها آكد من النفى ب «لا» قال[2] لا ولن أختان فى نفى المستقبل إلا أنَّ فى «لن» توكيدا وتشديدا» وقال[3] ولنْ لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفى المستقبل تقول: لا أبرح اليوم مكانى، فإذا وكدت وشددت قلت «لن أبرح اليوم مكانى».

ثُمَّ يقول شارحا مفسرا معنى التوكيد، وأنه كالتوكيد الذى تفيده

---

(١) أنظر حاشية الصبان ٢٧٨/٣.

(٢) الكشاف ٢٤٨/١.

(٣) شرح المفصل ١١١/٨..

«إن» فيما دخلت عليه قال[1] فإنْ قلت فما حقيقة «لن» فى باب النفى؟ قلت: «لا» و «لَنْ» أختان فى نفى المستقبل إلا أنَّ فى «لَنْ» توكيدا وتشديدا تقول لصاحبك لا أقيم غدا، فإن أنكر عليك قلت: «لن أقِيمَ غدا» كما تفعل فى أنا مقيم، وإنى مقيم».

وقد وافقه على التوكيد جمع كبير من المفسرين والنحويين فمن المفسرين الإمام النسفى قال[2] لا ولن أختان فى نفى المستقبل إلا أنَّ فى «لن» تأكيد وقال الإمام الرازى[3] لا ولن أختان فى نفى المستقبل إلا أنَّ فى «لن» تأكيدا وتشديدا، وقال أبو حيان[4] وكان النفى «لن» فى هذه الجملة دون «لا» وإن كانتا أختين فى نفى المستقبل لأنَّ فى «لنْ» توكيدا وتشديدا تقول لصاحبك:« لا أقيم غدا فإنْ أنكر عليك قلت: لنْ أقيم غدا كما تفعل فى أنا مقيم وإنى مقيم»

ومن النحويين العلامة الرضى قال[5] قوله «لن» معناها نفى المستقبل هى تنفى المستقبل نفيا مؤكدا وقال ابن يعيش[6]«لن معناها النفى وهى موضوعة لنفى المستقبل وهى أبلغ فى نفيه من «لا»

---

(١) الكشاف ١/٢٤٨.
(٢) تفسير النسفى ١/٢٦.
(٣) تفسير الفخر الرازى ، مفاتيح الغيب) ١/٢٢٤.
(٤) البحر المحيط ١/٢٢٤.
(٥) شرح الكافية ٢/٢٣٥.
(٦) شرح المفصل ٨/١١١.

وقال الليث [1]: زعم الخليل فى «لن» أنّه لا أنْ فوصلت لكثرتها فى الكلام ألا ترى أنها تشبه فى المعنى «لا» ولكنها أوكد ؟ تقول : لن يكرمك زيد معناه كأنه كان يطمع فى إكرامه فنفيت ذلك ووكدت النفى بـ «لن» فكانت أوجب من «لا» .

أمّا متأخروا النحاة فلم يرتضوا هذا القول، وكتبهم ملأى بهذا الرفض ومنهم ابن هاشم الذى يقول [2]«ولا تفيد تأكيد النفى ولا تأبيده خلافاً للزمخشرى الأول فى كشافه ، والثانى فى أنموذجه »، والعبارة تقسها عند المرادى[3] والأشمونى[4] والشيخ خالد الأزهرى [5]، وقالوا: إنّ دعوى التأكيد دعوى بلا دليل .

وأرى أنّ ما ذهب إليه العلامة الزمخشرى سديد وهو الأرجح واعتمادى فى ترجيح مذهبه على أمور هى :

١ - أنّ «لن» تنفى ما هو مستقبل بالأداة فهى تنفى ما أثبت بالسين أو سوف ألا ترى أنّ قولك : لَنْ أقوم نفى لقولك سأقوم أمّا «لا» فإنها تنفى المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه له .

---

(١) اللسان (لن) ٥ / ٤٠٨٢

(٢) المغنى ١ / ٢٨٤

(٣) انظر الجنى الدانى ص ٢٧٠

(٤) شرح الأشمونى ٣ / ٢٧٨

(٥) التصريح ٢ / ٢٢٩

٢ - أنَّ «لَنْ» لنفى المستقبل خاصة ولا تنفى ما عداه أمَّا لا فقد ينفى بها الحال وإن كان قليلاً ولا مِرْيَة أنَّ المختص أوكد من غير المختص .

٣ - بمعايشتنا لأساليب القرآن الكريم وجدناها لا تستعمل إلا حيث يفتقر الكلام إلى التوكيد مراعاة للمقامات والأحوال التى تقتضى تأكيد النفى والمبالغة فيه فمن ذلك :

- قوله تعالى [١]«فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين»

- وقوله عز وجل[٢] «فلن أكلم اليوم إنسيا»

- وقوله عز وجل[٣] «سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل» .

هل تفيد «لن» التأبيد؟

قد نسب متأخروا النحاة إلى الزمخشرى إفادتها التأبيد مدعين أن ذلك فى أنموذجه ومن هؤلاء ابن هاشم والمرادى والأشمونى والشيخ خالد الأزهرى ، وأبطلوا ذلك بثلاثة أمور :

---

(١) البقرة آية ٩٤ ، ٩٥

(٢) مريم : ٢٦

(٣) الفتح : ١٥

الأول : أنها لو كانت للتأبيد لكان ذكر «أبدا» معها تكرار والأصل عدم التكرار قال الله عز وجل [1]«ولن يتمنونه أبداً بما قدمت أيديهم» وقال جل شأنه[2] «يا موسى إن لن تدخلها أبداً ماداموا فيها» .

الثاني : أنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم لأن هذا يؤدى إلى التناقض ، وقد جاء منفيها مقيداً باليوم فى قوله تعالى[3] «إنى نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليم إنسياً»

٣ - أنها اجتمعت مع ما هو موضوع لانتهاء الغاية «حتى» ولو كانت للتأبيد لما اجتمعت معه قال الله عز وجل[4] «وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً» وقال جل شأنه [5]«لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون»

وقال بعض المحققين إنَّ الزمخشرى لم يذكر فى أنموذجه أنَّ «لن» تفيد النفى المؤبد أو تأبيد النفى [6].

حقاً فقد قرأت النسخة المطبوعة من الأنموذج فلم أجد فيها إلا قوله : لا ولن أختان فى نفى المستقبل إلا أنّ فى لن تأكيداً وتشديداً .

وقد تبين لى بعد قراءة متأنية فى كتب النحو واللغة والتفسير أن الزمخشرى لم ينص على التأبيد وما نسبه إليه النحاة يعد فرية لا مرية فيها

(١) البقرة : ٩٥
(٢) المائدة : ٢٤
(٣) مريم : ٢٦
(٤) الاسراء : ٩٠ .
(٥) آل عمران : ٩٢
(٦) الغيث الهامل ص ١٨٩ هـ ٦

ولعل ذلك يرجع فيما أرى إلى مذهبه الاعتزالى ، فنسب إليه هذا القول دون تحقيق نتيجة مذهبه .

وربما وقع فى بعض نسخ الأنموذج تحريفاً أو خطأ فى هذا الموضع من المملى عليه أملى عليه المملى «التأكيد» فعلق بذهنه التأبيد فكتبه ، وليس هذا ببعيد إذ الكلمتان متقاربتان صورة وأظنه كلاماً معقولاً ومنطقا سليماً

وأرى أنّ دلالة «لن» على التأبيد قد يفرضه السياق ويقتضيه الحال فقد تأتى «لن» فى سياق كلام ولا معنى لها سوى التأبيد وتكون «لن» بمعاونة السياق دالة على هذا المعنى تأمل قوله تعالى [1]«ومن يبتغ غير الاسلام دنيا فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين» والمعنى لا يقبل الله من أحد دنيا غير الاسلام من وقت نزول هذه الآية إلى الأبد ، أليس كذلك ؟ فالنفى هاهنا أبدى مثله فى قوله تعالى «ولن تجد لسنة الله تبديلاً» فسنة الله هى سنة الله لا تتغير ولا تتبدل إلى الأبد فالنفى هاهنا أبدى.

هذا ويفهم من كلام ابن يعيش أن لن تفيد التأبيد فنراه يقول[2] : والسين وسوف تفيدان التنفيس فى الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة نحو قوله تعالى [3]«ولن يتمنونه أبداً بما قدمت أيديهم» وكذلك

---

(١) آل عمران آية ٨٥ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ١١٢

(٣) البقرة : ٩٥

قول الشاعر:

ولن يراجع قلبى حُبُّها أبداً ... زكنت من بعضهم مثل الذى زكنوا(١)

فذكر الأبد بعد «لن» تأكيداً لما تعطيه «لن» من النفى الأبدى ، وما ذهب إليه الزمخشرى هو ما نجنح إليه ونعول عليه .

قُصـــاى القــول :

أنَّ «لن» أداة لغوية بسيطة لا تفيد توكيداً ولا تأبيداً من حيث وضعها اللغوى ، ولكنها تتهيأ مع السياق تهيئاً آخر فتأتى للتأكيد والتأبيد لأن الحال ،المقام يقتضيهما ويكون ذلك راجعاً إلى قصد المتكلم ، وقد تأتى ولا يراد بها سوى مجرد النفى كقوله تعالى «وإذقلتم يا موسى لن نصبر علي طعام واحد» وقوله «وقالوا لن تمسنا النار إلا أياماً معدودات».

هل تستعمل «لن» فى الدعاء ؟

ذهب جماعة من النحاة منهم ابن السراج وابن عصفور إلى أنَّ «لن» تأتى فى الدعاء كما أتت (٢) لا محتجين بقول الله تعالى «قال رب بما

(١) قائله قعنب بن أم صاحب والبيت من البسيط وهو فى شرح المفصل ٨ / ١١٢

(٢) انظر المغنى ١ / ٢٨٤ ، والتصريح ٢/ ٢٣٠ ، والهمع ١ / ١١١ ، ٢ / ٤ .

أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين» مدعين أن المعنى «لا أكون» وقول الشاعر :

لنْ تزَالوا كَذلكُم ثُمَّ لازل ... ت لكم خَالداً خُلُود الجِبَال (١).

فان قوله : لن تزلوا كذلكم ، دعاء لهم بأن يستمروا على ماهم عليه من الإنعام يدلك على هذا عطف الدعاء عليه وهو قوله : ثم لازلت لكم ، قال ابن هشام : وأما قوله تعالى «قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين» فقيل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو «يارب لا عذبت فلانا» ونحو «لاعذب الله عمرا» أ ، هـ ويرده قوله :

ثم لازلت لكم خالداً خلود الجبال .

وأرى أنَّ «لن» لا تأتى فى الدعاء ولا حجة لمدعية فى البيت والآية أما الآية فلأن الظاهر أن قوله «فلن أكون» خبر لا دعاء ، ويكون ذلك معاهدة من موسى عليه السلام لربه ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التى أنعم الله عليه بها من النبوة والشرف. وأما البيت ، فلاحتمال أن يكون قوله «لن تزالوا كذلكم» خبراً لادعاء ، ولا يتعين كونه دعاء لكالمعطوف عليه دعاء لأنه يجوز عطف الإنشاء على الخبر كما هومذهب جماعة من النحوين .

---

(١) قائله الأعشى والبيت من الخفيف وهو فى ديوانه ص ١٣ ، والمغنى ١ / ٢٨٤ ، والهمع ١ / ١١١ ، والتصريح ٢ / ٢٣٠ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٨ .

الباب الثانى

لَمْ ولمّا

لم : حرف ثنائى من الحروف البسيطة باتفاق العلماء ، وهو حرف نفى وقلب وجزم .

أمّا النفى فلأن قولك : لَمْ يَقمْ «نفى لقول القائل: قام خالد ، وأما القلب فلأنها تدخل على لفظ المضارع فتقلب معناه إلى المضى أما الجزم فلاختصاصها بالفعل عملت فيه العمل الخاص به وهو الجزم لأن الجزم خاص بالأفعال ، وقيل : إنما عملت الجزم حملاً لها على «إنْ» الشرطية ، لأن كلا منهما يقلب زمان ما دخلا عليه إلى ضده ، فإن الشرطية تقلب زمان الماضى إلى الاستقبال و«لم» تقلب زمان المضارع إلى المضى [(١)]نحو قوله تعالى[(٢)] «لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد« وقوله عز وجل [(٣)]«هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» وقولك : لم يكن الحق مهزوماً ، والباطل منصوراً .

هل يأتى المضارع بعدها مرفوعاً ؟

والجواب : نعم جاء المضارع بعدها مرفوعاً أنشد الأخفش

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار [(٤)].

(١) جواهر الأدب للإربلى ص ١٢٣. (٢) الإخلاص: ٣ . ٤ (٣) الإنسان: ١.
(٤) لم أعثر علي قائله، وهو من البسيط وهو فى المغنى١/٢٧٧، واللسان(صلف)، وشرح المفصل ٤/٤٤٦ والأشمونى٤/٦، والخصائص ١/٣٨٩.

وموطن الشاهد «لم يوفون» حيث جاء المضارع مرفوعاً مع دخول «لم» عليه ومن ثم فـ «لم» مهملة ، وإهمالها على «ما» لأن «ما» لنفى الماضى كثيراً و «لم» لنفى الماضى ، وقيل بالحمل على «لا» لأن حروف النفى يشبه بعضها ببعض وذلك لاشتراكهما فى الدلالة عليه .

وصرح ابن مالك ، فى أول «شرح التسهيل» بأن الرفع بعد «لم» لغة قوم من العرب ، وقيل ضرورة [1].

وأقول ، طالما أنّ الرفع قد ثبت بعد لم فى لغة قوم من العرب فلزاماً أن نقبل اللغة وإن كنا لا نستخدمها ولا تحمل على الضرورة .

فان قيل بم ارتفعَ المضارع بعدها وما أثر لم ؟

قلنا : المضارع بعدها مرفوع لتجرده من الناصب والجازم على الأرجح ولا أثر للم فى لفظه وإن أثرت فى معناه ، لأنها نقلت زمنه إلى المضى بعد نفيه وقلبت معناه إليه ، فهى باقية على معناها عند أهل هذه اللغة وإن كانت لا تعمل فى لفظ المضارع شيئاً .

نصب المضارع بَعْدَ «لَمْ»

حكى اللحيانى عن بعض العرب : أنّه ينصب بلم [2]، وقال الأشمونى[3] : زعم بعض الناس أنَ النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف «ألم نشرح لك صدرك»[4] بفتح الحاء ، وبقول الراجز:

---

(١) الجنى الدانى ص ٢٦٦ .

(٢) المغنى ١ / ٢٧٧

(٣) شرح الأشمونى ٤ / ٨

(٤) الانشراح : ١

فى أىَّ يَوْمٍ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّ   أيوم لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ (١).

وخرجا على أنَّ الأصل «نَشْرَحَن» ، و «يقدرن» بنون التوكيد الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت «نون» التوكيد الخفيفة ونويت ، وبقيت الفتحة دليلاً (٢)عليها ، وقيل فى البيت(٣) أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر .

ثم خفف همزة «أم» فحذفها وألقى حركتها على راء «يقدر» فصار تقديره (أيوم لم يُقْدَرمْ) ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره «يُقْدَرام» فحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت الألف همزة فصار تقديره (يقْدَرأمْ) فالهمزة هى الألف الناشئة من اشباع الفتحة ، وإنما قلبت الألف همزة بعد تحريكها فراراً من التقاء الساكنين ، واختيرت الفتحة اتباعاً لفتحة الراء كما فى «المراه والكماه» ، وإنما لم تحرك الألف فيهما لعدم التقاء الساكنين وكما فى «لم ترا» من قول الشاعر :

وتضحك منِّى شيخة عبشمية ...كأنْ لم ترَا قبلى أسيراً يمانياً (٤).

---

(١) قائله الحارث بن منذر والبيت من الرجز وهو فى الأشمونى ٨/٤ ، والجنى الدانى ص ٢٦٧ ، والهمع ٨٤/١ ، والممتع ١ / ٣٢٢ ، والخصائص ٣ / ٩٦ ، والنوادرص١٣ .

(٢) انظر الأشمونى ٤ / ٨ ، والمغنى ١ / ٢٧٧ ، والخصائص ٣ / ٩٧

(٣) انظر الخصائص ٣ / ٩٧ .

(٤) قائله عبد يغوث بن وقاص الحارثى والبيت من الطويل ، وهو فى الارتشاف ٢٧٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥ ، والضرائر ص ٤٧ ، سر صناعة الاعراب لابن جنى ١ / ٨٦ ، وحاشية الصبان ٨/٤ .

والأصل فى ترا تَرأى حذفت الألف للجازم ، ونقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم أبدلت ومن ثم تكتب ألف «ترا» ألفا لا ياء [1] والأول ضعيف لأمرين :

أحدهما : توكيد المنفى بلم .

الثانى : ولأن فيه حذف نون التوكيد الخفيفة لغير داع من وقف أو التقاء ساكنين مع أن المؤكد لا يتفق معه الحذف .

أما القول الثانى ففيه أن ذلك محقق فى الكلمة الواحدة نحو الكماه ، والمراه فى «الكمأة والمرأة» ، ولم ترا قال ابن جنى [2]: وكنت ذاكرت الشيخ أبا على - رحمه الله - بهذا فقال : هذا إنما يجوز فى المتصل ، قلت له : فأنت أبداً تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئاً ، وأقول : لا يجوز مجراة هذه اللغة اليوم أو استخدامها وإن كنا لا ننكرها أو تتأولها لأن اللغة لا تنكر طالما ثبتت ولا تتأول .

معنى الفعل بعد «لم»

للعلماء فى تحديد معنى الفعل بعد لم رأيان :

الأول : أنها تدخل على لفظ المضارع وتقلب معناه إلى المضى وهو ظاهر مذهب سيبويه وتبعه مذهب المبرد وأكثر المتأخرين .

الثانى : أنها تدخل على ماضى اللفظ فتصرف لفظه إلى المضارع

---

(١) حاشية الصبان ٤/٨ بتصرف

(٢) الخصائص ٣ / ٩٧ .

دون معناه وهو مذهب قوم منهم الجزولى ، وحجتهم أنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ .

والأول هو الأرجح ، واعتمادى فى ترجيحه على رأيين :

الأول : أنّ الغالب فى الحروف تغيير المعانى لا الألفاظ أنفسها .

الثانى : أنّ لـ «لم» نظيراً فى هذا ، فان «لو» التى للتعليق فى الماضى إذا وليها المضارع قلبت زمانه إلى المضى نحو قوله تعالى[1] «وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ» .

ومما يدل صحة هذا المعنى وأن «لم» قد قلبت المضارع إلى معنى المضى كما تقلب «إنْ» الشرطية الماضى إلى معنى الاستقبال صحة وقوع الفعل معها فى الزمن الماضى كقولك : لم ينم خالدٌ أمس ، ولو كان باقياً معناه «الحال أو الاستقبال» لم يصح وقوعه إلا فى الزمن الذى صيغ من أجله ، ألا ترى أنك لو قلت (ينام خالدٌ أمس) لكان محالا ، ولو قلت ، إنْ نام خالد غداً نام عصام ، كان حسناً لأنَّ «إنْ» الشرطية تقلب معنى الماضى إلى الاستقبال .

---

(١) الحجرات : ٧

دخول همزة الاستفهام على «لم»

قد تدخل همزة الاستفهام على «لم» فتصير «ألم» باقية على عملها نحو قوله تعالى[1] «ألم نشرح لك صدرك» وقوله عز وجل [2]«أَلَمْ يجدكَ يَتيمًا فآوى» فاذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» فالأكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الإقرار أى الإعتراف بالحكم الذى يعرفه من إثبات كما فى «أَلَمْ نَشْرحْ لكَ صَدْرَكَ»[3] أو نفى كما فى «أأنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وأُمِّىَ إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللّـهِ»[4] لا حمله على الإقرار بما يلى الهمزة دائما وإلا ورد مثل هاتين الآيتين.

وربما جاءت لمعان أخر غير التقرير منها .

١ - الاستبطاء نحو «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ» [5].

٢ - التوبيخ : نحو «أَلَمْ نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير»[6]وقوله «أَلَمْ نُهْلِك الأَولِينَ ثُمَّ نَتْبِعُهُمْ الآخرين» [7].

٣ - التنبيه : نحو «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ مَاءً» [8].

٤ - التعجب : نحو : «أَلَمْ تَرَ إِلى الَّذِينَ تَوَلَّوا قَوْماً غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» [9].

---

(١) الانشراح : ١
(٢) الضحى : ٦
(٣) الانشراح : ١
(٤) المائدة : ١١٦
(٥) الحديد : ١٦
(٦)فاطر : ٣٧
(٧) المرسلات :١٦ ، ١٧
(٨)الحج :٦٣
(٩) المجادلة :١٤ .

الفصل بين لم ومعمولها :

لما كانت «لم» ومعمولها كالشئ الواحد لشدة اتصالهما به لم يجز الفصل بينها وبين معمولها في الكلام المنثور أى في حال السعة والاختيار وإنْ وقع الفصل بينهما فهو نزر ضرورة وبابه الشعر فمن ذلك قول الشاعر :

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امتَرَيْنَا ... تَكُنْ فِى النَّاسِ يُدْرِكُكَ المِرَاءُ[1]

فجملة «يدركك المراء» خبر «تكن» والظرف الفاصل بين «لم» ومجزومها متعلق ب«يدرك» والأصل«ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا ، والمراء : الجدال .

وقولـــه :

فأصبحت مغانيها قفاراً رسومها ... كأن لم سوى أهل من الوحش توهل[2]

والشاهد : فى فصل «لم» من مجزومها وهو «تؤهل» والأصل كأنْ لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش. وإنّما امتنع الفصل بين «لم» ومعمولها لشدة إتصالها به. ومما يدلك على شدة إتصالها به وقوعها معه شرطاً وجزاء كما يقع الفعل المفرد من حرف يدخل عليه شرطاً وجزاء نحو قولك: إن لم تذهب لم أذهب فالأولى مع فعلها شرط، والثانية مع فعلها جزاء، وكلا الحرفين مع منفية فى موضع جزم ب «إنْ» الشرطية فهذا كقولك[3]: إنْ تذهب أذهب.

---

(١) لم أقف له على نسبة ، والبيت من الطويل ، وهو في : المغنى ٢٧٨/١، والاشموتى ٥/٤ وشرح شواهد المغني للسيوطى ٦٧٨/٢ .

(٢) قائله ذى الرمة ، والبيت من الطويل :.وهو فى المغنى ٢٧٨/١ ، والأشمونى ٥/٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٦٧٨/٢.

(٣) انظر المرتجل لابن الخشاب ص ٢١١ ، ٢١٢ .

لمّــا

لمّا : حرف قيل مركب ، وأصله «لم» أدخل عليه «ما» قال أبو على الفارسى [1]«. . وإنما هي لم دخلت عليها ما فتغيرت بدخول ما عن حال لم» ، وقيل : إنها بسيطة [2]، وهى من الحروف التى تعمل تارة ولا تعمل أخرى ولها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون نافية وهذه كلم تختص بالدخول علي المضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا ، قال الرمانى[3] وهي جواب من قال قد قام وقد خرج، قال الله تعالى[4] «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ» .

ولم ولما : يشتركان فى أمور ، وينفرد كل منهما عن الآخر بأمور ، وإليك الحديث مفصلاً :

أولاً: ما يشتركان فيه :

١ - الحرفية : إلا أن لم بسيطة باتفاق ، أما «لما» فمختلف فيها فالأكثرون علي أنها مركبة من «لم وما» وبعضهم قال ببساطتها[5] .

٢ - الاختصاص بالمضارع وجزمه ونفى معناه وقلب زمنه إلى المضى .

(١) المقتصد فى شرح الريضاح لعبد القاهر الجرجانى ١٩٢/٢ .
(٢) الهمع ٥٦/٢ .
(٣) معانى الحروف صـ١٣٢
(٤) آل عمران: ١٤٢.
(٥) الهمع ٥٦/٢، والارتشاف ٥٤٤/٢ .

٣ - جواز دخول همزة الاستفهام عليهما مع بقاء عملهما نحو قوله تعالى [(١)] «ألم نشرح لك صدرك» وقوله عز وجل [(٢)] «ألم يجدك يتيماً فآوى» وقال الشاعر :

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ [(٣)]

وإنْ كان دخول همزة الاستفهام على «لم» أكثر .

ومن ثم يقول النحاة في كل منهما عند إعرابه إنّه «حرف» : نفي وجزم وقلب ثم هم يقررون أنّ الفعل بعدهما مضارع في لفظة وإعرابه ، ماض في زمن معناه سواء أكان مضية متصلاً بزمن المتكلم أم غير متصل .

ثانياً : ما تنفرد به «لم»

١ - جواز دخول بعض أدوات الشرط عليها نحو «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل عليك من ربك ، وإنّ لم تفعل فما بلغت رسالته» [(٤)] وقولك : مَن لم يؤد الصلاة جحداً وإنكاراً فحدة القتل» [(٥)] وقولك : إذا لم يكن عملك خالصاً لله فعملك مردود عليك ، وربما جاءت «لم» مقدرة هي والمضارع بعد

(١) الانشراح :١ . (٢) الضحى :٥ .

(٣) قائله النابغة ، والبيت من بحر الطويل ، وهو في الكتاب ٢/ ٣٣٠، وشرح المفصل ١٦/٣ ، والارتشاف ٢/ ٥٢٠، والهمع ٢/ ٥٦، والتصريح٢/ ٤٢، والاشموني ٤/ ٨ وديوان النابغة صـ٥١ .

(٤) المائدة :٦٦ .

(٥) لأنه بجحده وإنكاره لها يعد كافرا فيجب قتله لأنه أنكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة .

أداة الشرط كقولك : إذا الغنى لم يعطك عند سؤاله فليس خليقاً بأن يُشْكَرُ ف«فالغنى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير إذا لم يعطك الغنى.

ويقال : هل يبقى المضارع بعد «لم» إذا دخلت عليها أدوات الشرط - على زمنه أم يؤول إلى المستقبل . وما العامل فيه حينئذ ؟

والجواب :

إذا دخلت أداة الشرط على «لم» صار المضارع بعدها خالصاً للزمن المستقبل ، وبطل تأثير «لم» فى قلب زمنه إلى المضى ،، ومعنى هذا :أنَّ «لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى المضى بشرط ألاَّ تسبق بإحدى هذه الأدوات لم يكن ل«لم» تأثير فى زمن المضارع ، وصار التأثير فى زمنه مقصوراً على أدوات الشرط وحدها فتخلصه للمستقبل المخص ، ويبقى ل«لم» دلالتها على النفى فحسب .

أمّا جازمه حينئذ فمختلف فيه [1]فقيل «لم» لقربها واتصالها به ولأنها المباشرة له وإداة الشرط مهملة داخله على جملة ، وقيل : أداة الشرط بشرط أن تكون جازمة» لسبقها ولأنها أثرت فى زمنه فجعلته للمستقبل الخالص فلأن تؤثر فى لفظة فتجزمه كما جزمت جوابه وخلصت زمنه للمستقبل أولى ، وقيل : تنازع الحرفان الفعل ، فأعمل الثانى وحذف نظيره من الأول ، وقيل :

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٠، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/ ٤٠، والنحو الوافى ٤/٤١٤، ٤١٥ حاشية الخضرى ١/ أخر باب : المعرب والمبنى، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٥١، ٢٥٢ .

«لم» عملت الجزم فى المضارع بعدها ، وهى معه فى محل جزم ب «إنْ» والأخذ بالرأى الثانى أولى ، مع أنّ الخلاف لايجدى ولا قيمة له، فالمضارع مجزوم والمعني لا يتأثر .

أمّا «لمّا» فلم يَجُز مصاحبة أدوات الشرط لها الأمرين :

الأول : أنّ « لم» لنفى « فَعَل» و«لمّا» لنفى « قَدْ فَعَل» فَحُمِلَ منفى كُلّ منهما على مثبته ، ومعنى ذلك أنّ مثبت لم يَفعل «فَعَل» وهو يجوز فيه أن يُصاحب أداه الشرط فتقول : إن فَعَل كذا حدث كذا مثلا ولا يجوز فى مثبت «لمّا يفعل» وهو «قد فعل» ذلك، لأن «قد» تقتضى تحقق وقوع معنى الفعل وقرب زمنه من الحال ، وأداه الشرط تقتضى احتمال وقوع الفعل وعدمه فى المستقبل [1].

الثانى: «ذكره العلامة الرضى قال معللاً عدم دخول أدوات الشرط على« لمّا »[2] بأنّها فاصلة قويّة بين العامل الحرفى أو شبهه ومعموله ، وما ذكره الرضى فيه دليل على أنّ جازم المضارع فيما كان المضارع فيه بعد «لم» مسبوقه بأداه الشرط هو أداة الشرط لا «لم» وهواختيارنا فى المسألة كما ذكرنا من قبل .

الثانى : ممّا انفردت به«لم» جواز انقطاع نفى منفيها عن الحال وعدم انقطاعه فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال قوله تعالى[3]«هل أتى على الإنسان حين من الدّهر لم يكن شيئا مذكوراً» ومثال

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٥١/٢، والاشموتى ٥/٤، والتصريح ٢٤٧/٢. واعراب الفعل د/ إبراهيم حسن صـ١٣٠ .

(٢) شرح الكافية للرضى ٢٥١/٢ .

(٣) الإنسان: ١

استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى[1] «قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد» .

أما «لمّا» فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقول الشاعر:

فَإِنْ كُنْتَ مأكولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وإِلاَّ فَأدْرِكْنِى ولمّا أُمَزَّقِ[2]

ومِنْ ثُمَّ جاز «لم يكن ثُمّ كان» ولم يَجُزْ «لمّا يكن ثُمّ كان» بل يُقال: «لمّا يكن وقد يكون».

الثالث : مما انفردت به «لم» جواز الفصل بينها وبين مجزومها للضرورة وقد فصلنا في هذه المسألة فلا نعيده .

الرابع : أن «لم» قد تلغى فلا يجزم بها فى لغة بعض العرب ، وبعضهم قد ينصب بها هاتين اللغتين «لغة الرفع بعد لم ، ولغة النصب بها «على فرض ثبوتها لا يجوز لنا محاكاتها واستعمالها بل يحتفظا ولا يقاس عليها .

الخامس : صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف بعدها ، يفسره شئ مذكور ، كقوله الشاعر :رباه ما يريد وما يفتقر

ظَنَنْتُ فَقِيراً ذاغِنىً ، ثُمَّ نِلْتُهُ ١٠ ، فَلَمْ ذَارَ جَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ[3]

والتقدير : فلم ألق ذار جاء زلقه غير واهب إليه

---

(١) الاخلاص ١:٤ .

(٢) قائله شاش العبدى وهو شاعر جاهلى ، لقب بالممزق لهذا البيت ، والبيت من بحر الطويل،و وقيل كتبه عثمان بن عفان - رضى الله تعالى عنه - ممثلاًبه علي كرم الله وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم إنّه بإغراء على ، وهو فى : الأشموتى ٥/٤ ،المغنى ٢٧٨/١ وشرح شواهده للسيوطى ٢/ ٦٨٠ .

(٣) لم أعثر علي قائله ، والبيت من بحر الطويل ، وهو في : المغنى ٢٧٨/١، وشرح شواهده للسيوطى ٦٧٩/٢ .

والأولى قصر هذه الحالة علي الضرورة .

والسادس : امتناع حذف مضارعها فى غير الصورة السالفة إلا في الضرورة كقول الشاعر :

احفظ وديعتك التى استودعتها. يوم الأعازب، إن وصلت وإن لم[1]

أى: وإنْ لم تَصِل.

ما تنفرد به (لمّا) :

١ - جواز حذف المضارع المجزوم بها والوقوف عليها بَعْدَ حَذْفه احتياراً فى الشعر والنثر ، كقول الشاعر:

فَجِئْتُ قُبُرهُم بَدْءا ولما ... فناديت القبورفلم يجبنه[2]

أي : ولم أكن بدءاقبل ذلك ، أي سيدا وتقول : قاربت القاهرة ولما » أى ولما أدخلها .

أمّا المضارع المجزوم ب «لم» فلا يجوز حذفه إلاّ في الضرورة كما ذكرنا من قبل .

---

(١) قائله : إبراهيم بن هرمة ، والبيت من بحر الكامل وهو فى : المغنى ١/ ٢٨٠ وشرح شواهده للسيوطى ٢/٦٨٢، والجني الداني صـ ٢٦٩، والخزانة ٣/٦٢٨، والاشموتى ٤/٦، والتصريح ٢/٢٤٧ .

(٢) قائله إعرابى من بنى أسد، والبيت من بحر الوافر وهو فى: شرح الأشمونى ٤/٦، والمغنى١/ ٢٨٠، وشرح شواهده للسيوطى ٢/٦٨١، واللسان (لمم) ٥/ ٤٠٨٠.

٢ – كون منفيها يكون قريباً من الحال بالنظر إلى ابتدائه ،أى أنّ النفى ب«لمّا» يكون ممتداً إلى زمن التكلم ، وذلك بأن يكون المعنى منفياً فى الزمن الماضى ، وفى الزمن الحالي أيضاً من غير اقتصار على أحدهما نحو تهرتنى الأهرامات ، وأعزتنى بزيارتها ولمّا أزرها ، وقوله

فإنْ كنت مَأكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكل ، ، وإلاّ فأدْركنى ، ولمّا أمَزّقِ [١]

أى : أنى لم أمزق فى الماضى ولا في الزمن الحالى» فهو ينفى التمزق من حيث بدأ ممتداً إلى زمن التكلم ، أما «لم» فلا يشترط ذلك في منفيها تقول «لم يكن عصام في العام الماضى مقيما ، ولا يجوز «لما يكن» وعلة ذلك أنّ «لمّا يكن» نفى قد كان و«قد» تقرب الماضى من الحال ، أمّا «لم يكن» نفى «كان» وهو صالح لجميع ما مضى من الزمان ، وذهب ابن مالك إلى أنّه لا يشترط ك،ن منفى سلمّا » قريباً من احال نحو « عصى إبليس ربه ولمّا يندم» بل ذلك غالبي لا لازم»[٢].

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل ، ، وإلا فأدركنى ولّما أمزق[٣]

ومن ثم جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان » بل يقال : لما يكن وقد يكون .

احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم[٤]

أى : وإنْ لم تصل

(١) سبقت الإشارة إليه. (٢) أنظر المغنى ٢٧٩/١.

(٣) قائله شاش العبدى وهو شاعر جاهلى، لقب بالممزق لهذا البيت، والبيت من بحر الطويل وقيل كتبه عثمان ن عفان- رضى الله عنه تعالى- ممثلا به على كرم الله وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم إنه بإغراء على، وهو في: الأشمونى ٥/٤، المغنى ٢٧٨/١ وشرح شواهده للسيوطى ٦٨٠/٢.

تنبيه:

منفى «لم» قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» أو لأمر لفظى «لغوى» كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى« «لم» معنى الدوام والاستمرار كما فى بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات «كان» وهى الأفعال الأربعة التى يشترط لإعمالها أن تكون منفية نحو لم يبرح لم ينزل - لم يفتأ - لم ينفك» .

٣ - كون منفيها متوقعاً ثبوته غالباً في المستقبل ، أى أن المتكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع زوال النفى - غالباً - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً منتظراً تحقق المعنى ووقوعه في الغالب خلواً من النفى كقوله تعالى «ولما يدخل الايمان فى قلوبهم» أى إلى الآن ما دخل الإيمان فى قلوبهم وسوف يدخل ، فدخول الايمان فى قلوبهم متوقع في المستقبل وقوله تعالى : «بل لما يذوقوا عذاب» أى أنهم إلى الآن لم يذقوا العذاب وسوف يذوقونه ، فذوقهم له متوقع ، «وكقولك « لما تمطر السماء» أى أنّها لم تمطر قبل التكلم ولا فى أثنائه ومن المتوقع أن تمطر .

وإنما قلنا - «غالباً» لأن منفيها قد لا يكون متوقعاً ثبوته فى المستقبل كقولك:« ندم ابليس ولما ينفعه الندم» ، وهو غير الغالب .

أما المنفى ب«لم» فلا يتوقع رفع النفى عنه ولا ينتظر حصوله مثبتاً ومن ثم أجازوا : لم يقض ما لا يكون و«لم يجتمع الصدان » وامتنع ذلك فى «لما» فلم يجز «لما يجتمع الضدان» من أجل أنّ «لمّا» يغلب عليها التوقع ، والضدان يستحيل اجتماعها ، وتوقع المستحيل محال ، وهذا

الفرق بالنسبة إلي المستقبل .

وإمّا بالنسبة إلى الماضى ف«لم» و«لما» سيان في التوقع وعدمه ، مثال التوقع «مالى قمت ولم تقم» أو «لما تقم ! » مع أنى كنت متوقعاً منك فيما مضى القيام وهذا ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب ، ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء «لم يقم» أو لمّا يقم» .

٤ - أنّ «لمّا» متنوعة المعانى والأغراض تنوعاً يُؤدّى إلى اختلاف الأساليب نبعاً لتلك المعانى والأغراض ، أمّا «لم» فإنّها فى كل استعمالتها وفى جميع أحوالها لا تكون إلاّ نافية جازمة .

ل«لمّا» وجهان آخران لا يليها فيهما المضارع وهما :

الأول : إنْ تكون بمعنى «إلاّ» الاستثنائية ، ولها موضعان .

أحدهما : بعد القسم ، نحو : نشدتك بالله لمّا فعلت ، و«عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطا» قال الشاعر :

قالت له : بالله ، ياذا البُرْدين ... لما غَشْتَ نفساً أو اثنيْن[1]

وهى فى هذا الموضع داخله على الماضى لفظاً لا معنى .

ثانيهما : بعد النفى نحو قوله تعالى[2] «إن كل نفس لمّا عليها حافظ» فيمن شدد الميم أى مأكل نفس إلا عليها حافظ ، وكقراءة عاصم وحمزة «وإنّ كل لمّا جميع لدينا محضرون»[3] أى مأكل إلاّ جميع ..»

---

(١)لم أقف له على نسبه والبيت من بحر أغلرجز وهو فى المغنى ١/٢٨١، والجنى الدانى ص٥٤٣، وشرح شواهده المغنى للسيوطى ٢/٦٨٣، والهمع ٢/٥٥.
(٢) الطارق ٣. (٣) يس: ٣٢.

قال المرادى [1]: «لمّا» التي بمعنى «إلا» حكاها الخليل وسيبويه والكسائى وهى قليلة الدور في كلام العرب ، فينبغى أن يقتصر فيها على التركيب الذى وقعت فيه : وزعم أبو القاسم الزجاجى أنّه يجوز أن تقول : لم يأتنى من القوم لمّا أخوك ، ولَمْ أرَ من القوم إلاّ زيداً ، يريد إلاّ أخوك ، وإلاّ زيداً قيل: وينبغى أن يتوقف فى إجازة ذلك ، حتى يرد فى كلام العرب ما يشهد بصحته » وقال ابن منظور[2]«وتكون يعنى «لمّا» بمعنى إلاّ فى قولك : سألتك لمّا فعلت ، بمعنى إلاّ فعلت » وهى لغة هذيل بمعنى إلاّ أجيب بها «إن» التى هى جحد كقوله عز وجل «إن كل نفس لمّا عليها حافظ»

الثانى : أنْ تختص بالماضى فتقتضى جملتين ، وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو «لمّا جرى الماء شرب الزرع وهذه تسمى «لمّا الحينية» ويسميها بعض النحاة «لمّا الوجودية » لأنها تفيد وجود شئ لوجود آخر الثاني منهما مترتب علي الأول ، أو «لمّا التوقتية » لأنها بمعنى وقت وبعضهم يسميها حرف وجوب لوجوب أو حرف وجود لوجود وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وجماعة أنّ «لمّا » هذه ظرف بمعنى «حين» وقال ابن مالك : هى ظرف بمعنى «إذ» واستحسنه ابن هشام والاشموتى : لأنّها مختصة بالماضى وبالاضافة إلى الجملة [3].

وقيل : إنّها حرف وهو مذهب سيبويه وتبعه ابن خروف وهو الصحيح لأوجه[4].

---

(١) الجنى الدانى صـ٥٩٤ .

(٢) اللسان «لمم» ٥/ ٤٠٨٠ .

(٣) انظر : المغنى ١/ ٢٨٠، والجنى الداني صـ٥٩٤، وشئ الاشموى ٤/ ٧ .

(٤)انظر فى هذه الأوجه : الجني الدانى صـ٥٩٤،٥٩٥ .

أحدها : إنّها ليس فيها شئ من علامات الأسماء

الثاني : أنّها تقابل «لو» وتحقيق تقابلهما أنّك تقول ، لو قام خالد قال عصام ، ولكنه لمّا لم يقم لم يقم»

الثالث : أنّا لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها ، كما قال أبو على ، ويلزم من ذلك أنْ يكون الجواب واقعاً فيها ، لأنّ العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه ، وأنت تقول : لمّا قمت أمس أحسنت إليك اليوم ، وقال تعالى :[1]«وتلك القرى أهلكناهم لمّا ظلموا» والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم ، لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم ، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم .

الرابع : أنها تشعر بالتعليل كما في الآية المذكورة - والظروف لا تشعر بالتعليل .

الخامس : أنّ جوابها قد يقترن ب « إذا » الفجائية كقوله تعالى[2] فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون» وما بعد «إذا» الفجائية لايعمل فيما قبلها .

السادس : أنّ جوابها قد يقترن ب «ما» النافية كقوله تعالى[3] «فلماقضينا عليه الموت ما دلهم علي موته إلاّ دابة الأرض» وما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها .

السابع : إجماعهم على زيادة «أنّ» بعدها كقوله تعالي[4] «فلما أنْ

(١) الكهف :٥٩ .
(٢) الزخرف :٤٧ .
(٣) سبأ :١٤ .
(٤) يوسف : ٩٦

جاء البشير» ولو كانت ظرفاً ، والجملة بعدها في محل خفض بالاضافة للزم الفل بين المضاف والمضاف إليه «أنْ» .

وجواب «لمّا» هذه يكون فعلا ماضيا مثبتاً نحو «لمّا» قام عصام قام خالد ، أو منفى ب«ما» نحو «لمّا» قام زيد ما قام خالد أو مضارع منفى ب «لم» نحو «لمّا قام أحمد لم يقم علي» أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية كقوله تعالى[1] فلما نجاهم إلي البر إذا هم يشركون» باتفاق العلماء .

ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء عند ابن مالك نحو قوله تعالى[2] «فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد » ، وفعلاً مضارعاً عنده وابن عصفور نحو قوله عز وجل :[3] «فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط» قال أبو حيان «ولم يقم دليل واضح على ما ادعاه ابن مالك وقيل فى آية الفاء والتى وقع الجواب فيها جملة اسمية مقرونة بالفاء : إنّ الجواب محذوف ، أى : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد » وفي آية المضارع إنّ الجواب «جاءته البشرى» علي زيادة الواو أو محذوف تقديره: أقبل يجادلنا .

ومن مشكل «لمّا هذه قول الشاعر :

أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا ، ، ، ونحن بوادى عَبْد شمس وهاشم[4]

فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب أنّ «سقاونا» فاعل لفعل محذوف

---

(١) العنكبوت : ٦٥ . (٢) لقمان :٣٢ .

(٣) هود :٧٤ .

(٤) لم أقف له على نسبه والبيت من بحز الطويل وهو فى : المغنى ٢٨١/١، وشرح شواهده للسيوطى ٦٨٢/٢ .

يفسره «وهى» بعده وهى بمعنى سقط ، وقوله «شم » فعل أمر من قولك ، شمت البرق ، إذ نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْه.

حذف جواب «لما »

قال المرادى:[1] ويجوز حذف جواب « لما » للدلالة عليه كقوله تعالى[2] «فلما ذهبوا به وأجمعوا » أى فعلوا ما أجمعوا عليه «وأوحينا إليه» والكوفيون يجعلون » أوحينا » جواب « لما » والواو زائدة .

(١) الجنى الدانى صـ٥٩٦ .

(٢) يوسف: ١٥ .

الباب الثالث

لا النافية

«لا النافية» ترد في الاسلوب العربى عاملة وهاملة ، والعاملة قسمان «لا» العاملة عمل «إنّ» و«لا» العاملة عمل ليس .

إمّا الهاملة فثلاثة أقسام : عاطفة ، وجوابية ، وغيرهما ، وإليك البيان والتفصيل .

أولاً العاملة

١ - «لا» النافية للجنس

وهى العاملة عمل «إنّ» فاسمها إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نصب بها أمّا إذا كان مفرداً فإنه يبنى على ما ينصب به

فإنْ قيل :الأصل فى الحروف التى تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة أخرى ألا تعمل و«لا» النافية من هذا القبيل فحقها ألا تعمل .

قلنا : إن «لا» هذه لمّا قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم لأن قصد الاستغراق علي سبيل العموم يستلزم وجود «من» لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالاسماء النكرات فوجب لـ «لا» عند ذلك القصد العمل فيما يليها [١].

ويقال : لم كان عملها النصب دون الرفع والجر

والجواب : لمْ يكن عملها الجر لئلا يعتقد أنّه بـ«من» المنوية فإنها

(١) انظر الاشموني ٢/٣٢٢، والجنى الدانى صـ٢٩١ .

فى حكم الموجودة لظهورها أحياناً ضرورة كقول الشاعر:

فَقَامَ يَذُود النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ ... وَقَالَ أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيل إلى هِنْد[1]

ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنّه بالابتداء

فإنْ قيل : فما وجه الشبه بيها وبين «إنّ» حتى عملت عملها فنصبت ورفعت كإن

قلنا إنما ألحقت «لا» ب«إنّ» لمشابهتها إياها فى أمور[2]

الأول : اشتراكهما فى التوكيد ، فإنّ لتوكيد الإثبات و«لا» لتأكيد النفى .

الثانى : «إن» لتوكيد النسبة و«لا» لنفيها فحملت «لا» على «إن» حملاً للنقيض على النقيض ألا ترى أنهم حملوا «كم» على «رب» والأولى للتكبير والثانية للتقليل .

الثالث : أنّ لفظ «لا» مساو للفظ إنّ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن .

الرابع : أنّ كلا منهما مستحق للصدارة فى جملته واختصاصهما بالجملة الاسمية ، وصحة تلقى القسم بهما تقول : والله إنّ الحق منتصر

(١)لم أقف له على نسبة والبيت من بحر الطويل ، والشاهد فى قوله «لا من سبيل» حيث زبرزت «من» ضرورة ، والبيت فى الاشموتى ٣/٢ والجنى الدانى صـ٢٩٢ ، والتصريح. ٢٣٩/١ ، والهمع ١٤٦/١ ، وتخليص الشواهد صـ٣٠٦ .

(٢) أنظر: جواهر الأدب للإلى ص١١٣ـ ١١٤ ، والأشموتى ٢ . ٣ ومعانى الحروف للرمانى ص٨١.

وتقول «والله لا ينتصر الباطل» .

فلما تحققت مشابهتها «إنّ» عملت عملها .

واعلم : أنّ «إنّ» فرع فى العمل للفعل لذلك قدم منصوبها على مرفوعها حتى لا يتساوى الأصل فى العمل مع الفرع بل لزاماً أن ينحط الفرع عن درجة الاصل ومن ثم قدم منصوبها على مرفوعها .

أمّا «لا» ففرع لـ «إن» فى العمل فهى فرع الفرع ومن ثم إشترطوا لها شروطاً لم تشترط فى اسم «إنّ» وهاك هى

الأول: أنْ تكون نافية ، فإن كانت غير نافية بأنْ كانت زائدة أهملت وشد إعمال الزائدة فى قوله

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا ... إِذَن للاَمَ ذُوُو أَحسَابِهَا عُمَرا[1]

وإنما أهملت الزائدة لعدم اختصاصها فتدخل على نوعى الجملة العربية فمثال دخولها على الاسم قولك «ما يستوى خالد و«عصام» ومنه قوله تعالى[2] «غير المغضوب عليهم ولا الضالين» فـ«لا» زائدة لتوكيد النفى

---

(١) قائله الفرزق، والبيت من بحر السيط والشاهد فى قوله« لاذنوب لها» حيث أعمل «لا» الزائدة عمل غير الزائدة ف «ذنوب» إسمها و«لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف هو خبرها، وإعمال الزائدة شاذ. أما كونها زائدة فلأن معنى البيت لم يكن لغطفان ذنو للأموات عمر أى إمتنع لومهم عمر لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من «لو» المسلط على النفى المأخوذ من سلم» لأن نفى النفى إثبات، فلم يستفد من «لا» نفى أصلا فتعين كونها زائدة ، الصبان ٤/٢ وينظر فى البيت الأشمونى ٤/٢، والتصريح ٧٨/٢، والهمع ١٤٧/١، والخزانة ٧٨/٢.

(٢) الفاتحة.

،وقولهم :جئت بلا زاد ، فـ«لا » ها هنا زائدة من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، والذى يدلك علي زيادتها لفظاً وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها[1] ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى[2] «لئلاً يعلم أهل الكتاب» وقوله[3] «ما منعك ألا تسجد» أوْ كانت ناهية فتختص بجزم المضارع ، ولا عمل لها فى الأسماء ، نحو : لا تهمل الواجب ولا تترك الصلاة المكتوبة.

الثانى : أنْ يُنْفىَ بها الجنس نصاً بأنْ يشمل الحكم المنفى بها جنس اسمها كله أى : ينصب علي كل فرد من أفراد ذلك الجنس ، ومع اشتمال الحكم المنفي بها جنس اسمها كله لزاماً أن يكون نصاً لا احتمالاً .

فإن كانت كنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل «ليس» نحو «لا كتاب» واحد مغنياً »و«لا قلم كافياً ، وأهملت وتكررت نحو : لا طالب فى الفصل ولا طالبة .

الثالث : ألا تتوسط بين عامل ومعموله ، كأن تسبق بعامل يفتقر لمعمول بعدها كحرف الجر نحو «جئت بلا موعد ، وغضبت من لاشئ « فإن سقت حرف جر كما مثلنا فالجار هو العامل وما بعد «لا » معموله و«لا » ملغاة لا عمل لها ، فهى زائدة لفظا لا معنى ، والكوفيون يرون «لا » فى هذا الموضع اسم بمعنى غير وأن الجار دخل عليها نفسها وأنّ ما بعدها جر بالإضافة [4]، وروى عن بعض العزب : «جئت بلا شئ» بالفتح على تركيب

---

(١) الجني الدانى صـ٣٠٠، ٣٠١ .

(٢)المجادلة :٢٩ .

(٣) الأعراف :١٢ .

(٤) أنظر التصريح ١/٢٣٧.

الاسم مع «لا» وجعلها عاملة ، قال المرادى :«وهو نادر » لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل[1] .

الرابع :أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو «لاحق مهزوم ، ولا باطل منصور» وإنّما شرطوا فى اسمها أن يكون نكرة لإمكان تقدير «من» الاستغراقية بعد «لا» قصداً لتعميم النفى ، و«من» الاستغراقية تختص بالنكرات [2].

فإن كان ما بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها جبزاً لما فاتها من نفى الجنس إذ بتكرارها يتعدد المنفى بعدها فيماثل النكرة من حيث تعدد الأفراد، لأن نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقة نحو «لاخالد فى المحاضرة ولا عصام ، خلافاً للمبرد وابن كبسان[3] فقد إجازا عدم التكرار لوروده فى الأثر غير مكرر نحو «قضية ولا أبا حسن لها » وقوله عليه السلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، وقولهم : «لا أمية فى البلاد »[4] وقولهم : لا هيثم الليلة للمطى[5] وقولهم : يبكى على زيد ولا زيد مثله ، وكلها أمثله مسموعة عن العرب .

ولكن النحاة كعادتهم يأؤلون ما جاء مخالفاً قواعدهم وشروطهم ومن شروطهم أن يكون اسم «لا» نكرة ،، فلما جاء معرفة كالأمثلة السابقة قالوا:[6] إنّ المراد من المعرفة فيما ذكر من الأمثلة نكرة فالمراد من «أبا

---

(١) الجنى الدانى صـ٣٠١ .

(٢) التصريح ٢٣٦/١ بتصرف وانظر الحروف العامله صـ١٤٧ .

(٣) انظر حاشية الصبان ٤/٢ .(٤) شطر بيت من الوافر والبيت بتمامه:

أرى الحاجات عند إبى خبيب ... يكدن ولا أمية فى البلاد

(٥) شطر بيت من الزجر وشطره الثانى : ... ولا فتى مثل ابن خيبرى

(٦) انظر : حاشية يس على التصريح ٢٣٦/١، وحاشية الصبان ٥،٥٤/٢ .

حسن ، وكسرى ، وقيصر ، وأميّة ، وهيثم، وزيد» شخص أى شخص مسمى بهذا الاسم ، فحين تقول « لا كسرى أو لا قيصر بعده» تريد : لا مسمى بهذا الاسم ، وحين تقول : لا أبا حسن لها أى : لا فيصل لها ، والكلمة معرفة فى الظاهر ،،ولكنها نكرة تأويلاً ، أو أنّها على تأويلها مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل والتقدير : لا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر وكذا باقى الأمثلة ، وكلا التأولين لم يسلم من رد فالأولى أنّ تسلم بهذه الأمثلة ونتقبلها على حالها لأنّ ورودها لأكبر دليل على أنّ جماعة من العرب لا يلتزم التنكير وإن كُنّا لا نحاكيها ، بل نقتصر على اللغة الأفشى والأكثر شيوعاً لأن العمل - أبداً على الأكثر .

ومّما ورد فيه اسم معرفة «لا» ولم تكرر «لا» قول الشاعر :

أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لاَ أَزَالَ لِمَا ، ، لا أنت شَائِبَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِى[1]

وقد حمله النحاة على الضرورة .

ويدخل فى حكم النكرة هنا أمران [2].

أ - شبه الجملة بنوعية «الظرف والجار والمجرور » وذلك على اعتبار أنّ متعلقة نكرة محذوفة هى الخبر ، أو على أعتبار شبه الجملة نفسه هو الخبر نحو « لا قوة فوق الحق ، ولا أمان مع الطغيان وقولهم : لا راحة لحسود ، ولا مروءة لكذوب ، ولا خير فى لذة تعقب ندماً .

ب - الجملة الفعلية لأنّها فى معنى النكرة وبمنزلتها نحو قولك : لا إلفين بالعيش متعاً .

---

(١) لم أعثر له على نسبة من البسيط ، وهو فى الاشموتى ٢/ ٥، والتصريح ٢٣٧/١، والهمع ١٤٨/١ .

(٢) النحو الوافى ٦٨٩/١ .

الخامس : ألا يفصل بينها وبين اسمها بشئ : فإن فصل بينها أهملت، وهذا الشرط يستلزم الترتيب بين معموليهما فلا يجوز أن يتقدم الخبر ولو كان شبه جملة على الاسم فإنّ تقدم لم تعمل مطلقاً نحو : لا لمنافق أنصار ولا أصحاب ، وكذلك لا يجوز أن يتقدم معمول الخبر على الاسم تقول لا كاتب تارك قلمه فإذا قدمت المعمول فقلت : «لا قلمة كاتب تارك» أهملت، وإنما كان ذلك كذلك لان تقديم الخبر أو معموله على الاسم يؤدى إلى الفصل بين «لا» واسمها وهو ممنوع .

أما تقديم معمول الخبر على نفس الخبر فالأقرب عندى جوازه ويؤيده قوله : تعز فلا إلفين بالعيش مُتّعَاً ** ولكن لوُرّادِ المنُون تتَابعُ[1]

وإنّما وجب لها عند الفصل بينها وبين اسمها الإهمال لضعفها عن درجة «إنّ» نحو قوله تعالى «لاَ فِيهَا غَوْلٌ» ولاَ هُمْ عَنْهَا يَنْزفُونَ » قال سيبويه[2] «واعلم أنّك إذا فصلت بين «لا» وبين الاسم بحشو لم يحسن إلاّ أنْ تعيد «لا» الثانية ، لأنه جعل جواب : أذا عندك أمْ ذا؟ ولم تجعل «لا» فى هذا الموضع بمنزلة ليس ، وذلك لأنهم جعلوها ، إذا رفعت ، مثلها إذا نصبت، لا تفصل، لأنّها ليست بفعل» .

فقوله «لأنها ليست بفعل ، دليل على ضعف « لا» فلضعفها لم تقو على العمل مع الفصل وقال «مما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه : «لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » ولا يجوز : لافيها أحد إلا ضعيفاً ولا يحسن : لا فيك خير» فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا، لأن «لا»لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة ، لما ذكرت لك» .

---

(1) سيأتى ونعلق ليه.

(2) ٢/٢٩٨، ٢٩٩ .

وقد أجاز أبو عثمان المازنى [1] فيها أنْ تعمل مع الفصل بينها وبين اسمها ولكنه لا يبنى ، وقد جاء فى السعة «لا منها بد» بالبنا مع الفصل وليس ممايُعَوّلَ عليه، وحكى : لا كذلك رجلاً، ولا كزيد رجلاً ، ولا كالعيشة زائراً وعند سيبوية أنّ اسم «لا » فى هذه الأمثلة قد حذف والمنصوب تمييز، فى المثالين الأول والثانى ، وعلى تقدير : أرى فى المثال الثالث ،، قال إمام النحاة [2]«وأما قول جرير:

يَا صَاحِبَى دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيرَا ،،، لاَ كَالْعَشِيَّةِ زَائِراً وَمَزُوراً [3]

فلا يكون إلاّنصا من قبل أنّ العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لا أرى كالعشية زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلا ف«كاليوم» كقولك : فى اليوم لأن الكاف ليست باسم ، وفيه معنى التعجب كما قال : تالله رجلاً ، وسبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تالله ما رأيت رجلا ، لكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأن المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يضمر فيه هذا الفعل ، لكثرة استعمالهم إياه وتقول : لا كالعشية عشية ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ، ولأنّ زيداً رجل ، وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ثم قلت : رجل كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع قال الشاعر : إمرؤ القيس :

وَيْلُمِهَا فِى هَوَاءِ الجَوّ طالبةً ،،،ولاَ كَهَذَا الذّى فِى الأَرْض مَطْلُوبُ [4]

---

(١) التصريح ٢٣٦/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٣/٢، ٢٩٤ .

(٣) والبيت من الوافر ، وهو فى: شرح المفصل١١٤/٢، والخزانة١١٤/٢، وديوان الفرزدق صـ٢٩٠ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو فى: ديوان امرئ القيس صـ٢٢٧ ، والخزانة ١١٢/٢ .

كأنه قال : ولا شئ كهذا ، ورفع على ما ذكرت لك ورنْ شئت نصبته علي نصبه ، فهل في معد فوق ذلك مرفداً

كأنه قال : لا أحد كزيد رجلا ، وحمل الرجل على زيد ، كما حمل المرفد علي ذلك وإنّ شئت نصبته علي ما نصبت عليه ، لا مال له قليلا ولا كثيراً »

أنواع اسم «لا»

لاسم «لا» ثلاثة أنواع:

الأول: مفرد : والمراد به هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، ولوكان مثنى أو مجموعاً ، وحكمه : وجوب بنائه على الفتح فيبنى على الفتح إنْ كان مفرداً أو جمع تكسير أو اسم جمع ، نحو : لا منافق محمود ، ولا عقلاء متسرعون ، لا رهط للإرهاب .

ربني على الياء نيابة عن الفتحة إنْ كان مثنى أو جمع مذكر سالماً ، نحو : لا مخلصين متباعدان ، ولا حاسدين مجتمعون ، قال الشاعر :

تَعزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلَكِن لِوُرَّادِ المنونِ تَتَابعُ[1]

وقال الآخر :

يُحْشَرُ النَّاس لاَ بَنِينَ وَلاَ ... آباءُ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُئونُ[2]

(١) لم أعثر على نسبة والبيت من بحر الطويل وهو فى : الاشموتى ٧/٢ والتصريح ٢٣٩/١ وتخليص الشواهد صـ ٣٠٦ شرح الألفية لابن الناظم صـ١٧٦ الهمع ١٤٦/١وشذور الذهب صـ٨٤ .

(٢) لم أعثر له على نسبة والبيت من بحر الخفيف وهو فى : الاشموتى ٧/٢ والتصريح ٢٣٩/١ والهمع ١٤٦/١ وشرح الألفية لابن المناظم صـ١٧٦ .

خلافاً للمبرد قال: إنهما معربان ، لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهه الحرف قلنا: لو صَحّ هذا لأعرب «يازيدان ، ويازيدون» ولا قائل به: وفى جمع المؤنث السالم خلاف ، فيبنى على الكسر ، ويجوز أيضا بناؤه على الفتح، وزوجبه ابن عصفور، قال ابن هشام، كان الظاهر وجوب الكسر، ولكن الأرجح الفتح للتركيب، وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

إنّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدُعَوَا قبهُ ... فِيه نَلَدّ وَلاَ لَذّاتَ لِلشّيبِ[1]

وقول الآخر :

لاَ سَابِغَاتَ وَلاَ جَأْوَاءَ بَاسلَةٌ ... تقِى المَنُون لدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ [2]

وقال المازنى والفارسى[3] ، ينبغى أنْ يفتح فيقال : لا ورقات لك لأن الحركة فى حال الإعراب كانت للورقات نفسها وهى الآن لمجموع المركب «لا» والاسم المنفى وحركة التركيب الفتح ، أما ابن مالك فقد جعل الفتح أولى ، وليس بلازم .

والصحيح جواز الفتح والكسر، لأنّ ورود الوجهين الكسر والفتح - عن العرب يبطل تعيين أحدهما .

---

(١) قائله : سلامة بن جندل السعدى والبيت من البسيط وهو فى : الاشموتى ٨/٢ والتصريح ٢٣٨/١ والهمع ١٤٦/١ وشرح المفصل ٢٢٦/٢ .

(٢) قائله مجهول والبيت من بحر البسيط وهو فى الاشموتى ٩/٢ والهمع ١٤٦/١، وشرح ابن الناظم صـ ١٨٧ ، شرح التحفة الوردية صـ ٥٣ .

(٣) انظر : التصريح ٢٣٩/١، والاشموتى ٨/٢، وتخليص الشواهد صـ٣٠٥ والنكت الحسان لأبى حيان صـ١٠٨، ١٠٩ .

فإن قيل : ما علة بناء اسم «لا» إذا كان مفرداً نكرة؟[1]

والجواب : إنما بنى اسم «لا» إذا كان مفرداً نكرة لتضمنه معنى «من» كما بنى خمسة عشر لتضمنه معنى حرف العطف ، وبنى على الحركة لأن له حاله تمكن قبل البناء فميز بالحركة عما بنى من الأسماء ، ولم يكن له حاله تمكن ك «من» و «كم» وخص بالفتحة لأنها أخف الحركات [2].

قال ابن الحاجب [3]«إذا كان مفرداً - يقصد اسم «لا» - تضمن معنى الحروف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف أنّ قولهم : لا رجل فى الدار «أبلغ فى النفى من » لا رجل فى الدار ، وليس رجل فى الدار : ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك إلاّ بحرف مؤكد والحرف الذى يؤكد به النفى «من» فوجب تقديرها» .

الثانى : مضاف نحو : لاَ صَاحِبَ خُلقٍ مَذْمُومٍ، ولا أَنْصَارَ رَأْيٍ مُخْتَلِفُونَ .

الثالث : شبيهة بالمضاف، وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه، وهذا الشئ المتصل به إمّا أن يكون مرفوعاً باسم «لا» نحو : لا مرتفعا شَأْنُ خَامِلٍ، ولا محباً ذِكْرُ فاسق، وإمّا منصوباً به نحو «لا داعياً ضائع» و «لا متعهداً أموره مقصر »، ويلحق بهذا النوع ما يلى:

أ - الأسماء المعطوف عليها وليست علماً نحو : لا سبعة وعشرين غائبون .

---

(١) شرح المفصل ١٠٥/١، ١٠٦ بتصرف .

(٢) الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٣٠٥/٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، وشرح الكافية ٢٥٦/١ .

(٣) شرح المفصل ١٠٠/٢ بتصرف .

ب - تمييز العقود نحو : «لا عشرين رَجُلاً متكاسلون .

وإمّا جار ،مجرور متعلقين به نحو، لا متأخرا عن عمله محمود، وإذا كانت النكرة بعد، «لا» مضافة أو شبيهة بالمضاف تبين النصب فظهر الإعراب ، من قبل أنّ الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو «لا غلام رجل في الدار» لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد وذلك مجحف معدوم[1].

وقال ابن الأنبارى[2]:«لم يجز أنْ تبنى مع المضاف لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد، فلو بنيا مع «لا» لكان يؤدى إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحد وهذا لا نظير له في كلامهم، والشبه للمضاف في امتناعه من التركيب، حكمه حكم المضاف» فاسم «لا» إذا كان مضافاً فهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة غير المنونة، أمّا إذا كان شبيهاً للمضاف فعلامة نصبه الفتحة المنونة .

هل «لا» هى التى نصبت الاسم ورفعت الخبر؟

ذهب البصريون إلى أنّ «لا» هى التى تعمل فى الاسم بعدما فتنصبه بغير تنوين قال إمامهم سيبويه،[3] و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب «إنّ» لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر، وذلك لأنّها تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى

(١) شرح المفصل ٢/ ١٠٠ بتصرف . (٢) أسرار العربية ص٢٥١ .
(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٤ .

مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و«لا» وما تعمل فيه فى موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ف «لا» لا تعمل إلاّ فى نكرة كما أنّ «رب» لا تعمل إلاّ فى نكرة، وكما أنّ «كم» لا تعمل فى الخبر والاستفهام إلاّ فى نكرة لأنّك لا تذكر بعد «لا» إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما تذكر ذلك بعد رب» أهـ.

قوله «لا» وما تعمل فيه فى موضع ابتداء عبارة يبين فيها عن رأى البصريين فيما عملت فيه «لا» إذا كان اسمها مفرداً نكرة وهو أنّها عملت فى الأسم أمّا خبرها فمرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[1] أى مرفوع بالمبتدأ على الأصح ولم تعمل «لا» إلاّ فى الاسم أما الأخفش فيرى إنّها هى التى رفعت الخبر أيضاً واختاره ابن مالك وقال : إنّه الأصح أمّا عند عدم التركيب أى إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهى العاملة فى الاسم والخبر .

وقال ابن يعيش :[2] «واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا فى رفع خبر «لا» فذهب بعضهم إلى أنّها لا تعمل فى الخبر لضعفها عن العمل فى شيئين بخلاف «إنّ» فإنها مشبهة بالفعل، فنصبت ورفعت كالفعل و«لا» هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه «إنّ» المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو :«أنْ ولنْ» وهى لا ترفع شيئا كذلك هذه

---

(١) الكتاب ٢٧٩/٢ .   (٢) شرح المفصل ١٠٦/١، ١٠٧ .

وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أنَّ «لا» هذه ترفع الخبر، وذلك لأنَّها داخلة على المبتدأ والخبر فهى تقتضيهما جميعا وماإقتضى شيئين وعمل فى أحدهما عمل فى الآخر وليس كذلك نواصب الأفعال لأنَّها لا تقتضى إلا شيئا واحدا، وهو المختار، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ماكان وهى قاعدتهم فى إنَّ «وإخواتها» أهـ .

وكان ثعلب من الكوفيين[1] يذهب إلى أنَّ المنصوب ب «لا» على تقدير فعل ففى نحو «لارجل فى الدار» التقدير: لا أرى رجلا، وحذف الناصب كثير.

وقال الكسائى[2] لما كان المبتدأ النكرة يَستَحق تقديم ظرف عليه وقد فُقد هنا أريد المخالفة بينهما فنصب الاسم لأنَّ النصب أوسع أبواب الإعراب فكأنه نصب على المخالفة.

ويمكن الرد على ثعلب بأنَّ لو صَحَّ ماذهبت إليه ما كنا فى حاجة إلى وجود خبر بعده وكيف يُحذف تنوينه بلا سبب، وكيف يتبع المفرد فى الصفة والتأكيد بالرفع أمّا ما ذهب إليه الكسائى فقائم على ما يُسَمّى عندهم بالمخالفة، والمخالفة عامل معنوى فلا يُسنَد العمل إليه مع وجود «لا» وهى عامل لفظى أقوى.

وللزجاج[3] رأى آخر أدعى فيه أنَّها رفعت الاسم فقط ولا تنصب خبرا

---

(١) جواهر الأدب ص١١٤، والهمع ١/١٤٤، ١٤٥.

(٢) السابقان.

(٣) جواهر الأدب: ص١١٥.

وتكون هى واسمها فى موضع ابتداء ومابعدها خبره، ورأيه فى غاية التهافت فلا يأبه به ولا يلتفت إليه ولا يعول عليه.

وعندى - أن «لا» إذا كان إسمها مفردا نكرة نصبته من غير تنوين أى بنى معها على الفتح أو ماينوب عنه لتضمنه معنى «مِنْ» وهى واسمها فى موضع ابتداء أما الخبر فمرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها.

أما إذا كان إسمها غير مركب بأن كان مضافا أو مشبها به كانت عاملة فى الإسم النصب وفى الخبر الرفع.. وهذا خلاصة مذهب البصريين وهو ما نعول عليه.

حكم «لا» إذا كررت

إذا عطفت النكرة المفردة على اسم «لا» وكررت «لا» نحو «لاحول ولا قوة إلا بالله» جاز لك خمسة أوجه من الإعراب:

الأول: فتح الأول والثانى ووجه فتحهما أنَّ تجعل «لا» فى الموضعين نافية للجنس فتبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن أختها قال الرضى «ويجوز على مذهب سيبويه أن تُقَدّر بَعْدَهما خبرا لهما معا أى لا حول ولا قوة لنا أى: موجودان لنا. لأنَّ «لا» مع اسمها فى موضع رفع على الإبتداء، و «لا قوة» فى محل رفع معطوف على المبتدأ (لاحول) فالمقدر خبر عن مجموعهما فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز عنده أيضا أن يُقَدّر لكل واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين.

أما على رأى القائلين بأنَّ «لا» المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما

عملت فيه «لا» الناصبة إسمها، فيجوز أنْ يُقَدَّر لهما معا خبر واحد، وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية، وإن كانتا عاملتين إلا أنَّهُمَا متماثلان فيجوز أن يعملا فى إسم واحد عملا واحدا لأنهما شيء واحد، ويجوز أيضا على رأى هؤلاء أن يُقَدَّر لكل منهما خبر على حدته[1].

الثانى: رفعهما : كقوله.

وَمَا صَرَمْتُكِ حَتَّى قُلْت معلنة .: لا نَاقَةٌ لى فى هَذا ولا جمل[2]

ووجه رفعهما أنْ تجعل «لا» فى الموضعين ملغاة لتكرارها فما بعدها مرفوع بالابتداء، أو تجعل «لا» فيهما عاملة عمل «ليس» فيكون ما بعدهما مرفوعا بهما، وعلى اعتبار أنَّ «لا» فى الموضعين ملغاة يجوز تقدير خبر لكل من الإسمين ويجوز أن تجعل «لنا» فى قولك: لا حول ولا قوة لنا إلاَّ بالله» خبرا عن الإسمين، وإن قدرت «لا» الثانية تكرارا للأولى أى: زائدة لَمْ يثبت لها عمل أصلا، وما بعدها معطوف، فإن قدرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل «ليس» والثانية مهملة ف «لنا» خبر عن «لا» العاملة، ومن ثم يكون خبر المبتدأ محذوفا أو «لنا» خبر عن المبتدأ، وخبر «لا» العاملة محذوف، فيجب خبران، ولا يصح جعل «لنا» خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران:

---

(1) انظر: حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٩، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢٦٠.

(2) قائله: الراعى عبيد بن حصين، والبيت من بحر البسيط ويروى «وما هجرتك» وهو فى الأشمونى ٢/ ١١، وشرح التحفة الوردية ص٥٧، والكتاب ٢/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ١١١ والتصريح ١/ ٢٤١.

أ- كون الخبر الواحد مرفوعاً منصوباً.

ب- توارد عاملين على معمول واحد.

وعلى إعتبار أنّ «لا» فى الموضعين عاملة عمل «ليس» فيجوز أنْ يُقَدر لكل من «لا» الأولى والثانية خبر، ويجوز أنْ يُقَدر لهما خبر واحد لأنهما عاملان متماثلان[1].

الثالث: فتح الأول ونصب الثاني: كقوله

لانسب اليوم ولا خُلّةً .. اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[2]

ووجه، فتح الأول ونصب الثانى أنْ تجعل «لا» الأولى نافية للجنس عاملة عمل «إنَّ» و «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، ومابَعْدَها منصوب منون معطوف على محل اسم «لا» ومِنْ ثَمّ فيجب عند سيبويه أنْ يُقَدَّر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين، ويمتنع عنده أنْ يُقَدر لهما خبر واحد لأنَّ الخبر بعد «لا» الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا قبل دخول «لا» والخبر بعد الثانية مرفوع ب «لا» الأولى ، لأنَّ الأولى ناصبة لما بَعْدَ «لا» الثانية، و «لا» الناصة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز. وأمَّا عند غيره فَيُقَدَّر لهما خبر واحد لأنَّ العامل واحد وهو «لا» الأولى.

---

(١) انظر: شرح التحفة الوردية ص٥٧ .٥٨، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١١.

(٢) قائله: أبو عامر بن حارثة السلمى، من قصيدة قافية فصحته (على الراتق) والبيت من بحر السريع، وهو فى: الكتا ٢/ ٢٨٥ منسوبا لأنس ن العباس، وشرح المفصل ٢/ ١٠١ والإيضاح شرح المفصل ١/ ٣٨٤ الأشمونى ٢/ ٩، والتصريح ١/ ٢٤١.

قال الشيخ الصبان[1]«وفيه عندى نظر: أمَّا أولاً فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم و «لا» الثانية زائدة أنّ العطف من عطف المفردات، والكلام جملة واحدة، والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول «لا» عند سيبويه و «لا» الأولى عند غيره، وأمَّا ثانيا: فلأنَّه يبعد رفع مابعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها مابَعْدَها، وتعليل ذلك : بأن الأولى ناصبة للإسم بعد الثانية أى: لفظا فتكون عاملة فى الخبر بَعْدَ الثانية، يَرُدُّه إناطة عمل «لا» فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه و «لا» فى مبحثنا مركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا، مع أنَّ المتبادر من الناصبة الناصبة لأسمها بأنّ كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على إسمها».

وهذا الوجه هو أضعف الوجوه ، لأنَّ نصب الاسم مع وجود «لا» ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين، حتّى خَصَّه يونس وجماعة من النحويين الضرورة[2].

أما الزمخشرى فجعله منصوبا على إضمار فعل[3]، أى : لا حول ولا أرى قوة وهو عند غيره على تقدير «لا» زائدة مؤكدة وأنَّ الإسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم «لا» الأولى عند ابن مالك، وعند غيره

(١) حاشية الصبان ١١/٢.
(٢، ٣) انظر: شرح المفصل ١٠١/٢.

على لفظ اسم «لا»، لأنه لما اطرد فى «لا» بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية.

الرابع : فتح الأول ورفع الثانى : كقوله:

بِأَىِّ بلاءٍ يا نُمَيْرَ بْن عامر ... وأنتم ذُنَابى لا يَدَيْنِ ولا صَدْرُ[1]

وقول الآخر:

هَذَا لعَمْرُكُم الصَّغَارُ بعَيْنِه ... لاَ أُمَّ لِى إِنْ كَانَ ذَاك ولاَ أَبُ[2]

ووجه فتح الأول ورفع الثانى: أنْ تجعل «لا» الأولى نافية للجنس عاملة عمل «إنَّ» و «لا» الثانية زائدة مؤكدة لمعنى النفى المستفاد من الأولى، وما بَعْدَه معطوف على محل إسم «لا» الأولى قبل دخولها، ومن ثم يجوز عند سيبويه أن يُقَدَّر لهما معا خبر واحد، لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه، أمَّا عند غيره فلا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع «لا» والمبتدأ فى رفع الخبر الواحد، ويجوز أنْ تجعل «لا» الثانية ملغاة عن العمل فى الإسم، والفرق ين الملغاة والزائدة: أنَّ الزائدة يستغنى الكلام عنها، بخلاف الملغاة[3]، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدأ

---

(1) قائله جرير، والبيت من حر الطويل وهو فى التصريح ١٤١/١.

(2) لشاعر جاهلى فقيل: لرجل من نى مزجج وقيل: لهنى بن أحمر الكنانى، وقيل: لضمرة ن ضمرة وقيل: لزرافة الباهلى. والبيت من بحر الكامل وهو فى : الكتاب ٢٩٢/٢، والمقتضب للمرد ٣٧١/٤، وشرح المفصل ١١٠/٢، والأشمونى ٩/٢، والتصريح ٢٤١/١، والهمع ١٤٤/٢، وشرح التحفة الوردية ص٥٦ والمغنى ٥٩٣/٢.

(3) فالملغاة هى التى لها عمل أصالة لكن أهملت. حاشية الصان ١٠/٢.

متقدم فيكون العطف من عطف الجمل، ويجب على هذا أن يُقدّر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما «لا» والمبتدأ عند سيبويه والمبتدأ الأول والمبتدأ الثانى المستقل على معمول واحد هو الخبر.

ويجوز أن تجعل «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» وعليه يُقَدّ لكل من «لا» الأولى و «لا» الثانية خبر على حياله، ويكون العطف من عطف الجمل، ولا يجوز أنْ يكون المقدر واحد خبراً عنهما، لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا.

الخامس: رفع الأول وفتح الثانى كقوله:

فلا لغْوٌ ولاَ تأثِيمَ فِيهَا .. ومَا فَاهُوا بِهِ أبداً مُقِيمُ(١)

ووجه الرفع فى الأول، والفتح فى الثانى أنّ «لا» الأولى ملغاة أو عاملة عمل «ليس» و «لا» الثانية نافية للجنس عاملة عمل «إن».

وعليه يتعين خبران عند الجميع، سواء عملت «لا» الأولى عمل ليس

---

(١) قائله أمية من أبى الصلت، والبيت من الوافر وهذا البيت شطره عجز بيت ثانى والترتيب كما فى القصيدة على مايلى:

وحور لايرون الشمس فيها .. على صور الدمى فيها سهوم

نواعم فى الآرائك قاصرات .. فهن عقائل وهم قروم

إلى أن قال:

فلا لغو ولا تأثيم فيها .. ولا حين ولا فيها مليم

وفيها لحم ساهرة وبحر .. وما فاهوا به لهم مقيم

أنظر: الديوان ص٥٤، وشرح الكافية الشافية ٥٢٥/١، والأشمونى ١١/٢ والتصريح ٢٤١/١ واللسان [أثم] وشرح التحفة الوردية ص٥٨.

أم أهملت لئلا يتوارد عاملان على الخبر، ولِئلاَّ يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً منصوبا إن عملت «لا» الأولى عمل ليس.

تنبيـــه:

إذا تكررت «لا» مع العطف، وكان الإسم الأول (المعطوف عليه) منصوبا بأن كان مضاا أو شبيها بالمضاف جاز في المعطوف إنْ كان مفرداً نحو «لا غلام رَجُلٍ ولا أمرأة» ثلاثة أوجه الفتح، والنصب، والرفع.(١)

أما الفتح فعلى على اعتبار «لا» الثانية نافية للجنس عاملة عمل «إن» وأمَّا النصب فعلى اعتبار «لا» الثانية زائدة للتوكيد بين العاطف والمعطوف ويكون الاسم بَعْدَها معطوفا على اسم «لا» الأولى المنصوب (عطف مفردات).

وأمَّا الرفع فعلى اعتبار «لا» الثانية نافية للوحدة عاملة عمل «ليس» والإسم بعدها اسمها، أو على اعتبارها مهملة والإسم مبتدأ.

ويقال ما الأوجه الجائزة لو كان اسم «لا» الثانية كالأول بأنْ كان مضافا أو شبيها بالمضاف نحو «لا قائل زور ولا فاعل مُنْكَرٍ عندنا» قلنا يجوز في اسم «لا» الثانية وجهان، النصب والرفع ولا يجوز الفتح (البناء).

أما النصب فعلى اعتبارين:

الأول: على اعتبار «لا» نافية للجنس عاملة عمل «إنَّ» والإسم

---

(١) أنظر الأشموني ١٢/٢.

بعدها منصوب بها إسما لها وخبرها محذوف، أو هو المذكور، وخبر الأولى محذوف، والجملة الإسمية الثانية معطوفة على الأولى فى الحالتين.

الثانى: على اعتبار «لا» الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف توكيدا للنفى والاسم بَعْدَ لا الثانية معطوف على إسم «لا» الأولى المنصوب، والظرف «عندنا» خبر عنهما (والعطف عطف مفردات لأنَّ كُلا من العاطف والمعطوف ليسا جملة.

أمّا الرفع فعلى اعتبارين أيضا:

الأول : على اعتبار «لا» مهملة وما بعدها مبتدأ.

الثاني : على اعتبار «لا» عاملة عمل «ليس» والمرفوع اسمها، والخبر فى الحالتين محذوف، أو هو المذكور، والجملة الإسمية الثانية معطوفة على الجملة الاسمية الأولى، وعلى اعتبار المذكور خبرا لأحدهما يكون الخبر الأخر محذوفا. وإنما لم يجز الفتح (البناء) لأنَّ البناء على الفتح خاص باسم «لا» إذا كان مفردا وإنما لم يجز فى اسم «لا» إذا كان مضافا أو شبيهها بالمضاف البناء لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فلو بُنِيَا مع «لا» لكان يؤدى إلى أنْ تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحد وهذا لا نظير له فى كلامهم والمشبه بالمضاف فى إمتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف.[1]

فإن قيل: فما الحكم لو كان الاسم بعد «لا» الأولى مفردا، وبعد الثانية (المكررة) مضافا أو شبيها بالمضاف؟

---

(١) أسرار العربية لابن الأنبارى ص٢٥٦.

قلنا: إن كان الإسم بَعْدَ الأولى مفردا مبنيا وبعد المكررة مضافا أو شبيها به: جاز فى الاسم بعد المكررة وجهان النصب والرفع.

أما النصب فعلى اعتبارين:

الأول: أن تكون «لا» الثانية زائدة لتوكيد النفى والاسم بعدها معطوفا على محل اسم «لا» الأولى فهو فى محل نصب.

الثانى: أو أنّ «لا» المكررة نافية للجنس عاملة إنّ والاسم بعدها إسمها منصوب بها.

أما الرفع فعلى اعتبارين أيضا:

الأول: أن تكون «لا» الثانية مهملة لا عمل لها والمرفوع بَعْدَها مبتدأ.

الثانى: أو أن «لا» المكررة نافية للوحدة عاملة عمل «ليس» والاسم بعدها مرفوع بها.

فائـــدة:

هذه الأوجه السابق ذكرهاجائزة فى المعطوف شريطة أن يكون صالحاً لعمل «لا» فإنْ لم يكن صالحاً نحو «لارجل فيها ولا خالد، ولا غلام رَجُل فيها ولا عمرو» تعين رفعه إمّا بالإبتداء ، وإمّا بالعطف على محل «لا» مع إسمها، ولا يجوز أن يكون الإسم بعدها مرفوعا بها حملا لها على «ليس» لأن العاملة عمل «ليس» تختص أيضا بالنكرات[1]، خلافا لابن جنى وابن الشجرى على ماسيأتى.

(١) الأشمونى ومعه حاشية الصبان ١٢/٢.

حكم الاسم المعطوف إذا لم تكرر «لا»

إذا عطفت على «لا» النافية للجنس مع عدم تكرارها نحو «لارَجُل وأمرأة فى البيت، ولا منافق وفاسق بيننا» جاز فى المعطوف وجهان: النصب والرفع[1]

أمّا النصب فعلى اعتار أنّ مابَعْدَ الواو معطوف على محل اسم «لا» المبنى إذ هو مبنى لفظا منصوب محلاً. فالعطف عليه باعتبار محله لا لفظه ومن ثم تقول «لا رَجُلَ وإمرأةً» بالنصب منونا.

وأما الرفع، فعلى إعتبار أنّ ما بعد الواو معطوف على محل «لا» واسمها فهما فى محل رفع مبتدأ.

ويجوز لنا أن نقول: إنّه معطوف على محل اسم «لا» وحده لأنّه قبل دُخُولها كان مرفوعا بالإبتداء.

وإنّما لم يَجُز فى المعطوف البناء على الفتح لأنّ البناء لا يُراعى فى التوابع خلافا للأخفش فقد حكى عن العرب: لارجل وامرأة» بالفتح، فقيل شاذ وقيل: إنّ الأصل «لارجل ولا امرأة» فحذفت «لا» وأبقى البناء على حاله على نية «لا» كما قالوا: ماكُلّ سمراء تمرة ولا بيضاء شحمة «على نية «كُلّ»[2].

(١) انظر الأشمونى ١٣/٢، التصريح ٢٤٣/١.
(٢) التصريح ١٤٣/١.

وعلى الوجه الأول (النصب) جاء قول الشاعر:

فلا أب وابْنا مِثْلَ مَروان وابْنِه ... إذا هُوَ بالمجْدِ إرْتَدَى وتَأَزّرا[1]

والوجهان السابق ذكرهما صالحان فى معطوف يصلح لعمل «لا» فإنْ لم يصلح بأنْ كان معرفة تعين رفعه نحو: لا غُلَامَ وهند فى الدار.

حكم تابع اسم «لا»

التوابع أربعة: نَعْتٌ وتوكيد وعطف وبدل[2]، ولسنا بصدد الحديث عنها حديثا مفصلا وإنما الذى يعنينا من أمرها هاهنا حكمها لو وقعت بعد اسم لا المبنى أو المنصوب.

أولا: حكم نعت اسم «لا»

إذا كان التابع نعتا ومنعوته (اسم لا) مفردا جاز لك فى الصفة ثلاثة أوجه[3]

الأول: الفتح «بناء» على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول «لا» كتركيب خمسة عشر وغيرها من الأسماء المركبة من كلمتين صارتا بمنزلة التركيب كلمة واحدة، وبنيت على فتح الجزأين بسبب التركيب نحو: لا

---

(١) نسب للفرزدق وليس فى ديوانه، والبيت من الطويل وهو فى الكتاب ٢/ ٢٨٥ والمقتضب ٤/٣٧٢ وشرح المفصل ٢/١٠١، والأشمونى ٢/١٣، والتصريح ١/٢٤٣ والهمع ٢/١٤٣.

(٢) وقيل خمسة على جعل عطف النسق بابا وحده وعطف البيان كذلك وقيل ستة على جعل التأكيد اللفظى بابا وحده والتأكيد المعنوى كذلك. شذور الذهب لابن هشام ص٤٢٨

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٨٨ ،٢٨٩، الأشمونى ٢/١٣، التصريح ٢/٢٤٣.

سيارة مُسْرِعة مأمونة، ولا رَجُلَ منافق محبوبٌ، ولا طالب مهمل ناجح.

ولا يجوز أن يكون بناء النعت هنا تبعا لبناء اسم «لا» لأنَّ البناء لايراعى فى التوابع.

واعلم: أن وجود نَعْتٍ لاسم «لا» المفرد لايخرج الإسم عن حالة الإفراد لأنَّه لا عمل له فى النعت.

الثانى: النصب مراعاة لمحل اسم «لا» فهو فى محل نصب فنقول: لاسيارةً مسرعةً مأمونةً، ولا رَجُل منافقاً محبوبٌ، ولا طالبَ مهملاً ناجحٌ.

الثالث: الرفع: مراعاة لمحل «لا» اسمها (المنعوت) فهما معاً فى محل رفع مبتدأ أو مراعاة لمحل اسمها وحده قبل دخول لا فأصله مبتدأ مرفوع، والنعت مرفوع على كلا الإعتبارين.

وهذه الأوجه جائزة مالم يُفْصَل بين النعت ومنعوته فإن فُصِل بينهما جاز النصب والرفع[1] نحو: لا رجل فيها ظريفاً أو ظريفٌ، وامتنع البناء لأنَّه سيؤدى إلى قيام التركيب بين أكثر من كلمتين، وهذا لا يجوز، وكذلك إذا كان النعت غير مفرد نحو «لا رَجُلَ صاحب بِرٍ فيها» أو كان المنعوت غير مفرد نحو «لا طالب مالٍ قانعاً أو قانع فيها» امتنع البناء وجاز النصب والرفع على الإعتبار الذى بَيَّنّاه سابقا.

قال سيبويه[2] هذا باب لايكون الوصف فيه إلاّ منونا وذلك قولك: لاَ

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٨٩، ٢٩٠، والأشمونى ٢/١٣، والتصريح ٢/٢٤٣.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩.

رَجُلَ اليوم ظريفاً، ولا رَجُلَ فيها عاقلا» إذا جعلت فيها خبراً أو لغواً، ولا رَجُلَ فيك راغباً، من قبل أنّه لايجوز لك أنْ تجعل الإسم والصفة بمنزلة إسم واحد وقد فصلت بينهما، كما لا يجوز لك أنْ تفصل بين عشر وخمسة فى خمسة عشر».

قوله « ولا رَجُلَ فيها عاقلاً، إذا جعلت فيها خبراً أو لغواً» فيه دليل على أنّه لو أعرب فيها صفة تعين فى الثانى أن يكون منونا ليس غير فيكون نظير قولك لا غلام فاهما مؤدباً لك. فأنت مخير فى الوصف الأول إنْ شئت نصبت وإنْ شئت فتحت، ولا يكون الوصف الثانى إلا منونا من قبل أنّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد.[1]

ويفهم من نص سيبويه أنه لو فصل هاهنا بين النعت ومنعوته لم يَجُز إلا النصب على محل اسم «لا» وسبق أنْ ذكرنا أنّ الرفع جائز أيضا على محل لا مع إسمها وهو الصواب.

وقال:[2]«ومِمّا لا يكون الوصف فيه إلا مُنَوّنا قوله «لا ماء سماءٍ لك بارداً، ولا مِثْله عاقلا» من قبل أنّ المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر ..» وسبق أن ذكرت لك أنّ المنعوت إذا كان غير مفرد جاز فى النعت النصب والرفع، ولم يَجُز البناء للطول.

فائدة : إذا قلت: لا ماءَ ماءً بارداً عندنا جاز لك فى «ماء» الثانى

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٩.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٠.

الأوجه الثلاثة الفتح على أنّه مركب مع الأول قبل دخول «لا» كتركيب خمسة عشر، والنصب على محل إسم «لا» والرفع على موضع «لا» مع إسمها فهما معاً فى موضع رفع بالإبتداء، أما «باردا» فلا يكون إلا مُنَوّناً (منصوبا) لأنّه وصف ثانٍ قال سيبويه[1] وإنْ كررت الإسم فصار وصفا فأنت فيه الخيار إن شئت نَوّنْت وإنْ شئت لم تنوّن وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ بارداً. فقد نَصّ على الفتح (البناء) والنصب فى الثانى ولم ينص على الرفع وإن كان جائزا على مابينت لك[2].

حكم التابع إذا كان بدلا:

أمّا إذا كان التابع بدلا صالحاً لعمل «لا» وهو المنكر فحكمه حكم النعت المفصول والعطف بدون تكرار «لا» يجوز فيه وجهان النصب والرفع فتقول:

لا أحَد رجل وإمرأة فيها بنصب رجل وإمرأة ورفعهما، ولا يجوز الفتح فى المعطوف والبدل ، لوجود الفاصل فى العطف بحرفه، وفى البدل بعامله لأنّ البدل على نية تكرار العامل «لا» فيقع فاصل بين المبدل والمبدل منه، وأجاز بعضهم بناءً على أنّ هذا الفاصل وهو «لا» يقتضى الفتح[3]

فإن كان البدل غير صالح لعمل «لا» بأنْ كان معرفة تَعَيَّن رفعه نحو: لا أحَدَ خالدٌ وعصام فيها، وما قيل فى البدل يُقال فى عطف البيان.

---

(1) الكتاب ٢/٢٨٩.

(2) التصريح ١/٢٤٣.

(3) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/١٤ والتصريح ١/٢٤٤.

فإن قيل عَلَامَ رفعت «خالدٌ» هنا؟

قلنا: على محل «لا» مع اسمها فهما معاً فى موضع مبتدأ.

حكم التابع إذا كان توكيداً:

أمّا إذا كان التابع توكيدا فهو إمَّا لفظى وإما معنوى، فإن كان لفظيا فالأحسن فيه أن يَجْرِى على لفظ المُؤكَّد بأن يكون خِلْواً من التنوين[1] نحو لاَرَجُلَ رَجُلَ فيها، ويجوز رفعه أو نصبه على ماسبق.

أمّا إن كانَ مَعْنَوِيا فممتنع هاهنا على رأى القائلين: إنّه لا يتبع نكرة، لأنَّ ألفاظه معارف، وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان: وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل «لا» فى معرفة[2].

---

(١) حاشية الصبان ١٤/٢.

(٢) حاشية الصبان ١٤/٢.

حكم دخول همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس :

إذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس صار الأسلوب إنشائياً وأفادت أغراضاً هي :

الأول : أنْ تكون الهمزة للاستفهام الصريح عن النفى الخالص دون إرادة تقرير أو إنكار ، وهذا النوع مع قلته واقع فى كلام العرب خلافاً للشلوبين فقد ادّعى أنّه غير واقع راداً على الجزولى إجازته إياه ، والصحيح وروده فى كلام العرب وإن كان قليلاً كقولهم فى المثل : أفَلا قِماص بالعَير ، وكقول الشاعر :

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذا أُلاَقِى فِى الَّذِى لاَقَاهُ أَمْثَالِى(1)

الثانى : أنْ تكون الهمزة للاستفهام مقصوداً به التوبيخ والانكار كقول الشاعر :

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلاَّ تَجَشُّؤُكُم حول التنانير (2)

---

(1) قائله : قيس بن الملوح ، وذكر فى موضع سَلْمَى لَيْلَى ، والبيت من البحر البسيط وهو فى المغنى ٦٩/١٥/١ ، وشرح شواهده للسيوطى ٤٢/١ وتخليص الشواهد ص٣٢٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣ والأشمونى ١٥/٢ والتصريح ٢٤٤/١ والهمع ١٤٧/١ .

(2) قائله حسان والبيت من بحر الطويل ، وهو فى ديوانه ص٢١٥ ، والكتاب ٣٠٦/٢ ، والأشمونى ١٤/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧٣ والمغنى ١٠٠/١ وتخليص الشواهد ص ٣١٩ والهمع ١٤٧/١

وقول الآخر :

أَلا ارعواءَ لمن ولّتَ شبيبته ، ، ، وآذَنَتْ بمشيب بَعْده هَرَمُ [1]

وتُعْطى «لا» مع همزة الاستفهام فى هذين المعنيين ما تستحقه من أحكام قَبْلَ دخول همزة الاستفهام ، كالاعمال عمل إنَّ ، وجواز إلغائها إذا تكررت ، وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار «لا» ، وجواز الفتح والرفع والنصب ، فى النعت والمعطوف بعد «لا» الثانية على ما سبق بيانه .

الثالث : أن تكون الهمزة للاستفهام مقصوداً به التمنى وهو كثير فى كلام العرب كقول الشاعر :

أَلاَ عُمْرَ ولّىَ مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأبَ ما أثأت يَدُ الغفلات [2]

واختلف فى «ألا» هذه فى رفعها الخبر ، ومراعاة محلها مع اسمها ، والغائها .

فعند سيبويه والخليل أنَّ «ألا» هذه مُلاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى بمنزلة «أتمنى» فلا خبر لها ، كما أنَّ «أتمنى» لا خبر له ، وبمنزلة

(١) مجهول القائل والبيت من البسيط وهو فى المغنى ٦٨/١ وشرح شواهده للسيوطى ٢١٢/١ والأشمونى ١٤/٢ ، والتصريح ٢٤٥/١ وتخليص الشواهد ص ٣١٩ وشرح ابن الناظم ص ٧٣ والهمع ١٤٧/١ .

(٢) مجهول القائل والبيت من بحر الطويل ، وهو فى المغنى ٦٩/١ ، وشرح شواهده للسيوطى ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناظم ٧٣ ، والأشمونى ١٥/٢ ، والتصريح ٢٤٥/١ ، والهمع ١٤٧/١ .

«ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذ تكررت ، كما أنّ «ليت» كذلك فهى لا تركب مع اسمهاولا تكرر فتلغى ، فـ «ألا» عندهما عاملة فى الاسم خاصة ، فيبنى إن كان مفرداً ، ويَعرب نصباً إن كان مضافاً أو شبيهاً به ، قال سيبويه [1]: واعلم أنّ «لا» إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنى عملت فيما بعدها فنصبته ولا يحسن لها أن تعمل فى هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر ، وتسقط النون والتنوين فى التمنى كما سقط فى الخبر ، فمن ذلك ألا غلام لى وألا ماءَ بارداً ، ومن قال : لا ماءَ باردَ ، قال : ألاَ ماءَ باردَ . . . ثم قال [2]: ولا يكون الرفع فى هذا الموضع ، لأنه ليس جواب لقوله : إذا عندك أم ذا ؟ وليس فى ذا الموضع معنى ليس وتقول : ألا ماء وعسلاً باردٌ حلواً ، لا يكون فى الصفة إلا التنوين ، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء ، والحلاوة للعسل ، ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل فى ألا غلام أفضل منك إلا النصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمنى وصار مستغنياً عن الخبز كاستغناء اللهم غلاماً ومعناه : اللهم هب لى غلاماً ووافقهما الجزمى وحالفهما المبرد والمازنى فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر فى اللفظ أو فى التقدير وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله ، ولا تظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين من جهة اللفظ بل من جهة المعنى إذ التمني واقع على اسم «لا» على مذهب سيبويه والخليل ، وواقع على الخبر على مذهب المبرد والمازنى ،

(1) الكتاب ٢ / ٣٠٧ (2) الكتاب ٢ / ٣٠٩ .

واستدل المبرد والمازنى على مذهبهما بالبيت السابق ، ووجه الدلالة منه أن «مستطاع» إما خبر لـ «ألا» أو صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا نصب ، ورجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل ورد بأنه لا دليل لهما فى البيت المستدل به إذ لا يتعين كون «مستطاعاً» خبراً لـ «ألا» أو صفة لاسمها و «رجوعه» نائب فاعل بـ «مستطاع» بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً و «رجوعه» مبتدأ مؤخراً والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية لـ «عُمُرٌ» وصفته الأولى جملة ولى ، وإذا طرقه هذا الاحتمال بطل به الاستدلال [1].

الرابع :أن تكون «ألا» لمجرد التنبيه قال الأشمونى [2]: وهى الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو «ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم»[3] «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم» [4].

الخامس : أن تكون للعرض (الطلب برفق) والتحضيض (الطلب بازعاج وغلظة) فتختص بالجمله الفعلية نحو «ألا تحبون أن يغفر الله لكم»[5] «ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم»[6] ، وقوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدل على مُحَصّلة تَبِيت [7].

(١) انظر الأشمونى ١٥/١ والتصريح ٢٤٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ .

(٢) الأشمونى ١٦/٢ (٣) يونس : ٦٢ (٤) هود :٨

(٥) النور : ٢٢ (٦) التوبة : ١٣

(٧) قائله قيل : عمرو بن قعاس ، وقيل ابن قنعاس المرادى والبيت من الوافر وهو فى : الكتاب ٣٠٨/٢ ، والنوادر لأبى زيد ص ٢٥٦ ، واصلاح المنطق ص ٤٣١ وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والأشمونى ٢ / ١٦ .

فـ «رجلاً» منصوب على اضمار فعل التقدير : ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً ، قال سيبويه[1] : وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله : ألا رجلاً جزاه الله خير . . البيت ، فزعم أنّه ليس على التمنى ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونى رجلا جزاه الله خيراً ، وأما يونس فزعم أنّه نُوّن ضرورة فيونس يرى أنّه منصوب بالتمنى ونون ضرورة ، وما ذهب إليه سيبويه والخليل أولى لأنّه لا ضرورة فيه ، وحروف التخصيص مما يحسن إضمار الفعل بعدها .

حكم حذف خبر «لا» وإسمها :

يحذف الخبر جوازاً عند الحجازين ولزوماً عند التميمين والطائيين إذا دل عليه دليل ، والدليل على الحذف قد يكون مقالياً كقولك : من المسافر؟ فيجاب لا أحد مسافر ، وقد يكون مفهوما من المقام والحالة الملابسة كقولك للمريض «لا بأس» أى : لا بأس عليك وحذفه جوازاً أو لزوماً مشروط بألا يؤدى حذفه إلى جهالة فان أدى حذفه إلى خفاء المراد وجب ذكره ، قال ابن هشام [2]: يجب ذكر الخبر إذا كان غير معلوم نحو «لا أحد أغير من الله عز وجل» وقوله :

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ [3].

(١) الكتاب ٢ / ٣٠٨ (٢) تخليص الشواهد ص ٣٢٥

(٣) قائله حاتم الطائى والبيت من البسيط وهو فى شرح المفصل ١٠٧/١ والزمالى الشجرية ١١٢/٢ والكتاب ٢٩٩/٢ ، والأشمونى ١٧/٢ والمقتضب ٣٧/٤ والأصول لابن السراج ٣٨٥/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص٧٣ وديوان حاتم الطائي ص ١٢٣

فان كان معلوماً التزم حذفه التميميون والنجديون ، وأجاز الوجهين الحجازيون ، ومن الندرة بمكان فى هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، فمن ذلك قولهم : لا عليك ، أى لا بأس عليك .

٢ - « لا » النافية للوحدة :

وهى العاملة عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه قال [١]: وقد جعلت وليس ذلك بالأكثر بمنزلة «ليس» وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال «لا » فى أنها فى موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل فى معرفة .

أمّا بنو تميم فيهملونها لعدم اختصاصها ، وما بعدها مرفوع على أنه مبتدأ وخبر وإليه ذهب المبرد والأخفش .

ويرى الزجاج أنها أجريت مجرى «ليس» فى رفع الاسم خاصة ، ولا تعمل فى الخبر شيئا مستدلاً على ذلك بأنه لم يسمع النصب فى خبرها ملفوظاً به [٢].

وهذه إذا عملت عملت فى النكرات خاصة لأنها عند الإطلاق لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب ، كقوله :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... وَلاَ وِزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [٣].

(١) الكتاب ٢ / ٢٩٦ .

(٢) انظر الجني الدانى ص ٢٣٩ والهمع ١/١٢٥ .

(٣) مجهول القائل والبيت من بحر الطويل وهو فى المغنى ١/ ٢٤٠ والأشمونى ١/٢٥٣ والجنى الدانى ص ٢٩٢ والتصريح ١/١٩٩ والهمع ١/١٢٥ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢/٦١٢ .

ويشترط لإعمالها عند من أعملوها - خمسة شروط :

الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو «لا إيمان كاملاً مع النفاق، ولا مال باقياً مع الإسراف» ، وأجاز ابن جنى اعمالها فى المعرفة وذكره ابن الشجرى فى قول النابغة الجعدى :

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ فَلاَ أَنَا بَاغِياً ... سِواهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِياً (١).

وقول الآخر :

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لاَ الدَّارُ دَاراً وَلاَ الجِيرَانُ جِيرَانَا(٢).

وقد قاس عليهما المتنبى فى قوله

إِذَا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاَصاً مِنْ الأَذَى ... فَلاَ الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلاَ المَالُ بَاقِياً(٣)

أما ابن مالك فترد رأيه فى بيت النابغة السابق ذكره فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله فى شرح الكافيه فقال : يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب «باغياً» على الحال تقديره : لا أرى

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الأمالى الشجرية ٢٨٢/١ والمغنى ٢٤٠/١ والأشمونى ٢٥٣/١ والتصريح ١٩٩/١ والهمع ١٢٥/١ وديوان النابغة الجعدى ص ١٧١ .

(٢) لم أقف على نسبته والبيت من البسيط وهو فى جواهر الأدب ص ١٢٠ وشذرات الذهب ص ١٩٧ .

(٣) والبيت من بحر الطويل وهو فى الجنى الدانى ص ٢٩٤ والمغنى ٢٤٠/١ والأمالى الشجرية ٢٨٢/١ .

باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل «أنا» مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً «باغياً» على الحال ، ويكون هذا من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها ، ونظائره كثيرة منا قولهم : حكمك مسمطاً ، أى حكمك مثبتاً ، فجعل «مسمطاً» ، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل فإن يعامل «باغياً» بذلك وعامله فعل أحق وأولى (١)

وقد تأول الجمهور البيت على أن الأصل «لا أرى باغياً» فحذف الفعل وانفصل الضمير و «باغياً» حال .

الثانى : ألا ينتقض النفى بـ «إلا» ففى نحو «لا عالم إلا متواضع» لا يصح نصب الخبر لأنها عملت بالمشابهة بليس وانتقاض النفى يبطل عملها .

الثالث : عدم الفصل بينها وبين اسمها فان فصل بينهما بطل عملها لضعفها نحو لا فى المدرج طالب قائم .

الرابع : أن يتقدم اسمها ويتأخر خبرها وكذلك معمولة الذى ليس شبه جملة عن الاسم كى لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ، نحو «لا غش مغنياً صاحبه» ولا يصح أن يسبقها شئ من جملتها لأنها من حروف النفى التى لها الصدارة .

الخامس : عدم تكرارها ، فلا تعمل فى مثل : لا ، لا مسرع سباق ،

---

(١) شرح الأشمونى ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ بتصرف .

(٢) النحو الوافى ١ / ٦٠٣ بتصرف .

إذا كانت «لا» النافية لإفادة نفي جديد ، لأن نفي النفي إثبات فتبتعد عن معناه الأساسي في مثل : لا لا عالم مغرور ، فان كانت الثانية توكيداً للأولى جاز إعمالها نحو ، لالا حاسد مستريحاً .

السادس : ألا تكون نصاً في نفي الجنس كما ذكرنا - وإلا عملت عمل إنّ [1].

وهذه الشروط لابد منها لإعمال «لا» عمل «ليس» وهي نفسها الشروط لعمل «ما» الحجازية عمل «ليس» ما عدا شرطاً واحداً وهو ألا يقترن اسم «لا» بإن الزائدة لأنها لا تزاد بعد «لا» العاملة عمل «ليس» الداخلة علي الجملة الاسمية أصلاً [2] فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها ، نعم تزاد «إن» بعد «لا» الداخلة على الفعل كقوله :

يَا طَائِرَ الْبَيْنَ لاَ إِنْ زِلْتَ ذَا وَجَلٍ ... مِنَ الْمُقْتَنصِ والْقَنَّاصُ محْجُوباً [3]

وزيد عليها هنا شرطان هما :

١ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

٢ - ألا تكون نصاً في نفي الجنس .

الغالب في خبر «لا» النافية للوحدة العاملة عمل «ليس» أن يكون محذوفاً حتي قيل بلزومه كقوله :

(١) السابق نفسه .

(٢) التصريح ١/١٩٩ بتصرف .

(٣) لم أقف على نسبه والبيت من بحر البسيط وهو في حاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ١٩٩ .

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِهَا ∴ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ [1].

أي لا براح لى عنها ، وقيل لا شاهد فيه لجواز كون (براح) مبتدأ ، ورد بأن «لا» الداخلة على الجملة الإسمية يجب إما اعمالها أو تكرارها ، فلما لم نكرر عُلِمَ أنَّها عاملة ، وأجيب بأن هذا شعر ، والشعر يجوز فيه أنْ ترد غير عاملة ولا مكررة ورُدَّ بأنَّ الأصل كون الكلام علي غير الضرورة[2] والصحيح جواز ذكر الخبر كقوله .

تَغَرَّ فلا شئ على الأرض باقيا ∴ ولا وزرٌ مِمَّا قَضَى اللّهُ واقيا[3].

---

(1) قائله سعد بن مالك بن ضيعة – جد طرفه بن العبد والبيت من بحر الكامل المجزوء ، وهو فى الكتاب ٥٨/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، معانى الحروف للرمانى ٨٣ الأمالى الشجرية ٢٨٢/١ ، ٢٢٤/٢ الانصاف ٣٦٧/١ الفصول الخمسون لابن معط ص ٢٠٩ ، شرح المفصل ١٠٨/١ الاشمونى ٢٥٤/١ التصريح ١٩٩/١ والمغنى ٢٣٩/١ وشرح شواهده للسيوطى ٦١٢/٢ ، ٥٨٣/٢ .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٤٠ بتصرف .

(٣) سبقت الإشارة إليه .

فائـــدة :

اعلم أنّ المراد من النفى لا يختلف فى نوعى «لا» النافيـة للجنس ، والنافية للوحدة ، إذا كان اسمهما مثنى أو جمعاً نحو «لا مُخْلِصِين مُقَصِّران ولا مُخْلِصِينَ مقصرون» ونحو «لا مخلصان مقصرين ، ولا مخلصون مقصرون» .

فالنفى فى هذه الصور ، محتمل بأن يكون واقعاً فى كل صورة على الجنس كله فرداً فرداً أى شاملاً أفراد الجنس كلهم غير تارك أحداً منهم ، وأن يكون واقعاً على القيد الخاص بالاثيتيبه أو بالجمعية .

وإنما يظهر الفرق فى نوعى «لا» إذا كان اسمها مفرداً - لا مثنى ولا جمعاً - فيكون النفى فى «لا» النافية للجنس العاملة عمل «إنّ» نصاً لا يقبل احتمالاً شاملاً كل أفراد الجنس غير تارك واحداً منهم ، ويكون فى النافية للوحدة العاملة عمل «ليس» محتملاً أمرين هما :

الأول : نفى الحكم عن أفراد الجنس كله .

الثانى : نفى الحكم عن فرد واحد من الجنس .

فـ «لا» النافية للوحدة عند إفراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً لعموم النكرة مطلقاً فى سياق النفى ، ولنفى وحدة مدخولها بمرجوحية فتفتقر إلى قرينة ولهذا يجوز بعدها ، لا رجل فى الدار بل رجلان أو بل رجال ، فيكون المراد نفى الحكم عن فرد واحد دون ماعداه .

فالخلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس ، أى بين النافية للجنس والنافية للوحدة فى حالة إفراد الاسم .

قال الشيخ الصبان [1]: فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه .

أما « لا » الهاملة فثلاثة أقسام على ما ذكرنا :

الأولى : العاطفة : تشرك فى الإعراب دون المعنى وللعطف بها ثلاثة شروط[2] :

١ - أن يتقدمها إثبات نحو جاء خالد لا عصام ، أو أمر نحو : اضرب خالداً لا عصاماً ، قال سيبويه : أو نداء[3] نحو : ياابن أخى لا ابن عمى ، وزعم ابن سعدان أنّ هذا ليس من كلامهم .

٢ - أنْ لا تقترن بعاطف فاذا قيل : جاء زيدٌ لا بل عمرو ، فالعاطف «بل» ، و «لا» رد لما قبلها وليست عاطفة ، وإذا قلت : ما جاءنى خالدٌ ولا عصام ، فالعاطف «الواو» و «لا» توكيد للنفى قال ابن هشام[4] : وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لا» وهو تقدم النفى ، وقد اجتمعا أيضاً فى «ولا الضالين» .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ٢ .
(٢) انظر المغنى ١ / ٢٤١ ، والأشمونى ٣ / ١١١
(٣) المغنى ١ / ٢٤٢
(٤) المغني ١ / ٢٤٢ .

٣ - أنْ لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ، ويجوز : جاءنى رجل لا إمرأة .

واشترط الزجاج شرطاً آخر وهو ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض[1] فلا يجوز : جاءنى خالد لا عصام ، وما منعه مسموع فمنعه مردود ، قال امرؤ القيس :

كأن دثاراً حَلَّقَتْ بلبونه ❊ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ القَوَاعِلِ (٢)

وعلل ذلك بأنَّ العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال : لا جاء عمرو إلا علي الدعاء ، ورد بأنه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيداً قائماً ولا قاعداً .

كما يشترط فى العطف بها إفراد معطوفيها ولو تأويلاً فيجوز : قلت زيد قائم لا زيد قاعد (٣).

وإذا وقع بعدها جملة فهى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا فإذا كانت الجملة لها محلا من الإعراب جاز أن يعطف بها نحو : خالد يقوم لا يقعد ، قال بعض النحويين : ولا يعطف بها فعل ماضٍ على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب ، لا تقول : قام خالد لا قعد ، وقال غيره : ما جاء من

(١) انظر الزشمونى ١١١/٣ والجني الداني ص ٢٩٠ والمغنى ٢٤٢/١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى المغنى ٢٤٢/١ ، والجني الدانى ص ٢٩٠، والأشمونى ٣ / ١١١ .

(٣) حاشية الصبان ٣ / ١١١ .

نفى «لا» للماضى قليل يحفظ ولا يقاس عليه قال المرادى[1]«وأجاز بعض النحويين : قام زيد لا قعد ، إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء.

أما إذا وقع بعد «لا» جملة لا محل لها من الإعراب لم تكن عاطفة ولذلك يجب تكرارها فى نحو : زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر لأن الجملة مستأنفة ، ولذلك يجوز الابتداء بها .

الثانيـة :الجوابيـة :

وهى نقيضة نعم كقولك «لا» فى جواب هل قام خالدٌ وهى نائبة مناب الجملة قال ابن هشام [2]: وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال : أجاءك زيدٌ فتقول «لا» والأصل : لا لم يجئ ، قال المرادى [3]: وزعم ابن طلحة أنّ الكلمة الواحدة وجوداً وتقديراً تكون كلاماً إذا نابت مناب الكلام نحو : نعم و«لا» فى الجواب ، وهو فاسد ، وإنّما الكلام هو الجملة المقدرة بعد «نعم» و «لا» .

الثالثة : وأعنى النافية غير العاطفة والجوابية :

فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها أو فعلاً ماضيا لفظاً وتقديراً ، وجب تكرارها مثال المعرفة «لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِى لَهَا أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ ولاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ» [4].

---

(1) الجنى الدانى ص ٢٥٩ .
(2) المغني ١ / ٢٤٢
(3) الجني الدانى ص ٢٩٦ .
(4) يس : ٤٠ .

ومثال النكرة التى لم تعمل فيها قوله تعالى [1]«لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنْزَفُون» ، ومثال الفعل الماضى قوله تعالى [2]«فلا صدق ولا صلى» وإنما ترك التكرار فى نحو لا شلت يداك ولا فض الله فاك : لأن المراد الدعاء فالفعل مستقبل فى المعنى قال ابن هشام [3]ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك : والله لا فعلت كذا ، وشذ ترك التكرار فى قول الشاعر :

لاَ هُمَّ إِنَّ الحَارِثَ بْنَ جَبَلَةْ ... زَنَى عَلَى أَبِيه ثُمَّ قَتَلَهْ [4]

وَكَانَ فِي جَارَاتِه لاَ عَهْدَ لَهْ ... وَأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَهْ

وقال الآخر :

إِنْ تَغْفِرْ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا ... وَأَىُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا [5]

قال الزمخشرى : فإن قلت : قل ما تقع «لا» الداخلة على الماضى إلا مكررة ونحو قوله : (وَأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لاَ فَعَلَهْ)

---

(١) الصافات : ٤٧ (٢) القيامة : ٣١ (٣) المغنى ١/ ٢٤٣ .

(٤) قائله : شهاب بن العيف ، والبيت من الرجز وهو في المغنى ٢٤٣/١ ، والجنى الدانى ص ٢٩٧ - ٢٩٨ وشرح شواهد المغني للسيوطى ٦٢٤/٢ وكلمة زنى بتخفيف النون أى زنتا بإمرأة أبيه ، ومن شدد فأصله مهموز ومعناه ضيق عليه.

(٥) قائله أبو خراس الهذلى والبيت من بحر الرجز وهو فى المغنى ١/ ٢٤٤ ، وشرح شواهده للسيوطى ٦٢٥/٢ ، والأمالى الشجرية ١٤٤/١ ، ١٠٣/٢ ، والجنى الدانى ص ٢٩٨ ، والخزانة ١ / ٣٥٨ ، وأسرار العربية ص ٢٣٢ واللسان (لا ، لمم ، جمم)

لا يكاد يقع - فما بالها لم تتكرر فى الكلام الأفصح يعنى قوله تعالي:[1] «فلا اقتحم العقبة » قلت : هي مكررة فى المعنى لأنّ معنى فلا اقتحم العقبة. فلا فك رقبة، ولا أطعم مسكينا ألا ترى أنّه فسر اقتحام العقبة بذلك .

وقال الزجاج: إنما جاز لأنّ «ثُمَّ كان من الذين امنوا » معطوف عليه وداخل في النفى، فكأنه قيل : فلا اقتحم ولا امن قال ابن هشام:[2] «ولو صح لجاز: لا أكل زيد وشرب» وقال بعضهم: «لا » دعائية، دعاء عليه أنْ لا يفعل خيرا وقال آخر : تحضيض والأصل: فألا اقتحم «ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف .

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت علي مفرد خبر نحو «شوقى شاعر لا كاتب، أو صفة نحو «إنّها بقرة لا فارض ولا بكرة»[3] وظل من يحموم لا بارد ولا كريم»[4] و«وفاكهه كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة»[5] و «من شجرة مباركة زيتونه لا شرقية ولا غربية»[6] أو حال نحو جاء خالد لا ضحاكاً ولا باكياً ، «جاء عصام لا راكباً ولا ماشياً ، وربما أفردت فى الشعر كقوله :

قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة *** ولكن بأنواع الخدائع والمكر[7]

(١) البلد:١١ .
(٢) المغنى ٢٤٤/١ .
(٣) البقرة :٦٨ .
(٤) الواقعة :٤٢ .
(٥) الواقعة :٣٣ .
(٦) النور :٣٥ .
(٧) لم : أقف له علي نسبة ، والبيت من بحر الطويل، وهو فى الأشموتى ١٨/٢، والجنى الداني صـ٢٩٩ .

أمّا إن دخلت علي المضارع فلا يجب تكرارها نحو قوله تعالى[1] «لا يحب الله الجهر بالسوء» وقوله عز وجل[1] «قل لا أسألكم عليه أجراً » قال ابن هشام[3] «وإذا لم يجب أن تكرر في «لا نولك أن تفعل «لكون الاسم المعرفة فى تأويل المضارع فأن لا يجب في المضارع أحق» .

ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين قال المرادى[4] «ونص الزمخشرى ومعظم المتأخرين على أنّها تخلصه للاستقبال وهو ظاهر مذهب سيبوية قال ابن هشام[5] وخالفهم ابن مالك لصحة قولك :«جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق مع الاتفاق عليَ أنّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال».

وأيضاً أجمعوا علي صحة «قام القوم لا يكون عصاماً» بمعني إلاّ عصاماً ومعلوم أنّ المستثنى منشى للاستثناء، والإنشاء لابد لمقارنة معناه للفظه والاستقبال يباينه كما أجمعوا على إيقاعها فى موضع ينافى الاستقبال نحو : أتظن ذلك كائناً أم لا تظنه ، ومالك لا تقبل ؟ وأراك لا تبالى ، وماشأنك لا توافق [6].

---

(١) النساء :١٤٨ .
(٢) الشورى :٢٣ .
(٣) المغنى ٢٤٤/١ .
(٤) الجنى الداني ص٢٩٦ .
(٥) المغنى ٢٤٤/١ .
(٦) انظر : الجنى الدانى ص٢٩٦،٢٩٧ .

الباب الرابع

«ليس»

من الألفاظ التي لم تتفق عليها كلمة النحاة، بل وقع فيها الخلاف ، فمن النحاة من يري أنّا فعل، ومنهم من يرى أنها حرف .

فذهب سيبوية والجمهور إلى أنّها فعل جامد غير متصرف، وإنّما جمدت لأنّ لفظها لفظ المضى ومعناها نفى الحال، وهى عندهم من الأفعال الناقصة الداخلة على الجملة الاسمية فتحدث فيها عملين فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها .

وقد استدل هؤلاء على فعليتها بأمور هى :

١ - اتصال ضمائر الرفع المتصلة بها، نحو «لسْتُ ولسْتَ، ولسْتِ ولسْتُمَا ولستم ولسْتُنّ » وضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال ، قال ابن سيدة والذى يدل على أنّها فعل وإنّ لم تتصرف تصرف الأفعال ، قولهم : لست ولسْتُم كقولهم : ضربت وضربتما وضربتم» .

٢ - اتصال تاء التأنيث الساكنة بها وصلاً ووقفاً نحو : ليست المومنة قانطة ليست سعادة قائمة وتاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال أيضاً.

٣ - فتح أخرها كما فى أواخر الأفعال الماضوية .

٤ - ولأنها تتحمل الضمير كالفعل تقول : المومن ليس كذاباً «ففى ليْس» ضمير مستكن يعود على «المؤمن» هو اسمها مرفوع «وكذاباً» خبرها منصوب والحرف لا يتحمل ضميراً .

المنفي بها

وهي لنفى مضمون الجملة في الحال قاله الجمهور ، وقال سيبوية وتبعه ابن السراج «ليس» للنفى مطلقاً تقول : ليس خلق الله مثله فى الماضى، وقال الله تعالى:«ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم» فى المستقبل، وليس بين القولين تناقض لأن خبر «ليس» إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه فى نحو «محمد قائم» وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو علي ما قيد به[1] ف «ليس» فعل ماض جامد تفيد مع معموليها نفى اتصاف إسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق فى الزمن الحالى نحو «ليس خالد مقبلاً » فالمراد نفى الإقبال عن خالد الآن وهى عند الاطلاق لنفى الحال، فإن وجدت قرينة تصرفها عن الزمن الحالى فهى بحسب القرينة الصارفة لها فإن صرفتها إلي الماضى فهى لنفى الماضى نحو «ليس الضيف مسافراً أمس» وليس سافر الصيف» فهمت مباحث الكتاب ليس مبحثاً فوجود كلمة أمس، وجود الفعل الماضى قبلها أو بعدها دليل علي أنّ النفى للماضى .

فإن وجدت قرينة صارفة لها إلي المستقبل كانت لنفى المستقبل كقولك: ليس الضيف مسافراً غدا وقال الله تعالى «ألا يوم يأتيهم ليس

---

(١) شرح الكافية للرضى ٢/٢٩٦، والزشموتى ١/٢٢٧، وشرح المفصل ٧/١١٢ .

مصروفاً عنهم»[1] ففى المثال نحد لفظة «غدا» قرينة لفظيّة صارفة «ليس» لنفي المستقبل أمّا القرينة الصارفة في الآية فعقلية وهي أنّ يوم القيامة لما يأب وإنما اتيانه مستقبلاً .

وقد يراد بها نفي الحكم نفياً مجرداً من الزمن كقولهم: ليس منا من عق أباه وقولك: بيس لحسود راحة، وليس للمنافق إيمان، وليس لكذوب مروءة .

مـن قـالـوا بحرفيتهـا :

قال الرضى «وقال أبو على فى أحد قوليه إنّها حرف إذ لو كان مخفف فعل كصيد فى«صيد» لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير ك«صيدت»

وقال المرادى :[2]«وذهب ابن السراج والفارسى فى أحد قوليه، وجماعة من أصحابة، وابن شقير إلى أنّها حرف .

ومن ثم جعلتها ضمن حروف النفى هاهنا اعتماداً على قول هؤلاء .

وقد استدل هؤلاء على حرفيتها بأنّها لا تتصرف ولو كانت فعلاً لتصرفت ولأنّها بمنزلة «ما» فى النفى و«ما» حرف فكذلك «ليس» فهما لنفى الحاضر قال سيبويه: [3]«وقد زعم بعضهم أنّ «ليس» تجعل ك «ما»

---

(١) هود: ٨ .
(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٦ .
(٣) الكتاب ١/١٤٧ .

وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد قال حميد الأرقط :

فأصبحوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم ... وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ[1]

وقال هشام أخوه ذو الرمة :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[2]

هذا كله سمع عن العرب : والوجه والحد أنْ تحمله على أنّ في «ليس» إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إنّه أمة الله ذاهبة ، إلا أنهم زعموا أنّ بعضهم قال : ليس الطيب إلاّ المسك، وما كان الطيب إلاّ المسك» أهـ وهو عندي على أنّ في ليس ضمير الأمر والشأن، والطيب مبتدأ والمسك خبره .

ونسبة القول بحرفيتها إلى ابن السراج غير صحيحة فقد نص علي أنها فعل قال [3]«فإجازتهم إيّاه» في «كان» وأخواته دليل على أنّ

---

(١) قائله حميد الأرقط والبيت من البسيط وهو في : الكتاب ١/ ١٤٧،٧٠ والأمالي الشجرية ٢/٢٠٣، ٢٠٤، والأشموني ١/ ٢٣٩، والشاهد في قوله ليس كل النوى يلقي المساكين «ففي كيس » ضمير الشأن اسمها ،وكل النوى منصوب ب«يلقى» و«المساكين»«فاعله » والجملة خبر «ليس» ولا عائد ظاهراً أو مقدر يعود على مرفوع «ليس» لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى .

(٢) قائله كعب بن زهير والبيت من بحر البسيط وهو في الكتاب ١/١٤٧، والمغني ١/٢٩٥ وشرح شواهده للسيوطي ٢/٧٠٤، والشاهد فيه «ليس منها شفاء الداني مبذول على أنّ في ليس ضمير الشأن اسمها الجملة الاسمية بعدها في محل نصب خبر «ليس» .

(٣) الاصول لابن السراج ٢/٢٨٩، ٢٩٠ .

علامات الإضمار لا تستحكم ها هنا قال الشاعر :

ليت هذا الليل شهراً ... لا تـــرى فيــه عريبـــا[1]

ليـــس إيـــاى وإيـا ... ك ولا نخشى رقيباً

فقال : ليس إياى، ولم يقل : ليسنى فقد فارق باب ضربنى وقد روى «عليه رجلاً ليسنى» وإنما هذا كالمثل لأنهم لا يأمرون «بعليك» إلاّ المخاطب، فقد شذ هذا من جهتين من قولهم :«عليه » فأمروا غائباً ومن قولهم: ليسنى فأجروه مجرى «ضربني» فإذا قلت : ليس زيد أخاك وأخبرت عن الفاعل والمفعول فإنه لا يجوز إلاّ بالذى ولا يجوز بالألف واللام، لأن «ليس»لا تتصرف ولا يبنى منها فاعل ألا ترى أنك لا تقول «يفعل » منها ولا سيئاً من أمثلة الفعل ، وهى فعل وأصلها «ليس» مثل «صَيِدَ» البعير وألزمت الاسكان إذ كانت غير متصرفة ».

وفى اللسان [2]«ولك أنْ تقول : جاءنى القوم ليسك، إلا أنّ المضمر المنفصل ها هنا أحسن كما قال الشاعر:

ليت هذا الليل شهر ... لا يرى فيه غريبا[3]

ليـــس إيـــاى وإيا ... ك ولا نخشى رقيباً

---

(١) قائله عمر بن أبى ربيعة ، والبيت من مجزوء الرمل وهو فى الكتاب ٣٥٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٧،٧٥/٣، والمنصف ٦٢/٣، والخزانة ٤٢٤/٢ .

(٢) ماده «ليس» ٤١١٣/٥ .

(٣) سبقت الإشارة إليه .

ولم يقل : ليسنى وليسك، وهو جائز إلاّ أنّ المنفصل أجود، وفى الحديث أنّه قال لزيد الخيل : ما وصف لى أحد فى الجاهلية فرأيته فى الاسلام إلاّ رأيته دون الصفة ليسك، أى : إلاّ أنت قال ابن الاثير: وفى ليسك غرابة، فأنّ أخبار «كان» وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يستعمل فيها كثيرا المنفصل دون المتصل تقول : ليس إيّاى وإياك» .

وقال سيبوية [1]«وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى وكذلك كاننى » .

وإذا بلغ سيبوية عمن يوثق بعربيتهم أنّهم يقولون : ليسنى لكان دليلا قويا علي أنّ «ليس» فعل لأن نون الوقاية لحقتها لتقيها الكسر الخاص بالأسماء .

فالذى نص عليه ابن السراج أنّها فعل وهو المصرح به فى الأصول قال «وهى فعل وأصلها» «ليس» مثل صيد البعير ، وألزمت الإسكان إذ كانت غير منصرفة"إذا نسبة لقول إليه بحرفيتها غير صحيح .

وعبارة اللسان «فإن أخبار» كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنما يستعمل فيها كثيراً المنفصل دون المتصل ، وتمثيله ب«ليس إياى وإيّاك» لأكبر دليل على فعليه «ليس » إذ «ليس» من أخوات «كان» وهي أفعال باتفاق فكذلك «ليس» .

---

(١) الكتاب ٣٥٩/٢ .

أمّا المالقي[1] فيري أنّ «ليس» ليست محضة في الحرفية ولامحضة في الفعلية ومن ثم وقع فيها الخلاف ، ويرى أنّها إذا وجدت بغير خاصة من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت علي الجملة الفعلية فهى حرف لا غير ك«ما » النافية مستشهداً بقول الشاعر

تَهْدى كتائب خُضْراً ليس يَعْصمُهَا ... إلا ابتدارٌ إلي موتٍ بأسْيَافِ[2]

والأولي عندى أنْ تحمله علي أنّ فى «ليس» ضمير الشأن هو اسمها، والجملة بعدها فى محل نصب خبر .

هذا وقد جنح بعض المحدثين إلي رأى المالقى مدعياً أنّ «ليس» حرف نفى بمنزلة «ما » لأنّ حد الفعل لا ينطبق عليها، إذ لا تدل علي حدث وزمن، وإنما تدل علي نفى ما بعدها نفياً حاضراً فقط، كما أنّ اتصال الضمائر بها وتاء التأنيث لا تثبت فعليتها فقد اتصلا بالحروف نحو : رُبّتَ وثمت ، وإنّا وإننا ولهم

والصحيح أنّها فعل وإن كانت غير دالة على زمن وحدث لاشتمالها على خصائص الأفعال كما ذكرنا ألا ترى أن «نعم وبئس وعسى » أفعال علي الأصح وحد الفعل لا ينطبق عليها ، فنعم وبئس للمدح العام والذم العام ولا يدلان علي حدث ولا زمن إدراجاً لها فى نظم أخواتها ، فهى وإن كانت لا ينطبق عليها حد الفعل إلا أنّها فعل على الصحيح لاشتمالها على خصائص الأفعال .

---

(1) رصف المبانى صـ١٤١ .

(2) قائله النابغة والبيت من البسيط، وهو فى ديوانه صـ١٢١، والجنى الدانى صـ٤٩٤، ورصف المبانى صـ١٤١ .

أمّا قولهم : إن اتصال الضمائر بها لا يثبت فعليتها بدليل اتصالهما بالحروف نحو «إنا وإننا ، ولهم ، ليس » بالقوي لأننا نقصد بالضمائر ها هنا ضمائر الرفع البارزة ، وضمائر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال أما تاء التأنيث فمن خصائص الأفعال أيضاً على ما ذكرنا أما التاء فى «ربت وثمت» فغير التاء فى «ليست سعادة قائمة « فالتاء فى الأول لتأنيث اللفظ وفي الثانى لتأنيث الفاعل وفي الأولى متحركة وفى الثانية ساكنة ، فالغرض منها ها هنا غير الغرض منها هناك فبان الفرق بينهما .

وأعلم أنّ «ليس» لها خمسة أقسام :

الأول : أن تكون من أخوات «كان» فترفع الاسم وتنصب الخبر وهذه واضح أمرها .

الثاني : أن تكون من أدوات الاستثناء ، ويجب نصب المستثنى بها نحو «أتونى ليس زيداً، وقام الطلاب ليس طالباً» والصحيح أنّها ها هنا هى الناسخة الرافعة للاسم الناصبة للخبر ولذلك وجب نصب المستثنى بها لأنّه خبرها، واسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مِمّا تقدم عند البصريين وقال الكوفيون : اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق : ليس فعلهم فعل طالب فحذف المضاف، وهو فاسد من وجهين [1]:

١ - أن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط .

٢ - إنّه لا يصح تقديره فى كل موضع نحو «القوم أخوتك ليس زيداً

---

(١) الجنى الدانى صـ٤٩٥ .

الثالث : أن تكون مهملة لا عمل لها وذلك فى نحو «ليس الطيب إلاّ المسك» عند بنى تميم فإنّ إلاّ عندهم تبطل عمل «ليس» كما تبطل عمل «ما » الحجازية حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء وقال بعضهم لا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها، ولا ضمير فى «ليس» .

قال ابن هشام [1]«ليس» الطيب إلاالمسك « بالرفع » فإن بنى تميم يرفعونه حملاً على «ما في الأهمال عند انتقاص النفي : كما حمل أهل الحجاز «ما » على «ليس» فى الإعمال عند استيفاء شروطها حكي ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى فجاءه فقال له: يا أبا عمرو ما شئ بلغنى عنك؟ ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو نمت وأدلج الناس ليس فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع، ولا حجازى إلاّ وهو ينصب ثم قال لليزيدى ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنجع التميمى فلقناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتياهما وجهد بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل و فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى ، فقال له عيسى بهذا فقت الناس، وخرج الفارسى ذلك على أوجه[2].

أحدها : أنّ فى «ليس» ضمير الشأن والطيب مبتدأ، والمسك خبره ، ورد بأنّه لو كان كذلك لدخلت «إلا» على الجملة فكان يقال: ليس إلا الطيب المسك كقول الشاعر:

---

(١) المغني ١/٢٩٤ .

(٢) انظر : الجنى الدانى ص٤٩٦،٤٩٧ ، والمغنى ١/٢٩٤،٢٩٥ .

ألاَ لَيْسَ إلاّ مَا قَضَى اللهُ كائِنٌ ،، وَمَا يَسْتَطِيعُ المرءُ نَفْعاً ولا ضُرّا[1]

وأجاب أبو على عن هذا بأنّ «إلا دخلت في غير موضعها ونظير ذلك قوله تعالى «إنْ نظن إلاّ ظنا » وقول الشاعر :

أحَـلّ له الشيـب أثقاله ،، وما اغتره الشيب إلاّ اغترارا[2]

أى إنْ نحن إلاّ تظن ظناً ، وما اغتره اغتراراً إلاّ الشيب ، لأنّ الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدى ، لعدم الفائدة فيه، وأجيب بأنّ المصدر في الآية والبيت نوعى علي حذف الصفة أى إلاّ ظناً ضعيفاً ورلاّ اغتراراً عظيماً .

الثاني : أنّ «الطيب » اسمها ، والخبر محذوف ، و«إلا المسك» بدل منه كأنه قيل : ليس الطيب فى الوجود إلاّ المسك .

الثالث : أنّ «الطيب» اسمها والخبر محذوف، و«إلا المسك» نعت له كأنّه قال : ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا فى الوجود .

ولأبى نزار الملقب بملك النحاة توجيه اخر عدة المرادى غريباً وهو أنّ «الطيب» اسم «ليس» و«المسك» مبتدأ ، وخبر محذوف تقديره: إلا المسك أفخره، والجملة فى موضع خبر «ليس» .

---

(1) لم أعثر علي قائله ، والبيت من بحر الطويل ، وهو فى المغنى ٢٩٥/١ وشرح شواهده للسيوطى ٧٠٤/٢، والجنى الدانى ص٤٩٦ .

(2) قائله الأعشى والبيت من بحر المتقارب وهو فى : الجنى الدانى ص٤٩٧ . والمغنى ٢٩٥/١ وشرح شواهده للسيوطى ٧٠٤/٢ والخزانة ٣٠/٢، وديوان الأعشى ص٨٠ .

قال ابن هشام [1] « وما تقدم من نقل أبى عمرو أنّ ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات وقال المرادى «والذى يبطل هذه التأويلات» وقال المراودى: [2] والذى يبطل هذه التأويلات نقل أبى عمرو أنّ ذلك لغة بنى تميم »، ولنا أن نقول : طالما ثبت أنّ الرفع لغة تميم لا داعى لهذه التأويلات وإن كنا لا نحاكى هذه اللغة فى زساليبنا ولا أن نأخذ بها في استعمالاتنا إلا في صورة واحدة اعتماداً على لغة تميم وهي «ليس سافر الضيف » مما يقع فيه فعل بعد «ليس» مباشرة بغير فاصل لإنّ وقوع الفعل معمولا تالياً مباشرة لعامله الفعل الذى هو من نوعه قليل جداً فى الكلام الفصيح فالأحسن في هذه الصورة أن تكون «ليس» مهملة فلا اسم لها ولا خبر .

قال ابن هشام[3] «وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنّه قدرها حرفاً ، وأنّ من ذلك قولهم : «ليس خلق الله مثله» وقوله :

هى الشفاء لدائي لو ظفرت بها ⁂ وليس منها شفاء النفس مبذولُ[4]

ولا دليل فيهما: لجواز كون «ليس» فيهما شانية .

الرابع : أن تكون حرفا عاطفاً، على مذهب الكوفيين أو البغدادين علي خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله :

أين المفر والإله الطالب ⁂ والأشرم المغلوب ليس الغالبُ[5]

---

(١) المغني ١/٢٩٥ .
(٢) الجنى الدانى ص٤٩٨ .
(٣) المغني ١/٢٩٥ .
(٤) سبقت الإشارة إليه .
(٥) قائله نفيل بن حبيب والبيت من بحر الرجز وهو فى : المغنى ١/٢٩٦، وشرح شواهده للسيوطى ٢/٧٠٥، والجنى الداني ص٤٩٨ .

وخرجه البصريون على أنّ الغالب اسم «ليس» والخبر محذوف قال ابن مالك:[1] وهو فى الأصل ضمير متصل عائد علي الأشرم، أى ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كأنه زيد «ثم حذف لاتصاله قال ابن هشام» ومقتضى كلام ابن مالك أنّه لولا تقديره متصلا لم يجز وفيه نظر .

قال المرادى:[2] قيل: وفي الحقيقة ليست عندهم «أى عند الكوفيين» حرف عطف لأنّهم أضمروا الخبر فى قولهم: «قام زيد ليس عمرو» وفى النصب والجر جعلوا الاسم ضمير المجهول واضمروا الفعل بعدها ، وذلك الفعل المضمر في موضع خبر«ليس» هذا تحرير مذهبهم وهو المفهوم من كلام هشام وابن كيسان وهما أعرف بتقرير مذهب الكوفيين .

الخامس : أن تدخل على الجملة الفعلية أو على المبتدأ والخبر مرفوعين، وهى الحالة هذه اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر قاله ابن هشام وهو الصواب .

هذا مُجْمَلُ ما قيل فى «ليس» ولعل القائلين بحرفيتها اعتمدوا فى قولهم بحرفيتها على لغة تميم فهم يهملونها فى جميع صورها ، وبلغتهم جاء «ليس الطيب إلاّ المسك» على أن «ليس» حرف مهمل غير عامل فلا اسم له ولا خبر، وما بعدها مبتدأ وخبر فهى عندهم بمنزلة «ما» النافية ، ولا يحسن لنا اليوم أن نأخذ برأى تميم ونجعل «ليس» حرفاً فى جميع أحوالها .بل الصحيح أن تكون «فعلاً» لقبولها خصائص الأفعال علي ما ذكرنا .

(١) المغني ١/٢٩٦ .

(٢) الجنى الداني ص٤٩٨، ٤٩٩ .

وزنـــها واللغـــات فيـــها :

يرى الجمهور أنّ وزنها «فَعِل» بكسر العين فخففت ولزم التخفيف[1] وفي اللسان «وليس كلمة ينفى بها ما في الحال فكأنها مسكنة من نحو قوله صيد كما قالوا: عَلْمَ ذلك في «عَلِمَ ذلك » فلم يجعلوا اعتلالها إلاّ لزوم الإسكان إذ كثرت من كلامهم ولم يغيروا حركة الفاء فلم يقولوا لِسْتُ كما قالوا: خفت لأنه لم يتمكن تمكن الأفعال لأنه لا مستقبل منها ولا اسم فاعل ولا مصدر ولا مصدر ولا اشتقاق فلما لم تتصرف تصرف أخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو «ليت » وقال الفراء : أصل «ليس» لا أيس ودليل ذلك قول العرب : ائتني به من حيث أيس وليس وجئ به من أيس وليس أي من حيث هو وليس هو»[2] .

ولا يجوز أن تكون «فَعَل » بفتح العين لأنّه لا يخفف ، فكان يُقال: لاس ولا «فَعُل» بالضم إذ لو كان كذلك للزم ضم لامها ، مع ضمير المتكلم والمخاطب وكان قياسها كسر اللام في نحو «لست» وقد حكاها الفراء عن بعضهم والاكثر الفتح وسبب ذلك عدم تصرفها .

وقد سمع فيها «لُست» بضم اللام وهو يدل على بنائها على «فَعُل» بضم العين ك«هَيُؤزيْد» بمعنى حسنت هيئته فيكون في أصلها لغتان: فَعِل فَعُل قاله المرادى [3].

---

(١) الجني الداني صـ٤٩٣ .

(٢) اللسان«ليس» ٤١١٣/٥ بتصرف .

(٣) الجنى الداني صـ٤٩٤،٤٩٣ .

الباب الخامس

« ما »

« ما » كلمة تعددت أغراضها تبعاً لتعدد أقسامها كثر على اللسان جريانها لخفتها والشئ إذا خف على ألسنتهم كثر استعماله في كلامهم دارت فى الاستعمال العربي بين الأسمية والحرفية.

فتأتى اسماً بكل أنواع الاسم فهى موصولة واستفهامية وشرطية وتعجبية ، وظرفية وتأتى نكرة تامة وناقصة ومعرفة تامة وناقصة وتأتى حرفاً فتشتمل على أكثر أنواع الحروف فهى مصدرية ونافية وزائدة فالمصدرية وقتية وغير وقتية ، والنافية عاملة وهاملة والزائدة إمّا للتوكيد وإمّا عوض عن محذوف وإمّا كافة ولهذا التنوع والتعدد كثر ابن السيد أقسامها فذكر لها اثنين وثلاثين قسماً بأقسام الاسمية وكلمة كهذه تعددت أغراضها وكثر فى الأسلوب العربى استعمالها لجديرة بإنْ تفرد ببحث مستقل يتناول أقسامها وأغراضها حصراً واستقصاء وهذا ما نهدف إليه مستقبلاً إنّ شاء الله تعالى والذى يعنينا فى دراستنا هذه من هذه الأقسام هو أحد أقسامها الحرفية ألا وهو « ما » النافية .

مــــاالنــــافية

ما النافية : حرف غير مختص يدخل على نوعى الجملة العربية وهى إذا دخلت على الجملة الأسمية فللعرب فيها مذهبان:

الأول: أهل الحجاز وأهل نجد وتهامة يعملونها عمل «ليس»[1] فيرفعون بها الإسم وينصبون الخبر. وإنّما عملت عندهم مع أنّها حرف غير مختص، وحق الحرف غير المختص ألا يعمل، لأنّها شابهت «ليس» ووجه الشبه ينهما:[2]

١- أنها للنفى كما أنّ «ليس» للنفى.

٢- أنّها داخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ «ليس» كذلك.

٣- تخلص المحتمل للحال، وكذلك ليس.

وبلغتهم قُرِىء «ماهذا بشرا»[3] «مَاهُنّ أمهاتهم»[4]

الثانى: أهل تميم، يهملونها فلا تعمل - عندهم- فيما بعدها وما بعدها جملة إسمية مكونة من مبتدأ وخبر يقولون: ما محمد قائم، وبلغتهم قرأ ابن مسعود «مَاهَذَا بَشَرٌ» فعاملها أهل تميم معاملة «هل» فى عدم إعمالها.

(١. ٢) انظر المغنى ٣٠٣/١، والخصائص ١٢٥/١. ١٢٦، والتصريح ١٩٦/١ والكتاب ٥٧/١ وشرح الكافية للرضى ٢٤٦/١، ومعانى الحروف للرمانى ص٨٨.

(٣) يوسف: ٣١ وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٥.

(٤) المجادلة: ٢ وانظر البحر المحيط ٢٣٢/٨ معانى القرآن للفراء ١٣٩/٣.

ويرى ابن جنّى [1] أنّ لغة تميم فى إهمال «ما» أقوى قياساً، وإن كانت لغة الحجاز أسير إستعمالاً، وإنما كان إهمال «ما» أقوى قياساً لأنّها حرف غير مختص، والحرف غير المختص حَقُّه ألاّ يعمل.

ولإعمالها عند الحجازين شروط إذا انتقض منها شرط بطل عملها وأهملوها، وماذلك إلا لأنهم أحسوا بضعف عملها من جهة القياس، فكانت هذه الشروط دعامة وعونا لها على العمل.

شروط إعمال «ما» عمل «ليس».

١- أنْ لا تقترن إسمها ب «إنْ» الزائدة فإن اقترن بها بطل عملها كقول الشاعر:

بنى غدانه ما إنْ أنتم ذهب .. ولا صريف، ولكن أنتم الخزفُ [2]

ف «إنْ» الزائدة كفت «ما» عن العمل ف «أنتم» مبتدأ و «ذهب» خبره، وإنّما لم تعمل حينئذ لأنّها محمولة على «ليس» فى العمل و«ليس» لا يقترن إسمها ب «إنْ» وزعم الكوفيون أنّها نافية مؤكدة، ويؤيده رواية يعقوب ابن السكيت «ذهبا» و «صريفا» النصب على الإعمال كما لا يبطل

---

(١) الخصائص ١٢٦/١.

(٢) لم أقف له على نسبة والبيت من البسيط وهو فى المغنى ٢٥/١ وشرح شواهده للسيوطى ٨٤/١، وأوضح المسالك ١٩٥/١ والخزانة ١٢٤/٢.

عملها إذا تكررت، على الصحيح بدليل قوله:

لايُنْسِكَ الأَسَى تأسِّيا فما .. ما من حِمَام أحدٌ مُعْتَصِما[1]

وَزَعْمُ الكوفيين بأنَّ «إنْ» بعد «ما» نافية جيء بها توكيدا مردود فإنَّ العرب قد إستعملت «إنْ» الزائدة بعد «ما» الموصولة الإسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ «ما» النافية فلو لم تكن «إنْ» المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ.[2]

قال سيبويه [3] وأمَّا «إنْ» مع «ما» فى لغة أهل الحجاز فهى بمنزلة «ما» فى قولك «إنما» الثقيلة تجعلها من حروف الإبتداء، وتمنعها أن تكون من حروف «ليس وبمنزلتها».

٢- ألاّ ينتقض نفى خبرها ب «إلاّ» فإنْ انتقض نفى خبرها «إلاّ» بطل عملها نحو قوله تعالى [4]« وما محمدٌ إلاّ رسول » فإن كان الإنتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو: ما خالدٌ غَيْرَ قائم» أمَّا يونس ن حبيب وتبعه الشلوبين فيرى جواز إعمال «ما» عمل« ليس» مع إنتقاض نفى خبرها ب «إلاّ» مستدلا على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) لم أقف له على نسبه والبيت من الرجز وهو فى: الجنى الدانى ص٣٢٨، والهمع ١٢٤/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص٢٢٨.

(٢) انظر التصريح ١٩٧/١.

(٣) الكتاب ٢٢١/٤.

(٤) ال عمران :١٤٤.

وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ منجنونا بِأهْله .. وَمَا صَاحِبَ الحاجات إلاَّ مُعَذَّبَا[1]

وقول الأخر:

وما حَقّ الـذى يـعثُو نَـهاراً .. ويسرق ليـله إلاّ نـكالاً [2]

ولم يَرْتَض البصريون هذين الشاهدين على ظاهرهما بل رَدّوهما بما يتفق وشروطهم فأولوهما فقالوا فى البيت الأول إنّ « منجنونا - ومعذبا » منصوبان على أنهما مفعولان لفعلين محذوفين، والجملتان الفعليتان خبر للمبتدأين والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا. وقيل: إنّ « منجنونا ومعذبا » منصوبان نصب المصادر، والمعنى وما الدهر إلا يدور دوران منجنون تارة يرفع وتارة يضع - وهو بفتح الميم الدولاب التى يستقى عليها، وما صاحب الحاجات إلاّ يُعذب معذبا أى تكذيبا، وزعم ابن باب شاذ أنّ أصله « إلا كمنجنون » ثُمّ حُذِف الجار فانتصب المجرور وليس بشىء لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينصب الإسم بعده

(١) قائله مجهول والبيت من بحر الطويل وهو فى: شرح المفصل ٧٥/٨، والجنى الدانى ص٣٢٥، والخزانة ١٢٩/٢ والأشمونى ٢٤٨/١ والضرائر ص٧٥ والرواية فيه « أرى الدهر إلا منجنونا بأهله» على زيادة إلا ضرورة وقال هكذا رواه المازنى وحينئذ لا شاهد لما نحن فيه وكذا رواه ابن هشام المغنى ٧٣/١ ثم قال « وإنما المحفوظ « وما الدهر »

(٢) قائله مغلس بن لقيط الأسدى والبيت من الوافر، وهو فى « الجنى الدانى ص٣٢٥، وشرح التحفة الوردية ص٧٣، والهمع ١٢٢/١، وتخليص الشواهد وتخليص الفوائد لابن هشام ص٢٣٢.

إذا كان الجار والمجرور فى موضع نصب، فإذا سقط الخافض وصل الفعل أوْ ما فى معناه إلى المجرور فنصبه كما فى قولك: إستغفرت الله ذنباً: أى من ذنب، و « تمرون الديار أى على الديار ».

وقالوا فى البيت الثانى : إنّ « نكالا » اسم مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة خبر المبتدأ، والتقدير: وما حق الذى يفسد إلاّ ينكل به نكالا أى تنكيلا. وقيل المراد: إلا نكالان: نكال على العتو ونكال على السرقة فحذف نون التثنية ضرورة فهو حينئذ مرفوع لا منصوب.

وما ذهب إليه يونس من جواز النصب بعد الإ هو المرضى عندى والبيتان السابقان يشهدان له والأصل عدم التأويل.

٣- أنْ لا يتقدم الخبر على الإسم، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الأصح، فإنْ تقدم خبرها على سمها بطل عملها نحو: « ما قائم محمد» و « ما مُسىء مَنْ أعتب » ف « مسيء » خبر مقدم و « من أعتب » مبتدأ مؤخر وكقول الشاعر:

وَمَا خُذّلٌ قَوْمِى فَأَخْضَعَ لِلعِدَى .. ولكن إذا أَدْعُوهُم فَهُمُ هُمُ[1]

ف « خُذّلٌ » خبر مقدم، و « قَوْمِى» مبتدأ مؤخر.

---

(١) لم أقف على نسبته والبيت من الطويل، وهو فى الأشمونى ٢٤٨/١ والتصريح ١٩٨/١.

وزعم ابن مالك[1] وإبنه أنّ « ما » تعمل مع تقدم خبرها على إسمها محتجاً بقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ .. إذ هم قُرَيْش وإذ ما مِثْلُهمْ بَشَرَ[2]

ف « مثلهم» خبر« ما » قدم على إسمها « بشر » ولم يرتض البصريون هذا فقضوا عى البيت الشذوذ وغلطه بعضهم مدعيين أن سب الغلط أنّ الفرزدق تميمى أراد أن يتشبه بالحجازيين، فلم يدر ما شرط إعمالها عندهم وفيه نظر: لأن الشاعر إذا أجاز أن يغلط فى لغة غيره، جاز أن يغلط فى لغة نفسه وزالت الثقة بكلامه، ولأن العربى لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته[3]. وبعضهم أوله مُدعياً أنّ « بشر » خبر و « مثلهم » مبتدأ، ولكن بنى على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبنى، وهو الضمير، والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه وإعرابه، وقيل « مثلهم » حال لأنّ إضافة « مثل » لا تفيد التعريف، وهو فى الأصل نعت « لبشر » ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال و « بشر » مبتدأ والخبر محذوف مقدم

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٤٣٣/١ وشرح الألفية لإبن الناظم ص١٤٦، وتخليص الشواهد ص٢٣٠.

(٢) البيت من بحر البسيط وهو فى الكتاب ١/ ٦٠، والخزانة ٢/ ١٣٠ والمقتضب ٤/١٩١، والأشمونى ٢٤٨/١، والتصريح ١٩٨/١، الهمع ١٢٤/١، ديوان الفرزدق ٢٢٣/١.

(٣) حاشية الصبان ٢٤٨/١ والتصريح ١٩٨/١ وشرح التحفة الوردية ص٧٥ والكتاب ١/ ٦٠ والمقتض ١٩١/٤ والهمع ١٢٤/١ وتخليص الشواهد ص٢٣١ . ٢٣٢

على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر أى: ما فى الوجود بشر مثلهم أى: مماثلا لهم قاله المبرد وردّ بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع[1] وقيل غير ذلك.

قال المبرد[2] وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدّموا خبرها على إسمها ردّوها إلى أصلها، فقالوا: مازيد إلا منطلق، وما منطلق زيد لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال، فلَمْ يَقْوَ على نقض النفى، كما لم يَقْو على تقديم الخبر.

أمّا ابن عصفور فيرى[3] عدم بطلان عملها إذا تقدم الخبر وكان ظرفا أوْ جاراً ومجرورا.

وقد حكى الجرمى[4]: ما مسيئاً مَنْ أعتب، على الإعمال، وقال: إنه لغة وأقول: طالما ثبت أنّها لغة فيجب قبولها ولا نتأولها لأنّ اللغة لا تقبل التأويل

٤- ألاّ يتقدم معمول خبرها على إسمها إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجرورا للتوسع فيهما كقول الشاعر:

---

(١) حاشية الصبان ٢٤٨/١ والتصريح ١٩٨/١ وشرح التحفة الوردية ص٧٥ والكتاب ٦٠/١ والمقتضب ١٩١/٤ والهمع ١٢٤/١ وتخليص الشواهد ص٢٣١، ٢٣٢.

(٢) المقتضب ١٨٩/٤.

(٣) انظر الأشمونى ٢٤٩/١ والتصريح ١٩٨/١.

(٤) انظر التصريح ١٩٨/١.

بأهْبَة حَزْمٍ لُذ وَ إنْ كُنْتَ آمِنا .. فَمَا كُلّ مَنْ تُوَالِي مُوَاليا[1]

فإن كان معمول خبرها غير ظرف أو مجرور وتقدم على اسمها بطل العمل نحو:

«ما طعامك خالدٌ آكل» ومنه قول الشاعر:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنىً .. وما كُلَّ مَنْ وافى مِنىً أنا عارفُ[2]

ف « كُلّ » معمول الخبر س عارف » قُدّم على اسم « ما » ومن ثم بطل عملها إذ الأصل: وما أنا عارف كُلّ من وافى مِنى ويجوز أن ترفع« كُلّ » على أنّه اسم « ما » والجملة أعنى « أنا عارف » فى محل نصب خبر « ما » والعائد محذوف أي عارفه، ولا شاهد فيه حينئذ.

هذه هي شروط إعمال « ما » عمل « ليس » عند الجمهور وزاد بعضهم شرطين آخرين هما:[3]

الأول: ألا تؤكد « ما » بمثلها، فإنْ أكدت مثلها نحو: ما ما خالدٌ قائم بطل عملها ووجب الرفع، عند عامة النحويين، وأجاز إعمالها جماعة

---

(١) لم أقف على نسبته والبيت من الطويل: ولُذْ أمر من لاذ و « بأهبة » متعلق به، وهو فى الأشمونى ٢٤٩/١، والمغنى ٦٩٤/٢.

(٢) قائله مزاحم بن الحارث العقيلي والبيت من الطويل وهو فى الأشمونى ٢٤٩/١، والمغنى ٦٩٤/٢، وتخليص الشواهد ص٢٢٨ والكتاب ٧٢/١، والتصريح ١٩٨/١.

(٣) أنظر الجنى الدانى ص٣٢٨.

من الكوفيين قال المرادى[1] وصرح ابن مالك بعملها فى هذه الصورة، ولم يحك فى ذلك خلافا وأنشد على العمل قول الراجز:

لا يُنْسِكَ الأسى تأسيا فما .. ما مِنْ حِمَام أحَدٌ مُعْتَصِمَا[2]

فكرر « ما » النافية توكيدا، وأبقى عملها.

وقال الشيخ الصبان[3] قوله « دون أنْ » أى المزيدة لا النافية الموكدة بها كما يُسْتَفاد من قول الشارح فمخرجه على أنّ « إنْ » نافية مؤكدة ل «ما» لازائدة.

وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف (ابن مالك) فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى .وإنى لا أيّد القول بإعمالها مكررة لأنّه بمثابة التوكيد اللفظى وهو لا يؤثر فى العمل، والعمل ل « ما » الأولى.

الثانى: ألا يبدل من الخبر َبدَلٌ مصحوب ب « إلاّ » نحو : مازَيْدٌ شيء إلاّ شىء لا يُعْبَأ به، وقَدْ جَوزّ الصفار نصب الخبر، ورفع ما بعد «إلاّ» على البدل من الموضع وهو رأى غير سديد قال عنه المرادى[4] «وهو وهم »

---

(١) الجنى الدانى صـ٣٢٨.

(٢) سبقت الإشارة إليه.

(٣) الأشمونى ومعه الصبان ٢٤٧/١ بتصرف.

(٤) الجنى الدانى صـ٣٢٩.

هل عملت « ما » فى الجزأين (المبتدأ والخبر) ؟[1]

الجواب: إعمال « ما » عمل « ليس » لغة الحجازيين ونجد وتهامة كما سبق أن ذكرنا بيد أنَّ النحاة أختلفوا فيما عملت فيه.

فذهب البصريون إلى أنَّها عملت فى الجزأين فرفعت المبتدأ إسما لها ونصت الخبر خبراً لها.

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّها عملت فى الجزء الأول فقط أمَّا الثانى فمنصوب على نزع الخافض فأصل « ما محمدٌ قائم » ما محمدٌ بقائم فَلَمَّا سقطت الباء انتصب الإسم.

وما ذهب إليه الكوفيون ليس بمرضى عندنا لأنَّ الخافض إذا سقط إنَّما ينتصب الإسم بعده إذا كان الجار والمجرور فى موضع نصب، فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ماهو فى معناه إلى المجرور فنصبه كما فى قولك: استغفر الله ذنباً أى من ذنب فالنصب إنَّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض، ألا ترى أنَّك تقول « كفى بالله شهيداً »[2] فيكون الإسم مجرورا بالباء لفظا، فإذا سقطت الباء كان الإسم مرفوعا نحو « كفى الله » لأنَّه لم يكن موضعهما نصبا بل رفعا، وكذلك تقول: بحسبك خالد فإذا سقط

---

(١) ينظر فى هذه المسألة شرح المفصل ١٠٨/١، ١٠٩ والتصريح ١٩٦/١.
(٢) الإسراء:٩٦ والآيتمامها « قُلْ كَفَى بالله شَهِيداً بينى وبينكم إنه كان بعباده خبيرا بصيرا ».

الخافض قُلْتَ: حَسْبُكَ خالدٌ بالرفع لأنّه كان فى موضع مبتدأ، وكذلك تقول: ماجاءنى من رَجُل وتقول: ما جاءنى رَجُل فترفع لأنَّ موضعه كان مرفوعا فبان بما ذكر أنَّ خبر « ما » ليس منصوبا بنزع الخافض كما إدّعى الكوفيون وإنما هو منصوب ب « ما » وذلك لقوة الشبه بينها وبين ليس[1]، كما ذكرنا من قبل.

أمَّا إذا دخلت « ما » على الجملة الفعلية فلا خلاف بين النحاة فى أنَّها هاملة لا عمل لها. نحو ما قام خالدٌ، وما يقوم عصام فإذا دخلت على الفعل الماضى بقى معها على مُضيِّه، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال فإن أريد منه الإستقبال وجب دخول القيد الدال على ذلك نحو: مايُسافر عصام غدا[2]

وقد إدعى ابن مالك أنَّها إذا دخلت على المضارع جعلته مستقبلا مُحْتَجا بقوله تعالى « قُلْ ما يكون لي أنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نفسى » وليس بشىء لأنهم إنّما جعلوها مخلصة للحال، إذا لمْ يُوجد قرينة غيرها، تدل على غير ذلك قال ابن هشام[3] « وأجيب (أى عن كلام ابن مالك) بأنَّ شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ».

(١) أنظر: شرح المفصل لإبن يعيش ١٠٨/١، ١٠٩.
(٢) الحروف غير العاملة ووظيفتها فى اللغة د/صلاح عبد العزيز على السيد ص١٣٧.
(٣) المغنى ٣٠٣/١.

وإنّما أهملت « ما » إذا دخلت على الفعل لعدم اختصاصها به والحرف غير المختص حقه ألاّ يعمل، وإنّما أعملت إذا دخلت على الإسم وإن كانت غير مختصة به لمشابهتها « ليس » فى لغة أهل الحجاز، أمّا التميميون فأهملوها وهو القياس، وإن كانت لغة الحجاز أكثر استعمالا، والعمل على الأكثر وبلغتهم نزل القرآن « ما هذا بشرا »[1]

حكم المعطوف على خبر « ما »

حكم المعطوف على خبر « ما » متوقف على نوع العاطف فإنْ كان العاطف مما يقتضى أن يكون المعطوف موجبا (أى مثبتا ك « بل » ولكن وجب رفع للمعطوف، وإنما وجب الرفع لكون المعطوف خبر مبتدأ مقدر والتقدير فى نحو « ما محمد قائما بل أو لكن قاعد » هو قاعد، ولا يجوز نصبه عطفا على خبر « ما » لأنّه موجب وهى لا تعمل فى الموجب ويتعين فى هذه الحالة أن تعرب كل واحدة من « بل » و « لكن » حرف ابتداء ولا يصح إعرابها حرف عطف، لما يترت على ذلك من كون المعطوف جملة على حسب ما قدرنا، مع أنّه لا يصح أن يكون المعطوف بهما جملة.

قال الأشمونى « وهى حرف ابتداء (يعنى لكن) سبقت بايجاب نحو « قام زَيْدٌ لكن عمرو لم يَقُم ».. أو تلتها جملة إذ يشترط فى معطوفها أن

---

(١) يوسف : ٣١.

يكون مفردا ويشترط فيها أن تسبق بنفى أو بنهى نحو « ما قام خالدٌ لكن عصام، لاتضرب خالداً لكن عصاما » كما يشترط فيها ألا تقترن بالواو.

وما ذكر من وجوب رفع المعطوف على خبر « ما » إذا كان العاطف «بل » أو « لكن » رأى الجمهور، أمّا على رأى يونس فالنصب جائز لأنه لا يشترط بقاء النفى ولذلك يجوز على رأيه أن تقول « ما خالدٌ قائماً بل قاعداً »

وأجاز المبرد كون « بل » ناقلة النفى إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زَيْدٌ قائما بل قاعداً، بالنصب أي: بل هو قاعداً، قال الصبان وفيه إشكال لأنَّ نقل العطف إلى ما بَعْدَ العاطف صَيّر ما قبله غير منفى فما وجه نصبه؟ وجوابه أنَّ النفى انتقل بعْدَ تمام العمل فالنصب متجه»

قال الأشمونى « قَدْ عرفت أن تسمية ما بعد « بل ولكن » معطوفا مجاز إذ ليس بمعطوف وإنّما هو خبر مبتدأ مُقَدّر، وبل ولكن حرفا ابتداء »

أمّا إذا كان العطف لا يقتضى أنْ يكون المعطوف موجباً، وإنّما يقتضى أن يشابه المعطوف عليه فى حركات إعرابه، ونفيه، وإثباته كالواو والفاء جاز فى المعطوف الرفع عطفا على موضع خبر « ما » قبل دخولها فقد كان خبرا مرفوعا بالمبتدأ، أو على إضمار مبتدأ، والنصب على خبر « ما » نحو « ما خالدٌ قائماً ولا قاعدٌ ولا قاعداً » « ولا » ها هنا زائدة للتأكيد.

فـــوائد:

١- إذا ولى العطف الذى لا يوجب وصفاً ورفع سببياً نصبت الوصف ورفعت به السببى أو رفعته خبراً للإسم بعده أو مبتدأ مرفوعا به الإسم مستغنى به من الخبر فتقول: ليْسَ زَيْدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه، وما زَيْدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه، ويجوز: ولا قاعد أخوه على التقديرين أى على أنّ «قاعد» خبر مقدم و « أخوه » مبتدأ مؤخر أو على أنّ « قاعد » مبتدأ و« أخوه » فاعل سد مسد الخبر، وإنما صَحّ ذلك لاعتماد الوصف على النفى[1].

٢- إذا قلت « ليس محمد قائما ولا قاعد » و « ما محمد قائما ولا قاعد» جاز عند من يجيز جر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، وهو المعروف عند النحاة بالجر على التوهم.

ف « قاعد » مجرور بالعطف على توهم دخول الباء فى خبر « ما » قال ابن هشام[2]: « وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك»

وليس ثمة شك فى أنّ الشرطين ها هنا محققان، أما الأول فلأنّ الباء لا تعمل إلا فى النفى، وأما الثانى فلأنّ الباء يكثر زيادتها فى خبر « ما » ومنه قول الشاعر:

---

(١) الإرتشاف ١٠٧/٢ بتصرف.

(٢) المغنى ٤٧٦/٢.

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَاماً ولا بَطَلٍ ..إنْ لم يَكُنْ لِلهَوى بالحق غَلاّبَا[1]

فجر « بطل » على توهم دخول الباء فى خبر « ما ».

وقول الأخر:

بدا لي أنّى لَسْتُ مُدْرِك مَا مَضى .. ولا سابق شيئا إذا كَان جائيا[2]

فجر « سابق » بالعطف على توهم دخول الباء فى خبر « ليس ».

٣- قال الصبان « وإنْ ولى العاطف بَعْد خبر « ليس » أو « ما » وصف يتلوه سببى نحو: ليس أو ما زَيْدٌ قَائما ولا ذاهبا أخوه » أعطى الوصف ما له مفردا فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببى وهو «أخوه» فى المثال أوْ جعلا مبتدأ وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول: ولا ذاهبان أخواه، ولا ذاهبون أخوته، ولك أنْ تجعل الوصف مبتدأ والسببى فاعلا به أغنى عن الخبر لإعتماده على النفى.

زيادة « الباء » فى خبر « ليس » و « ما » :

يُجَرّ خبر « ما » النافية العاملة عمل « ليس » فى لغة الحجاز بالباء

(١) لم أعثر على نسبته والبيت من بحر البسيط وهو فى المغنى ٤٧٦/٢ وشرح شواهده للسيوطى ٨٦٩/٢.

(٢) قائله زهير والبيت من بحر الطويل وهو فى المغنى ٤٧٦/٢ والإرتشاف ٤٧٠/٢ والكتاب ١٥٥/٢، ١٦٥/١، ٣٠٦، وشرح المفصل ٥٦/٧.

الزائدة كقوله تعالى[1] «وماربُّك بظلامٍ للعبيد» وجرّ الباء الخبر مشروط بمايلى[2]

١- عدم نقض نفيه ب «إلاّ» فلا يجوز «ما خالدٌ إلاّ بقائم»

٢- وقبوله الإيجاب فلا يجوز «ما مثلك بأحد»

كما يُجَرّ خبر «ليس» بالباء الزائدة كقوله تعالى [3] «أليس الله بكاف عبده» وقوله عزّ وجل[4] «أليس الله بعزيز ذى انتقام»

وجر خبر «ليس» بالباء مشروط بألا يكون فى الإستثناء فلا يجوز: «قام القوم ليس بزيْد» لأنّ مصحوب «ليس» الإستثنائية كمصحوب «إلا» فكما لا تقول ما زَيْدٌ إلاّ بِقائم، لا تقول: قاموا ليْسَ بزيْدٍ»

وكما زيدت الباء فى خبر «ليس» زيدت أيضا فى إسمها إذا كان فى موضع خبرها كقراءة بعضهم [5] «ليس البرَّ بأنْ تُولُّوا وُجوهَكم» بنصب «البر».

---

(١) فصلت : ٤٦.

(٢) انظر التصريح ٢٠١/١ وحاشية الصبان ٢٥٠/١.

(٣) الزمر : ٣٦.

(٤) الزمر : ٣٧.

(٥) البقرة : ١٧٧.

الغرض من زيادة الباء ها هنا :

ذهب الكوفيون إلى أنّ الغرض من زيادة الباء ها هنا تأكيد النفى وهو الصحيح قالوا : ليس زيد بقائم «ردّ إنّ زيداً اللقائم» فالباء بمنزلة اللام فلما كانت اللام لتأكيد الإثبات كانت الباء لتأكيد النفى .

أمّا البصريون فيرون أنّ الغرض من زيادة الباء دفع توهم الإثبات لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام .

وقيل : إنّما زيد الحرف سواء أكان الباء أم غيرها لا تساع دائرة الكلام فيما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلاّ بزيادة الحرف[1].

تنبيــــه: إذا زيدت الباء فى خبر «ما» كان محل المجرور بها النصب على الإعمال ،وعليه يحمل ما ورد فى القران الكريم لأن خبر «ما» لم يقع فى القران الكريم مجرداً من الباء إلا منصوباً ومن رفع فعلى الإهمال[2].

مسألة: قد ادّعى جماعة من الأصوليين والبيانيين أنّ «ما» التى مع «إنّ» نافية، وإنّ ذلك سبب إفادتها للحصر والقصر ، زاعمين أنّ «إنّ» للإثبات و«ما» للنفى فلا يجوز أن يتوجها معاً إلي شئ واحد لأنه تناقض ، ولا أنّ يحكم بتوجيه النفي للمذكور بعدها لأنهّ خلاف الواقع باتفاق، فتعين جعل الإثبات للمذكور والنفى لغيره .

---

(١) التصريح ٢٠١/١ ، وحاشية الصبان٢٥٠/١ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٥٠/١ .

قال ابن هشام:[1] وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحو بين، إذ ليست «إنّ » للإثبات، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل «إن زيداً قائمٌ » أو نفياً مثل «إنّ زيداً ليس بقائم » ومنه «إنّ الله لا يظلم الناس شيئاً» وليست «ما» للنفى بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما .

وأقول: إنّ «ما » الداخلة على «إنّ» كافة لها عن العمل فإنّ فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها ف «إنّما » من حيث الوضع لا تدل على الحصر كما لا يدل عليه بقية أخواتها اللاتى كففن ب«ما » من حيث الوضع لا تدل على الحصر كما لا تدل عليه بقية أخواتها اللاتى كففن ب«ما » قال الشيخ أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى:[2]«إنّما نحن مصلحون» والذى نذهب إليه أنّ «إنما » لا تدل على الحصر بالوضع كما أنّ الحصر لا يفهم من أخواتها التى كفت ب«ما » فلا فرق بين لعل زيداً قائم، ولعلما زيد قائم، فكذلك : إنّ زيداً قائم وإنما زيد قائم وقال ابن عطية :[3] «إنّما لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد، حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصة وساعد معناها على الإنحصار صح ذلك وترتب كقوله تعالى: «إنّما إلهكم إله واحد» وإذا كانت القصة لا تتأتي للانحصار بقيت «إنّما» للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام «إنما الرّبا في النسيئه» .

---

(١) المغنى ٣٠٩/١ .

(٢) البحر المحيط ٦١/١ .

(٣) الجنى الدانى ص٣٩٦ .

واعتماداً علي قول ابن عطية تقرر أنّ «ما» الداخلة على «إنّ» كافة لا نافية جاءت مبالغة وتأكيداً فلما كان «إن» لتوكيد الإثبات ودخلت عليها «ما» الكافة الزائدة المؤكدة ناسب أن تصلح «أنّما مع بقاء دلالتها على المبالغة والتأكيد – للحصر فدلالتها على الحصر ليست دلالة وضعية إذ لو كانت وضعية لدلت عليه في كل موطن ولا دلالة على الحصر في قوله عليه السلام «إنما الربا فى النسيئة» كما لا نسلم لإبى حيان قوله السابق والذى لم يفرق فيه بين إن زيداً قائم و« إنّما زيد قائم» لأن الثانى أؤكد من الأول فتأمل .

ف«ما» الداخلة علي «إنّ» وأخواتها زائدة كافة سميت ب «ما» المهيئة إذا وليها الفعل نحو قوله تعالى[1] «إنما يخشى الله من عبادة العلماء» وقوله[2] «ربما يود الذين كفروا» وتقول «إنما يعمل الصالحات من خاف ربه» .

وإنما سميت كافة لأنّ عمل هذه الأحرف يزول بدخولها عليهن ف«إنّ» وأخواتها تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها تقول «إنّ الجو صحو» فتنصب بها الاسم وترفع بها الخبر فإذا دخلت «ما» عليها قلت «إنما الجو صحو» على الابتداء والخبر فإذا دخلت «ما» عليها قلت «إنما الجو صحو» على الابتداء والخبر ، ف« الجو» مبتدأ و«صحو خير» قال أبو حيان:[3]

(١) فاطر :٢٨ .
(٢) الحجر:٢ .
(٣) الارتشاف ١٥٨/٢ .

«وحكى الكسائى والأخفش عن العرب » إنما زيداً قائم بالنصب على الإعمال وقال [1]«وذهب الزجاج والزمخشرى إلى جواز ذلك فيها كلها ، ثم قال:[2] ومن قال بإعمال هذه الحروف كانت «ما» عنده زائدة ومن ثم نقول إنّ «ما» الزائدة إذا دخلت على «إنّ» وأخواتها كان لها أثران :

الأول : كف هذه الحروف عن العمل .

الثانى : تهيئتها للدخول على الجملة الفعلية وزيادة فى البيان أقول: إنّ هذه الأحرف كانت مختصة بالدخول على الأسماء ولهذا الاختصاص استحقت العمل فنصبت الاسم ورفعت الخبر فلما دخلت «ما» عليها زال هذا الاختصاص وبزواله زال العمل وأصبحت مهيئة للدخول على الأفعال قال الله تعالى[3] «كأنّما يسافون إلى الموت » وقال:[4] «إنما حرمّ عليكم الميتة» .

---

(١) السابق ١٥٧/٢ . (٢)السابق ١٥٨/٢ .

(٣) الأنفال :٦ .

(٤) البقرة :١٧٣ قرئ بنصب «الميتة» ورفعها فمن نصب فـ«ما» كافة الفاعل هو الله ومن رفعها وهو أبو رجاء العطاردى - فما :اسم موصول والميتة :خبر «إنّ» والعائد محذوف تقديره : حرمه الله .

الباب السادس

لات

اختلف النحاة فى حقيقتها ، وفى أحقيتها فى العمل وما تعمل فيه علي أقوال متباينة ومذاهب شتى، وها أنا أفصل لك القول فيها فأقول :

أولاً : حقيقتها ، اختلف النحاة فى ماهية «حقيقة» لات[1].

فذهب بعضهم إلى أنّها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء البعض على قولين:

أحدهما : أنّها في الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى«لا يلتكم من زعمالكم شيئاً» فإنّه يقال : لات يليت، كما يقال : ألت يألت، وقد قرئ بهما ، ثم استعملت للنفى فنفي بها كما نفى ب«ليس» ذكره الخُتنى فى شرحه لكتاب سيبوية .

الثانى : أنّ أصلها «ليس» بكسر الياء فقبلت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ابدلت التاء من السين .

وذهب الأخفش والجمهور إلى أنهما كلمتان :«لا» النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما فى ثَمّتَ ، وربّتَ ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ويرى سيبوية أنّها من تركيب الحرف مع الحرف نحو : إنّما فلو سميت به

---

(1) انظر : الارتشاف ٢/ ١١١ ، والجنى الدانى صـ٤٨٥،٤٨٦، والاشموتى ١/ ٢٥٧، والتصريح١/١٩٩، ٢٠٠ واللسان «ليت» ٥/ ١١١، والمغنى ١/ ٢٥٣، ٢٥٤ .

حكيته ويرى أبو عبيدة وابن الطراوة أنّها كلمة وبعض كلمة وذلك أنّها «لا» النافية والتاء زائدة فى أول الحين .

وقد استدل أبو عبيدة بأنه وجدها فى الإمام وهو مصحف عثمان رضى الله عنه - مختلطة ب« حين » فى الخط قال ابن هشام «ولا دليل فيه» ، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس .

ونقول : خطان لا يقاس عليهما خط المصحف وخط العروضين وما ذهب إليه الجمهور صحيح يشهد له أنّه يوقف عليها بالتاء والهاء وإنّها رسمت منفصلة عن الحين ، وأنّ التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه .

إذا المعتمد - عندنا - أنها «لا» النافية ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أولهما وخصت بنفى الأحيان، وزيادة التاء هنا أحسن منها فى ثمّت وربت لأنّ «لا» محمولة على «ليس» وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل ب «لا» المحمولة على «إنّ»

فإن قيل : ليست التاء فى «لات» كالتاء فى «ليس» فكيف حملت التاء هنا على التاء هناك؟

والجواب : أنّه يجمعها مطلق تشابه وإن كانت التاء فى «لات» لتأنيث اللفظ وفى «ليست هند» مثلا لتأنيث الفاعل إذا يجمعها مطلق تشابه وإن كانت الأولى لتأنيث اللفظ والثانية لتأنيث الفاعل فتأمل .

عملهـــا :

عملها إجماع من العرب ، بيد أنّ النحاة اختلفوا :

فمنهم من ذهب إلى أنّها لا تعمل شيئاً وإنّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهو أحد قولين للأخفش

أمّا قوله الثانى : فإنها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر[1]، وليس هذا القول بشئ ألا ترى أنها تلحقها التاء كما تلحق «ليس» فكان حملها على«ليس» أولى .

ويقدر قوله تعالى «ولات حين مناص»[2] على قول الاخفش الأول أى على قراءة الرفع «ولات حين مناص كائن لهم، وأما على النصب فالتقدير : ولا أرى حين متناص» .

أمّا على قوله الثانى فالحين اسمها والخبر محذوف .

ويرى الجمهور أنّها تعمل عمل «ليس» فترفع الاسم وتنصب الخبر ولإعمالها عند الجمهور شرطان [3].

الأول : كون معموليها اسمى زمان .

---

(١) التصريح ١/٢٠٠، والمغنى ١/٢٥٤، والجنى الدانى صـ٤٨٨، والارتشاف ٢/١١١

(٢) سورة «ص» آية : ٣ .

(٣) انظر التصريح ١/٢٠٠، والارتشاف ٢/١١١ .

الثاني : حذف أحد معمولها والغالب في المحذوف كونه المرفوع كقوله تعالى «ولات حين مناص»[1] ينصب حين علي أنّه خبرها ، واسمها محذوف .

وهي بمعنى «ليس» ، «ومناص» بمعنى فرار والتقدير : ليس الحين حين مناص .

وقرئ «ولات حين مناص» بجر الحين فزعم الفراء أنّ «لات» تستعمل حَرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أنّ مذ ومنذ كذلك وقرئ في الشواذ «ولات حين مناص»يرفع الحين وهى قراءة عيسى من عمر وتوجيهها إنّ «الحين» اسمها مرفوع وخبرها محذوف أى : ليس حين فِرارٍ حيناً لهم، وكان القياس أنْ يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى لأن حذف المرفوع لا يجوز البته لأن مرفوعها محمول على مرفوع «ليس» ومرفوع «ليس» لا يحذف قال الشيخ الأزهرى «فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى أصله»[2].

ففى الحين ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض [3].

وفى الرفع ثلاثة أقوال :

الأول : الرفع على الابتداء .

الثاني : أو على أنّه اسم «لات» إن كانت عاملة عمل« ليس» .

(١) سورة «ص» آية: ٣ .
(٢) التصريح ١/ ٢٠٠ .
(٣) التصريح ١/ ٢٠٠ بتصرف .

الثالث : أو على أنّه خبر «لات» إن كانت «لات» عاملة عمل «إنّ»

وفى النصب ثلاثة أقوال أيضاً :

أحدها : النصب على أنّه اسم «لات» إن كانت عاملة عمل «إنّ» .

ثانيها : أو على الخبرية ل «لات» إن كانت عاملة عمل «ليس»

ثالثها : أو على أنّه مفعول بفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وهو أنّ «لات» حرف جر على ما زعم الفراء .

وذهب الفارسى وغيره إلى أنّها تعمل فى الحين ، وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة[1] ومّما عملت فيه قول الشاعر :

نَدِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدمٍ ٭ وَالبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيةٍ وَخِيمُ [2]

وقول الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ ٭ فأجبنا أنْ ليس حين بقاء [3]

أى : وليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه «أوان» منوى

---

(١) الارتشاف ٢/١١١ .

(٢) قائله مهلهل الكنانى ، والبيت من بحر الكامل وهو فى : الأشموتى ١/٢٥٥ ، والهمع ١/١٢٦، والارتشاف ٢/١١٢، والخزانة ٢/١٤٧ .

(٣) قائله أبو زبيد الطائى والبيت من بحر الخفيف وهو فى : الارتشاف ٢/١١٢، والأصول لابن السراج ٢/١٤٣، والخصائص ٢/٣٧٧، والانصاف ٢/٣٧٧، وشرح المفصل ٩/٣٢، والمغنى ١/٢٥٥، والأشموتى ١/٢٥٦ .

الثبوت، وبنى كما فعل بقبل « وبعد » إلاّ أنّ « أوانا » لشبهه ب«نزال» «وزنا » بنى على الكسر ونون اضطراراً قاله الأشموني، وقد أنشده الفراء شاهداً على أنّ «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كمُذْ ومنذ ورد عليه ابن هشام .

رد ابن هشام على زعم الفرّاء :

قال ابن هشام[1]:وقرئ «ولات حين مناصٍ » بخفض الحين ، فزعم الفرّاء أنّ «لات» تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة كما أنّ مذ ومنذ كذلك وأنشد .

طلبوا صلحنا ولات أوان

وأجيب عن البيت بِحَوا بَيْنَ:

أحدهما : أنّه على إضمار من الاستغرافية، ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

ألا رَجُلٍ جزاه الله خيراً *** يدل على محصلة تبيت[2]

فيمن رواه بجر رجل .

---

(١) المغني ٢٥٥/١ .

(٢) سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن حكم دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس .

الثاني : أنّ الأصل «ولا أوان صلح» ثم بنى المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا، أو لأنّه قدّر بناءه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وجير، ونون للضرورة ، وقال الزمخشري: للتعويض كيومئذ.

ولو كان كما زعم لأعرب ، لأن العوض ينزل منزله المعوض منه ، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح، وبالثاني وتوجيهه أنّ الأصل «حين مناصهم» ثم نزل قطع المضاف إليه من «مناص » منزله قطعه من «حين» لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قال الزمخشري، وجعل التنوين عوضاً عن المضاف إليه، ثم بنى الحين لإضافته إلي غير متمكن، أ هـ والأولى أن يُقال: أنّ التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء، وأنّ المناص معرب ، وإنّ كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض» .

اختصت «لات» بالعمل فى الزمان، فإذا دخلت على غير الزمان أهملت كقوله :

لهفى عليك للهفة من خائف ••• يَبْغِي جوارك حين لات مجير[1]

---

(١) قائله شمرول الليثى ، والبيت من الكامل وهو فى : الاشمونى ٢٥٦/١، والمغنى ٦٣١/٢، وفيه«ليس مخير» بدلاً من «لات مجير» والتصريح ٢٠٠/١، والهمع ١١٦/١، والارتشاف ١١٢/٢ .

ووهم أبو حيان فجعلها عاملة في الظرف «هنا» قال :[1] ومّا عملت فيه يعني «لات» قوله :

حَنّت نُوَارَ ولاتَ هُنّا حَنّتْ ٭ وبدا الذي كانت نُوارُ أجَنّتِ

وكذلك ابن عصفور حيث جعل «هنا» اسم «لات» و«جنت» خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حَنّتْ[2]، وهذا الوجه ضعيف من وجوه :

الأول : الجمع بين معمولي «لات».

الثاني : إخراج «هنا» عن الظرفية .

الثالث : اعمال «لات» في المعرفة الظاهرة وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف .

الرابع : حذف المضاف إلى الجملة .

وخرجه الفارسي على أنّ «لات» مهملة فلا عمل لها و«هنّا» خبر مُقدمَ و «حَنّت» مبتدأ مؤخر بتقدير «أنْ» مثل : تَسْمَعَ بالمعيدي خير من أن تراه وهو الأولى [3].

الوقف عليها واللغات فيها :

الوقف عليها بالتاء عند سيبويه والفراء وابن كسان والزجاج ، وبه

---

(١) الارتشاف ٢/١١١ .

(٢) المغني ٢/٥٩٢ بتصرف .

(٣) المغني ٢/٥٩٢ .

وقف أكثر الفراء، ويوقف عليها بالهاء عند الكسائى والمبرد وبه قرأ الكسائى.

أمّا اللغات الواردة فى تائها فالفتح والضم والكسر[1].

دخول التاء على الأحيان:

قال المرادى «وقد ورد دخول التاء على الأحيان فى قول ابن عمر «اذهب بها تلان إلى أصحابك» وقول الشاعر:

نَوِّلى قَبْــــل يَوْمِ بَيْنَ، جمـــانا ** وصلينا كما زعمت تلانا[2]

وقول الاخر:

العاطفون، تحين ما من، عاطف ** والمطعمون زمان أين المطعم[3]

وزعم بعض النحويين أنّ التاء فى «تلآن» بدل من ألف الوصل، وهو زعم لا يصح، وأول بعضهم «تحين» على أنّه أراد: لات حين» فخذف «لا» وأبقى التاء دالة عليها.

---

(1) الجنى الدانى ص٤٨٩، ٤٩٠ بتصرف.

(2) قائله جميل بثينة والبيت من وهو فى سر الصناعة ١/١٨٥، والإنصاف ١/١١٠، واللسان «حين» و«تلن» والخزانة ٢/١٤٩.

(3) قائله أبو وجزه السعدى والبيت من الكامل وهو فى: الانصاف ١/١٠٨، ومجالس ثعلب ص٣٧٤، وسر الصناعة ١/١٨٠، واللسان «حين» والخزانة ٢/١٤٧، ٤/١٠٤.

الباب السابع

«إنْ» النافية

إنْ النافية : حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال، ولذلك لم يعمل لأن شرط العمل الاختصاص، فإذا فقد الاختصاص فقد العمل، فمثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى[1]: إنْ أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم» وقوله عز وجل[2] «إنْ الكافرون إلاّ فى غرور» وقوله جل شأنه:[3] «وإنْ من أهل الكتاب إلاّ لتؤمنن به قبل موته» أى : وما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به فحذف المبتدأ «الموصوف» وبقيت صفته، ومثله قوله تعالى:[4] وإنّ منكم إلاّ واردها » أى: وإن أحد منكم إلاّ واردها .

ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى[5] « إنْ أردنـا إلاّ الحسنى» وقوله جل وشأنه [6]«إنْ يدعون من دون الله إلاّ أناثا » وقوله عز وجل[7] «إنْ يقولون إلاّ كذبا » وقوله تعالى[8]«إنْ لبثتم إلاّ قليلا » .

ولدخولها على القبيلين الاسم والفعل منع كل من الإمامين الجليلين سيبويه والمبرد عملها فقال سيبويه:[9] «وتكون »في معنى «ما » قال الله عز وجل «إنّ الكافرون إلاّ في غرور». أى: ما الكافرون إلاّ في غرور.

(١) المجادلة :٢ .
(٢) الملك : ٢٠ .
(٣) النساء : ١٥٩ .
(٤) مريم : ٧١ .
(٥) التوبة :١٠٧ .
(٦) النساء :١١٧ .
(٧) الكهف :٥ .
(٨) الاسراء:٥٢ .
(٩) الكتاب ١٥٢/٢ .

وقال المبرد [1]: «وتكون» في معني «ما» تقول: إنْ زيد منطلق، أي: ما زيد منطلق وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر، لأنها حرف نفى دخل على ابتداء وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بنى تميم فى «ما» .

ومن ثم يتبين لنا أنّ نسبة القول إليهما بإعمالهما عمل «ليس» غير صحيح، وممن نسب إليهما القول بإعمالهما ابن هشام حيث قال[2] «وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبوية والفراء وأجاز الكسائى والمبرد اعمالها عمل «ليس» فنسب القول بإعمالها إلى المبرد وهو لم ينص علي الإعمال بل وافق سيبويه على إهمالها والأشموتى حيث قال[3] «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد » ومثله عند المرادى .

ومن النصين السابقين، نقرر مطمئين أنّ سيبويه والمبرد قد نصاً علي أهمالها فلا داعى لاضطراب النقل عنهما بعد ما صرحا بالإهمال .

وممّن حذا حذوها وسار علي رأيها الفراء وجمهور البصريين، والمغاربة وإنّما أهملوها لفقدانها شرط العمل وهو الاختصاص [4].

أمّا الكسائى وأكثر الكوفيين فقد أجازوا إعمالها[5] وتبعهم ابن

(١) المقتضب ٢/٣٥٩ .

(٢)المغنى ١/٢٣،٢٤، وانظر التصريح ١/٢٠١ .

(٣) الأشموتى ١/٢٥٥، وانظر الارتشاف ٢/١٠٩ .

(٤) جواهر الأدب ص٩٨ .

(٥) انظر : المغنى ١/٢٣،٢٤، والارتشاف ٢/١٠٩، والاشموتى ١/٢٥٥ ، والتصريح ١/٢٠١ .

السراج، والفارسى وابن جنى، وابن مالك وابنه وصححه أبو حيان حيث قال:[1] «والصحيح جواز إعمالها إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً ..»

والقول بإعمالها أولى، ألا ترى أنّها شاركت «ما» فى النفى وفي كونها لنفى الحال فلإن تحمل عليها في الرعمال أولى وخاصة أنّ الوارد المسموع عن العرب يعضد ما ذهبنا إليه والسماع أقوى حجة للفصل فى النزاع فقد سمع إعمالها «ليس» نثراً ونظماً .

فقد سمع من أهل العالية «إنْ أحد خيراً من أحد إلاّ بالعافية، وإنْ ذلك نافعك ولا ضارك» وقال أعرابى «إنّا قائماً»يريد :إنْ أنا قائماً، فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى النون «نون إنْ» ثم أدغم النون فى النون فصار إنّا قائماً» على حد «لكنا هو الله ربى» إذ الاصل: لكن أنا هو الله ربى » وهو الموضع الوحيد الذى يجتمع فيه ثلاثة مبتدأت ، فاعرفه .

ومن النظم قوله :

إنْ هو مستوليا على أحد ** إلاّ على أضعف المجانين[2]

---

(١)الارتشاف ١٠٩/٢، وانظر : تخليص الشواهد صـ٢٤٦ .

(٢) لم أقف علي نسبته، والبيت من المنسرح وهو فى : الجنى الدانى صـ٢٠٩، والارتشاف ١٠٩/٢، والأشمونى ٢٥٥/١، والتصريح ٢٠١/١، والمقرب ١٠٥/١، والهمع ١٢٥/١، وتخليص الشواهد .

وقول الآخر :

إنْ المرْءُ مَيْتاً بانقضاء حياته ... ولكن بأنْ يبغى عليه فَيُخذلا [1]

وقال الرضى[2]وأجاز المبرد إعمال «إنْ» النافية عمل «ليس» مستشهداً بقوله:

إنْ هو مستولياً على أحد ... إلاّ على أضعف المجانين[3]

وليس بمشهور .

والحقيقة أنّ محمداً من يزيد المبرد لم يجزم بواحد من الاعمال أو الإهمال بل قال بهما ففى الوقت الذى ينص فيه علي إهمالها وفاقاً لسيبويه ينقل رأى المجيزين إعمالها فهو القائل « وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه ب «ليس» كما فعل ذلك في «ما» وهذا هو القول ، لأنه لا فصل بينها وبين «ما» في المعنى وذلك قوله عز وجل «إنّ الكافرون إلاّ فى غرور» وقال :[4] إن يقولون إلاّ كذباً» فهذان موضعان ».

قال أبو حيان :[5]«ويبطل عملها - عند من أعملوها - انتقاض

(١) قائله مجهول والبيت من بحر الطويل وهو فى : الجنى الدانى صـ٢١٠، والأشموتى ٢٥٥/١، والهمع ١٢٥/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٧٠/١ .

(٣)سبقت الإشارة رليه.

(٤) الكهف: ٥ .

(٥) الارتشاف ١٠٩/٢ .

النفى كما قال تعالى: «إنْ أنتم إلاّ بشر مثلنا ، وتوسط الخبر نحو : إنْ منطلق زيد» .

وأقول :لمّا كان الوارد المسموع عن العرب إعمال «إنْ» عمل «ليس» أخذنا به وعولنا عليه لأنّ اللغة بنت السماع وعنه تأخذ أحكامها وإن كان القياس بخلافه .

الخــاتــمة

بعد معايشتى لهذا البحث وقفت فيه على فوائد جليلة، ومسائل عديدة، ونتائج كثيرة منها :

أولاً : حروف النفى منها ما اتفق على إعماله ومنها ما اختلف فيه، وتنوعت فى عملها بين النصب ، والجزم ، والرفع والجرّ ، ك «لات» عند الفرّاء .

ثانياً : أنّ الحروف عامة علامات وأمارات وضعها المتكلم فى الكلام لبيان مراده والغرض منه ، وأنّها ليست محدثة حركات الإعراب فيما بَعْدَها ، وإنّما محدث الحركات بعد الحرف هو المتكلم ، أمّا نسبة العمل إليها فمن باب الإسنادإلى السبب أو الالة .

ثالثاً : حروف النفى تنوعت دلالاتها فمنها ما ينفى الماضى ، ومنها ما يختص بنفى المستقبل ، ومنها ما ينفى الحال .

رابعاً : أنّ دلالة «لنْ» علي التأكيد قد يقتضيه السياق وتتطلبه المقامات والأحوال وأنّها ليست ك«لا » فى الدلالة على النفى بل النفى بها أوكد من النفى ب «لا ».

خامساً : أنّ دلالة «لنْ» على التأبيد لم يَنُصّ عليها الزمخشرى ، ولكن شيوع النسبة إليه حَتّى قِيل «لن الزمخشرية» كانت نتيجة مذهبه الاعتزالى .

سادساً : أنّ «لنْ» أداةلغوية بسيطة ، لا تفيد تأكيداً ولا تأبيداً من حيث وضعها اللغوى ، ولكنها تتهيأ مع السياق تهيأ آخر فيأتى للتأكيد وللتأبيد لاقتضاء المقامات والأحوال لهما ، وقد تزتى حيث لا تأكيد ويراد بها مجرد النفى كقوله تعالى «لنْ نصبر على طعام واحد».

سابعاً : أنّ «لنْ» لا تستعمل فى الدّعاء .

ثامناً : ما ورد من رفع المضارع ونصبه بعد «لم» طلما ثبت أنّه لغة نقبله ولا نتأوله لأنّ اللغة لا تُأوّل ، وإن كُنا لا نستعمله فى اساليبنا ولا نحاكيه فى استعمالاتنا .

تاسعاً : أنّ «لم» تدخل علي لفظ المضارع فتقلب زمنه إلى المضى ودخول همزة الاستفهام عليها لا يُلغى عملها بل تبقى معها على عملها .

عاشراً : أنّ «لما» ك «لم» إلاّ أنّها لنفى الماضى ممتداً إلى زمن التكلم ، ومن ثم تقول ندم إبليس ولم يدخل الجنة ، ولا يجوز ندم إبليس ولمّا يدخل ، لأنّ دخوله الجنة غير متوقع .

حادى عشر : ما ورد من إعمال «لا» النافية للجنس فى معرفة مَعْزواً إلى بعض العرب لِزاماً علينا أنْ نتقبله بحالته الظاهرة ولا نتأوله ، وإنْ كُنّا لا نحاكيه ولا نعول عليه فى استعمالاتنا بل نُعَوّل على اللغة المشهورة .

ثانى عشر : للحركات فى اللغة العربية دور بارز فى تحديد المعنى

المراد ألا ترى أنّ قولك «لا رَجُلَ فى الدار» بفتح اللام في «رجل» فيه دلالة على أنّ المراد بالنفى ها هنا نفس الجنس حَتْماً لا احتمالاً ، فإذا قلت «لا رَجُلٌ» بالضم والاعراب كان المراد من النفى نفس الجنس احتمالاً ، لأن يحتمل نفى الحكم عن أفراد الجنس كُلّه ، ونفيه عن فرد واحد منه ، ومن ثَمّ قالوا فى «لا» الأولى لا النافية للجنس ، وفيالثانية النافية للوحدة .

ثالث عشر :أنّ الفرق بين «لا» النافية للجنس ، و «لا» النافية للوحدة يظهر فى حالة إفراد اسمها ، أمّا فى حالة تثنية اسمها أو جمعه فالمراد من النفى لا يختلف لاحتمال وقوعه علي الجنس كله ، أو وقوعه على القيد الخاص بالاثنينيَه أو بالجمعية .

رابع عشر : أنّ لَيْسَ لنفى الحال عند الاطلاق ، أمّا إذا قيدت بزمان فنفيها على حسب القيد ، وقد يراد بها النفى مجرداً من الزمن نحو قوله ﷺ «مَنْ غشنا فليس منا ».

خامس عشر : أنّ «ليس» فِعْل ماض جامد ناسخ ، لاشتمالها على خصائص الأفعال .

سادس عشر : أنّ «ما» الداخلة على «إنّ» زائدة كافة لها عن العمل وليست نافية كما زعم الأصوليون والبيانيون ، فإنْ فهم حصر فمن دلالة السياق لا منها .

سابع عشر :أنّ «لات» اختصت بالعمل فى الزمان ، فإذا دخلت على غيره أهملت .

ثامن عشر : إعمال «إنْ» النافية - عمل «ليس» أولى من إهمالها لثبوته فى لغة أهل العالية ، ولورود السماع به وهو أقوى حجه فاللغة بنت السماع .

تاسع عشر : دلالة هذه الحروف على المعانى العامة والدقيقة لأكبر دليل يوجه إلى القائلين بأن النحو العربى لفظى لا يُعْنى بالمعانى ولا يحتفى بها .

ثبت المراجع والمصادر

-القرآن الكريم .

- الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى - طبعة دار التراث - القاهرة .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان - ت.د/ مصطفى النماس - مطبعة المدنى القاهرة - ١٨٠٤هـ - ١٩٨٧م .

- الأزهية فى علم الحروف للهروى - ت/ عبد المجن المولحى - ط دار المعارف - دمشق - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

- أسرار العربية لأبى بركات الأنبارى - ت/محمد البيطار - مطبعة الترقى بدمشق - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- الأشباه والنظائر للسيوطى - ت.د/ فايز ترحيلى - الناشر دار الكتاب العربى (١) .

- الاشتقاق لابن دريد - ت/ عبد السلام هارون - مطبعة الخانجى - ١٣٧٨هـ .

- الأصول في النحو لابن السراج - ت.د/ عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة بيروت .

- الأمالى الشجرية لابن الشجرى - طبعة دار المعرفة بيروت - بدون تاريخ .

- الانصاف فى مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى - ت/ محمد محى الدين عبد الحميد - طبعة دار الفكر .

- أوضح المسالك إلى ألفته ابن مالك - لابن هشام - ت/محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الجبل بيروت لبنان .

- الايضاح فى علل النحو للزجاجى - ت.د/مازن المبارك - دار النفائس - بيروت لبنان - ١٩٧٣ م .

- البحر المحيط لابى حيان - ط/دارالفكر ١٢٢٨ .

- البسيط فى شرح جمل الزجاجى - لابن أبى الربيع - ت.د/عياد الثبيتى - دار الغرب الاسلامى بيروت - لبنان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

- التبيان فى إعراب القرآن للعبكرى - ط/ الحلبى بالقاهرة - ١٩٧٦م .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - ت.د/سيد تقى عبد السيد برقم إيداع ٨٦/٤٢٣٢ .

- التسهيل لابن مالك -ت/بركات - الناشر دار الفكر العربى - مطبعة الأمانة القاهرة .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى - ت.د/عبد الرحمن علي سليمان ط. مكتبة الكليات الأزهرية - الطبعة(٢) .

- الجمل فى النحو العربى للخليل بن أحمد - ت.د/فخر الدين قباوة - ط. مؤسسة الرسالة - بيروت .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ت.د/فخر الدين قباوة واخر ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان .

- جواهر الأدب للإربلى - ت.د/حامد أحمد نيل - توزيع مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .

- حاشية الأمير على المغنى - محمد الأمير - مطبعة الحلبى بالقاهرة.

- حاشية الصبان على الاشمونى للشيخ الصبان - ط الحلبى بالقاهرة - بدون تاريخ .

- حاشية ياسين على شرح التصريح- للشيخ ياسين العليمى - ط مطبعة الحلبى بالقاهرة .

- الحروف العاملة ووظيفتها فى اللغة - د/صلاح عبد العزيز على السيد، مطبعة ومكتبة الرضا بطلخا .

- حروف المعانى للرمانى - ت.د/عبد الفتاح شلبى - ط دار نهضة مصر ١٩٧٣ .

- خزانة الأدب - عبد القادر البغدادى ت/عبد السلام هارون - ط . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- الخصائص لابن جنى ت/محمد على النجار ط/دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٧٦ هـ .

- دراسات لأسلوب القران للشيخ محمد عضيمة ط/السعادة ١٩٧٢م طبعة (١) .

- درة الغواص للحريرى ت/أبو الفضل ط /نهضة مصر ١٩٧٥ م .

- رصف المبانى - للمالقى ت/أحمد الخراط، ط/مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ .

- روح المعانى للآلوسى - إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان .

- السبعة لابن مجاهد ت.د/شوقى ضيف - ط/دار المعارف ١٩٨٠م(٢) .

- سر صناعة الإعراب لابن جنى ت.د/ السقا واخرين ط/الحلبى ١٣٧٤هـ .

- شرح الأشموتى على ألفيه ابن مالك ، عيسى البابى الحلبى وشركاه بدون تاريخ .

- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - دار إحياء الكتب المصرية - عيسى الحلبى .

- شرح شواهد المغنى - للسيوطى - تعليق - الشيخ الشنقيطى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .

- شرح شذور الذهب لابن هشام ت/محمد محى الدين عبد الحميد - دار الاتحاد العربى بالقاهرة ١٩٦١ م .

- شرح عيون الإعراب - لابن فضال المجاشعى ت.د/ حنا جميل حداد - ط/دار المنار - الاردن - الزرقاء .

- شرح الكافيه - للرضى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

- شرح اللمحه البدرية لابن هشام - ت.د/ حمدى المقدم - مطبعة الأمانة - مصر .

- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية - لابن هشام ت.د/صلاح راوى - دار مرجان للطباعة ط/(٢) .

- شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتبنى - القاهرة - بدون تاريخ.

- الصاحبى لابن فارس ت/السيد صقر -ط/عيسى الحلبى ١٩٧٧م .

-الفصول الخمسون - لابن معط ت/محمود الطناحى ط/عيسى الحلبى - بدون تاريخ .

- الكتاب - سيبويه ت/عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٠٤هـ - ١٩٨٣ م الطبعة الثانية .

- الكامل فى اللغة والأدب - المبرد - ط/مكتبة المعارف - بيروت - لبنان .

- الكشاف للزمخشرى - الناشر - دار الريان للتراث القاهرة - دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

- لسان العرب - لابن منظور - دار المعارف .

- مجالس ثعلب - ت/عبد السلام هارون ط/دار المعارف - ١٤٠٠هـ

- المحتسب لابن جنى ت/عبد الفتاح شلبى وآخر - ط/المجلس الأعلى بمصر ١٣٨٩هـ .

- المرتجل - ابن الخشاب - ت/على حيدر ط/دمشق ١٣٩٢ هـ .

- المزهر- للسيوطى ت/جاد المولى واخرين - ط/دار التراث بالقاهرة

- المسائل العسكرية - لأبى على الفارسى ت.د/ محمد الشاطر - ط/المدنى القاهرة ١٤٠٣هـ .

- معانى القران للفراء - ت/أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار - ط/الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٠ م .

- مغنى اللبيب لابن هشام ت/محمد محى الدين عبد الحميد - الناشر - مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده - بميدان الأزهر - مطبعة المدنى - القاهرة .

- المقتصد فى شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجانى - ت.د/كاظم مرجان - دار الرشيد للنشر - العراقى - ١٩٨٢ م .

- المقتضب - للمبرد - محمدين يزيد - ت/ محمد عبد الخالق عظيمة - القاهرة ١٣٩٩هـ .

- المقرب لابن عصفور ت/أحمد عبد الستار الجوارى وآخر ، مطعة العانى - بغداد ١٩٣٣م

- نتائج الفكر - للسهيلى ت/البنا ط/دار الاعتصام .

- النكت الحسان - لأبى حيان - ت.د/عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة - بيروت .

- النوادر لأبى زيد الأنصارى ت/محمد عبد القادر ط/ دار الشروق

- همع الهوامع للسيوطى - ط/ بيروت - بدون تاريخ .

- همع الهوامع للسيوطى ت.د/عبد العال سالم مكرم - ط/دار البحوث العلمية - الكويت .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
– المقدمة	١
الباب الأول	
لن	٤
آراء العلماء فى أصلها	٤
وقفة مع هذه الآراء	٥
عملها	٧
الجزم بـ « لَنْ »	٧
الفصل بَيْنَ « لَنْ » ومعمولها	٨
حكم تقديم معمول معمولها عليها	٩
معناها	١٠
هل تفيد « لَنْ » فى الدّعاء	١٤
الباب الثاني	١٧
لَمْ ولَمّا	١٩
لَمْ : حرف نفى وجزم وقلب	١٩
رفع المضارع بعد « لم »	١٩
نصب المضارع بعد « لم »	٢٠
معنى الفعل بعد « لم »	٢٢
حكم دخول همزة الاستفهام على « لم »	٢٤

الموضوع	الصفحة
الفصل بين « لم » ومعمولها.	
لمّا .	
أصلها .	٢٥
أقسامها : الأول أن تكون « نافية ».	٢٥
« لَمْ » و « لمّا » يشتركان فى أمور.	٢٥
ما تنفرد به « لم ».	٢٦
ما تنفرد به « لمّا ».	٣٠
تنبيه .	٣٢
وجهان آخران لـ « لمّا ».	٣٣
ان تكون « لمّا » بمعنى « إلاّ » .	٣٣
« لمّا » الحينيّة .	٣٤
مايشترط فى جوابها .	٣٦
من مشكل « لمّا »	٣٦
الباب الثالث	
« لا » النافية - عاملة وهامله .	٣٨
أولاً : العاملة .	٣٨
١ - « لا » النافية للجنس .	
عملها ووجه اختصاصها بالأسماء .	٣٨
وجه الشبه بينها وبين « إنّ » .	٣٩
شروط عملها عمل « إنّ » .	٤٠

الموضوع	الصفحة
أنواع اسم « لا » وحكم كُلّ نوع من حيث البناء والإعراب	٤٦
عملها فى الاسم والخبر .	٤٩
حكم « لا » إذا كررت .	٥٢
الأوجه الجائزة فى « لاحول ولا قوة إلاّ بالله .	٥٢
تنبيه	٥٨
فائدة	٦٠
حكم الاسم لمعطوف إذا لم تكرر «لا» .	٦١
حكم تابع اسم «لا»	٦٢
فائدة	٦٤
حكم التابع إذا كان بدلاً .	٦٥
حكم التابع إذا كان توكيداً .	٦٦
حكم دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس.	٦٧
حكم حذف خبر «لا» واسمها .	٧١
٢ - «لا» النافية للوحدة .	٧٢
أعمالها الحجازيون عمل «ليس» وأهملها التميمون .	٧٢
شروط إعمالها عند الحجازيين .	٧٣
فائدة .	٧٧
«لا» الهاملة - أقسامها ثلاثة .	٧٨
«لا» العاطفة .	٧٨

الموضوع	الصفحة
للعطف بها ثلاثة شروط .	٧٨
«لا» الجوابية .	٨٠
«لا» غير العاطفة والجوابيه .	٨٠
الباب الرابع « ليس »	
بين الفعلية والحرفية .	٨٤
من قالوا بفعليتها وحجتهم .	٨٤
المنفى بها .	٨٥
مَنْ . قالوا بحرفيتها ودليلهم .	٨٦
نسبة القول بحرفيتها إلى «ابن السّراج» غير صحيحة .	٨٧
رأى المالقى .	٩٠
رأى بعض المحدثين والردّ عليهم .	٩٠
لِلَيْسَ خمسة أقسام .	٩١
وزنها واللغات فيها .	٩٦
الباب الخامس	
(ما) .	٩٧
« ما » النافية	٩٨
أعمالها الحجازيون وأهملها أهل تميم .	٩٨
وجه الشبه بينها بين « ليس » .	٩٨
لغة تميم أقوى قياساً ، ولغة الحجاز أسير استعمالا .	٩٩
شروط إعمال «ما» عمل « ليس » .	٩٩

الموضوع	الصفحة
هل عملت «ما» فى المبتدأ والخبر .	١٠٧
إذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت .	١٠٨
حكم المعطوف على خبر «ما» .	١٠٩
فوائد .	١١١
حكم زيادة الباء فى خبر « ليس » و «ما» .	١١٢
الغرض من زيادة الباء هاهنا .	١١٤
تنبيه .	١١٤
مسألة .	١١٤
الباب السادس	
« لات » .	١١٨
حقيقتها .	١١٨
عملها .	١٢٠
شرطا إعمالها عند الجمهور .	١٢٠
« ولات حين مناض » فى «الحين» ثلاث قراءات .	
الرفع ، والنصب والخفض ، توجيهها .	١٢١
أهمال « لات » .	١٢٤
الوقف عليها واللغات فيها .	١٢٥
دخول التاء على الأحيان .	١٢٦

الموضوع	الصفحة

الباب السابع

« إنْ » النافية .	١٢٧
حرف غير مختص حَقّهُ ألاّ يعمل .	١٢٧
منع سيبويه والمبرد عملها .	١٢٧
القول بإعمالها أولى .	١٢٩
لغة أهل العالية أعمالها .	١٢٩
الخاتمة .	١٣٢
بثبت المراجع والمصادر .	١٣٦
فهرست الموضوعات	١٤٣

رقم الايداع
٢٥٦٤/ ٩٧